مارس
2017

دراسة الأوضاع الإقتصادية التونسية

الخبير الإقتصادي

ملخص:

شهد الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال عن المستعمر الفرنسي العديد من التغيرات التي طبعت كل مرحلة من المراحل التي وقعت فيها تبني أفكار جديدة و منهج إقتصادي مواكب لتطورات كل مرحلة مر بها. إذ تمثل هذه الدراسة تحليل معمق و إحصائي لمختلف الفترات الإقتصادية التي عاشها الإقتصاد التونسي في مختلف المراحل من 1956 إلي 2016.

المؤلف/ فؤاد الصباغ

باحث إقتصادي

مارس 2017

دراسة الأوضاع الإقتصادية التونسية

الخبير الإقتصادي

مارس 2017

إعداد:

فؤاد الصباغ†

† فؤاد الصباغ متحصل علي ماجستير مالية و تنمية سنة 2010 من كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية و السياسية بسوسة و باحث إقتصادي.

البرنـامج:

مقدمة عامة

شهد الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال عن المستعمر الفرنسي تغيرات جذرية و مرحلية خلال كل فترة من الفترات التي مر بها. إذ إعتمدت الحكومات المتتالية علي إنتهاج مجموعة من المخططات و الإستراتيجيات التنموية (جدول عدد 1). بحيث يمكن أن نقييم الإقتصاد التونسي و نقارن بين مختلف هذه الفترات التي شهدها من تنفيذ للبرامج و للإصلاحات في جميع القطاعات الحيوية للإقتصاد. في البداية تميز الإقتصاد التونسي خلال الفترة الممتدة من 1956 إلي 1986 بعدة تقلبات و تغيرات إقتصادية. إذ كان الشغل الشاغل لتلك الحكومة آنذاك تأميم الشركات و الإدارات و التخلص من الإستعمار الإقتصادي و إسترداد السيادة الوطنية. إنطلقت حملة التأميم و طرد المستعمر الفرنسي من الإدارة التونسية و تونسة الإقتصاد بالكامل. إذ في الفترة ما بين 1956 و 1960 تم تأميم جميع القطاعات و غالبية الأراضي الزراعية. إلا أنه نتيجة لضغوطات الإتحاد العام التونسي للشغل و علي رأسهم الإقتصادي أحمد بن صالح تم تغيير منهجية الإقتصاد التونسي و ذلك بإعتماد مخطط تنموي عشري من 1962 إلي 1971 يعتمد بالأساس علي السياسة الإقتصادية الإشتراكية و نظرية هيمنة الدولة علي مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني و إعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية مع التوزيع العادل للثروة الوطنية بين الأفراد و العدالة بين الطبقات. إنتهت تلك الفترة بفشل ذريع تسبب في إثقال المالية العمومية و عجز تام في الميزانية وفقا لتقرير البنك الدولي, فسارعت الحكومة بإقالة الإقتصادي الإشتراكي أحمد بن صالح و تعيين الإقتصادي الرأسمالي الهادي نويرة. كانت فترة تطبيق الرأسمالية المقيدة من 1970 إلي 1982 ممتازة حيث تحسنت العلاقات مع المؤسسات المالية العالمية و تم تحرير الإقتصاد من الإشتراكية و التشجيع علي الإقتصاد الخاص. إلا أنه نتيجة للفقر المتقع و تزايد الإضطرابات الإجتماعية و عجز الحكومة علي تسيير شؤون البلاد تدهورت الأوضاع السياسية و إنعكست سلبا علي الأوضاع الإقتصادية بين 1982 إلي 1986. و بالتالي دخل الإقتصاد التونسي في أزمة إقتصادية و إجتماعية خانقة إنتهت بإسقاط الحكومة رسميا في أواخر سنة 1987. و لإنقاذ الإقتصاد التونسي من الأزمة تكونت خلية إنقاذ وطني أسست لحكومة ليبرالية رأسمالية. إنتهجت تلك الحكومة خلال تلك الفترة مخططات تنموية ليبرالية تعتمد بالأساس علي سياسة التحرر و الإنفتاح الإقتصادي. إذ إنطلق البرنامج بتنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و ذلك بتحديد مخطط برنامج التأهيل الشامل و الإصلاح الهيكلي مقابل الحصول علي قروض مالية ضخمة و هبات و مساعدات إستثمارية و ذلك خلال الفترة الممتدة بين 1987 إلي 1995. تواصلت الإصلاحات و التغيرات الإقتصادية نحو إقتصاد السوق لتدخل تونس مرحلة الإنفتاح العالمي رسميا سنة 1995 بالتوقيع علي جملة من الإتفاقيات العالمية تشمل التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي و التحرر المالي الداخلي و الخارجي و الإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية. إذ حققت تونس نجاحات كبري خلال الفترة الممتدة من 1995 إلي 2008 التي عرفت بفترة الإزدهار الإقتصادي و التطور في البنية التحتية و الإندماج في الأسواق العالمية مع تعزيز مكانة الإدارة العصرية في الإقتصاد التونسي. إلا أنه مع بداية سنة 2008 شهدت منعطف خطير علي الأوضاع الإجتماعية نتيجة تفاقم ظاهرة البطالة و المحسوبية و الفساد المالي التي أدت إلي سقوط النظام رسميا و هروب بعض رموزه خارج الوطن مع بداية سنة 2011 نتيجة لثورة إجتماعية. شهدت فترة ما بعد الثورة من 2011 إلي 2016 العديد من التقلبات الإقتصادية نتيجة تصاعد الإحتجاجات و الإضطرابات و عمليات الإغتيال و الإرهاب التي أضرت مباشرة بقطاع السياحة و الإستثمارات الأجنبية و أدخلت تونس في مرحلة الركود الإقتصادي و أبرز دليل علي ذلك هو تدهور جميع المؤشرات الإحصائية للإقتصاد التونسي و خاصة منها التصنيف السيادي للإقتصاد من قبل الوكالات العالمية للتصنيف الإئتماني

الإقتصاد التونسي من 1956 إلي 1986

مقدمة:

منذ الإستقلال عن المستعمر الفرنسي إنتهجت تونس مجموعة من المخططات و الإستراتيجيات التنموية. إذ أصبح اليوم من الممكن أن نميز بين مختلف الفترات التي مر بها الإقتصاد التونسي و السياسة الإقتصادية التنموية المتبعة من قبل الحكومة في مختلف المجالات. إنطلاقا تتمثل المرحلة الأولي في الجلاء و التخلص من الهيمنة الإستعمارية, و إسترداد السيادة الوطنية. تميز الإقتصاد الوطني خلال تلك الفترة الممتدة من 1956 إلي 1986 بعدة تقلبات إقتصادية. في البداية كان الشغل الشاغل للحكومة التونسية أنذاك هو تحرير الشركات و الإدارات من السلطة الفرنسية المستعمرة, حيث إنطلقت حملة التأميم و طرد المستعمر الأجنبي من الإدارة التونسية. في تلك الفترة ما بين 1956 و 1960 تم إسترجاع جميع الإدارات و الشركات و تمت عملية التأميم الوطنية بنجاح في جميع القطاعات. تميزت هذه الفترة بناشئة إدارة تونسية ذات سيادة وطنية مستقلة. إنتهجت الحكومة خلال تلك الفترة سياسة التحرر و بدء البناء الإقتصادي الليبرالي الحر و الإنفتاح و التشجيع علي الإستثمار. إلا أن التأثير السياسي المعارض لهذا النهج الرأسمالي و تأثير قيادات الإتحاد العام التونسي للشغل غير هذا المسار الناشئ إلي سياسة إقتصادية إشتراكية تعتمد علي التعاضدية و هيمنة القطاع الحكومي علي مختلف القطاعات المنتجة. إذ تم إعتماد مخطط تنموي عشري من 1962 إلي 1971 بمشاركة نقابة الإتحاد العام التونسي للشغل و نظرية الإشتراكي القومي أحمد بن صالح. كانت أهداف هذا المؤتمر هو التأسيس لإقتصاد حكومي تسيطر فيه الدولة علي مختلف القطاعات الحيوية و إرساء سياسة تنموية إشتراكية تعاضدية تعتمد علي العدالة الإجتماعية و المساواة بين مختلف الطبقات قصد تحسين ظروف العيش و إعتماد صندوق التعويض لتقليل من الهيمنة الرأسمالية. إنتهت تلك الفترة بفشل إقتصادي كارثي علي ميزانية الدولة و حجم كبير من العجز المالي رغم النجاحات النسبية التي حققها أحمد بن صالح في إنجاز مشاريع حكومية ضخمة. و لإنقاذ الإقتصاد الوطني إتخذت الحكومة سياسة إقتصادية رأسمالية مقيدة وذلك بإقالة الإشتراكي أحمد بن صالح و تعيين الليبرالي الهادي نويرة. تمثلت الإجراءات في التسريع من تقليص تدخل الدولة في الإقتصاد الوطني و التشجيع علي المبادرة الخاصة و الإنفتاح علي إقتصاد السوق. كانت فترة الإقتصاد الرأسمالي ممتازة جدا حيث إمتدت من 1970 إلي غاية 1982 ساهمت في تحسين العلاقات مع المنظمات الدولية و مؤسسات البريتن وودز. إذ تم القضاء علي الإقتصاد الإشتراكي تدريجيا و إرساء مخططات تنموية ليبرالية لتحرير الإقتصاد و تطوير العلاقات مع الجهات المانحة. إلا أنه نظرا للفقر المتقع التي يعيشها أغلبية المجتمع التونسي و هشاشة الإقتصاد في مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات و الجفاف دخلت تونس في مرحلة إحتضار للإقتصاد الوطني زادت عليها ظروف غير ملائمة تمثلت في تدهور الأوضاع السياسية و العجز التام في إتخاذ قرارات مصيرية لإنقاذ الإقتصاد الوطني من الهاوية الحتمية و الشلل التام في دواليب الدولة و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1982 إلي 1986 التي عصفت بالبلاد نحو الإفلاس و الأزمة الإقتصادية الخانقة.

- **تأميم الشركات و الإدارات (1956 – 1961)**

بعد إستقلال تونس عن المستعمر الفرنسي كانت التحديات ضخمة للحكومة التونسية و ذلك في الإستيلاء علي السيادة الوطنية و تونسة الإقتصاد و التجارة الخارجية. إذ إن هيكلية الإقتصاد التونسي التي سادت بعيد الإستقلال كانت تتمثل بالأساس في تأميم جميع الشركات و الإدارات التي كانت تحت سيطرة الإدارة الوطنية الفرنسية. إنطلق تحرير الإقتصاد التونسي بالتشجيع علي الفلاحة و الإستخراج المنجمي مع إهمال تام لقطاع الصناعة و الخدمات. و بالتالي بعد مغادرة أغلبية الموظفين الفرنسيين من الإدارة المسيرة لشؤون البلاد و الذي يقدر عددهم آنذاك ب 12000 موظف فرنسي متواجد علي التراب التونسي, إنطلقت عملية الإستلاء علي مختلف القطاعات الحيوية للإقتصاد التونسي و السيطرة التامة علي الإدارة الوطنية. تمثل التأميم خلال الفترة بين 1956 إلي 1961 في الأحداث التالية:

- أسست الحكومة التونسية الشركة الوطنية للسكك الحديدية سنة 1956
- تأميم إدارة القطاع المصرفي و الأوراق النقدية في منطقة الفرنك سنة 1958
- تأميم شركات الكهرباء و الغاز الطبيعي و المياه بين سنة 1958 و 1960
- تأميم شركات النقل البري بين المدن سنة 1960
- الإستحواذ علي نسبة 50% من شركة الطيران الخطوط الجوية التونسية
- تأسيس الشركة التونسية للملاحة
- تأميم الأراضي الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنين الفرنسيين و تحرير الأنشطة الفلاحية الإستعمارية
- تأميم مناجم الفوسفاط, صناعة مواد البناء و إنتاج الأسمنت و الجير الهيدروليكي, الصناعات الكيميائية و الصناعات المعدنية
- إنشاء المعهد التونسي للإصدار (البنك المركزي التونسي), و أصبح الدينار التونسي بموجب القانون الصادر بتاريخ 18 أكتوبر 1958 العملة الرسمية للدولة التونسية. وبذلك يحل الدينار التونسي محل الفرنك الفرنسي بمقدار 1 دينار يساوي 1000 فرنك فرنسي

كانت الخمسة سنوات الأولي بعد الإستقلال تتمثل في إسترداد السيادة الوطنية علي الإدارة و التحكم في الإقتصاد الوطني من خلال تعزيز السيطرة علي إتباع سياسة إقتصادية ليبرالية و إستراتيجيات تنموية تشجع علي الإستثمار و التجارة الخارجية. و بالتالي من خلال هذا التوجه التأميمي الذي لايعكس النزعة الإشتراكية للإقتصاد بل هو أكثر توجه ليبرالي حر يكرس المنظومة الرأسمالية السابقة من خلال منح إمتيازات جبائية و حوافز ضريبية, بالإضافة إلي تسهيلات إئتمانية و إسناد للقروض في الخماسية الأولي التي تلت الإستقلال قصد دعم مكانة القطاع الخاص و الإستثمار الوطني مع الحرص علي تحفيز رجال الأعمال علي إنشاء مشاريع كبري. ساهمت الحكومة خلال تلك الفترة علي الحفاظ علي النظام الرأسمالي و تدعيم التعاون مع شركاء تونس في الخارج من خلال منظومة التجارة الخارجية و تعزيز مكانة الإستثمارات الخاصة و إرساء تخطيط تنموي ليبرالي.

- **التجربة الإشتراكية الإجتماعية (1961 – 1969)**

إن تكريس عملية تنفيذ المخططات التنموية من خلال تنظيم المهمة الموكلة للمجلس الوطني للتخطيط سنة 1958, إنطلقت برسم المخططات و البرامج حيث كانت وجهات النظر الإيديولوجية و الإقتصادية تحت قيادة السيد أحمد بن صالح لها تأثير كبير علي الإقتصاد التونسي. أولا هذه الأهداف الرئيسية للخطة وافق عليها مجلس التخطيط الوطني و الجمعية الوطنية لتنطلق بالفعل عملية الإصلاح التنموي و الإداري و الإجتماعي بتونس خلال تلك الفترة. إن التأثير المتزايد للإتحاد العام التونسي للشغل علي الساحة الوطنية في إتخاذ القرارات خاصة تحت قيادة أمينه العام أحمد بن صالح حولت بذلك الإقتصاد التونسي من إقتصاد ليبرالي رأسمالي إلي إقتصاد إشتراكي إجتماعي يعتمد علي سياسة تنموية مركزية. إنطلق البرنامج الإشتراكي سنة 1961 و ذلك بتعزيز سيطرة الدولة علي مختلف قطاعات الإقتصاد. تمثلت هذه الخطة, أولا في تأسيس وزارة التخطيط و المالية ثم إعتماد مخطط تنموي عشري (1962-1971) تحت توجيهات التقرير الصادر عن مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة 1956. كانت أهداف هذا المؤتمر هو وضع خطط و برامج تنموية إشتراكية تتمثل بالأساس في:

- تونسة الإقتصاد و تحسين مستوي العيش
- تقليل الإعتماد علي رؤوس الأموال الخارجية و خلق سوق إقتصادية داخلية
- تأميم الأراضي الزراعية التي تحت حوزة المستوطنين الأجانب و تحويلها تحت ملكية الدولة
- الإستعمار الإقتصادي و ذلك بتحويل جميع القطاعات المنتجة تحت سيطرة الدولة فقط بإستثناء قطاع السياحة
- إعتماد التعاضديات و إنشاء صندوق تعويض من خلال توفير الدعم لبعض المنتجات الإستهلاكية الأساسية
- إعتماد تشريعات تضبط النظام الجبائي التونسي و الموارد المالية الجبائية
- إقامة العدالة الإجتماعية و إعادة توزيع المداخيل و الثروة بين مختلف الطبقات الإجتماعية
- خطة إقتصادية تتمثل في تحديد نسبة نمو مرتفعة, تصفية البطالة, إعادة توزيع الناتج القومي الخام, طرق ووسائل تنظيم الإقتصاد الكلي و الإدخار و الإستثمار
- إنشاء مصانع حكومية ضخمة و دعم تدخل الدولة في القطاعات الحيوية للإقتصاد

خلال تلك الفترة تم إنشاء وحدات صناعية ضخمة تحت شركات وطنية أو مختلطة هذا الجهد ساهم في تحفيز الإقتصاد لمواجهة الصعوبات لكن زادت الضغوطات علي المالية العامة و تم حشد إحتياطات مالية سريعة إلا أن هذا المنهج التنموي أثقل الميزانية بعجز مالي ضخم طبقا لما صدر في تقرير البنك الدولي. نظرا لهشاشة الإقتصاد الوطني و المنظومة المالية و البنكية التونسية دخلت تونس في أزمة إقتصادية زادت عليها توتر العلاقات مع الجهات المانحة خاصة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. إذ لم تتحمل آنذاك الميزانية التونسية المصاريف الضخمة خاصة علي الوزارات الغير منتجة مثل قطاع التعليم و الأمن كذلك مصاريف الدعم التي يوفرها صندوق التعويض. بالإضافة إلي ذلك أوقفت فرنسا المعونات المالية و الإقتصادية لتونس نتيجة لسياسة التعاضديات و طرد جميع الأجانب من الأراضي الزراعية التي كانت تحت ملكهم الخاص. إنهار النظام الإشتراكي الإجتماعي و المخططات التنموية المركزية و ذلك بفشل إقتصادي ذريع كاد أن يؤدي بالإقتصاد الوطني آنذاك نحو الهاوية بالرغم من بعض النتائج الإيجابية التي حققها. فسارعت الحكومة بإقالة الإشتراكي القومي أحمد بن صالح و إيقاف جميع البرامج الإشتراكية التي أوقعت الإقتصاد التونسي في عجز مالي ضخم و إنطلقت بعد ذلك في برنامج التحول الإقتصادي التنموي الرأسمالي.

- **التجربة الرأسمالية المقيدة (1970 – 1982)**

إنتهت التجربة الإشتراكية سنة 1969 مسجلة بذلك عجز مالي ضخم و شلل إقتصادي عام في المالية العمومية فتم بذلك خلع أحمد بن صالح و تعيين الليبرالي الرأسمالي الهادي نويرة المحافظ السابق للبنك المركزي ووزيرا للإقتصاد ثم رئيسا للوزراء. و بهذا التعيين إتخذت الحكومة خطوات للتخلص تدريجيا من التجربة الإشتراكية و تحرير الإقتصاد و تعزيز مكانة القطاع الخاص و الإستثمار. تمثل البرنامج الليبرالي في إعتماد مجموعة من الإصلاحات لتجاوز العجز المالي و تحسين العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و هي كالتالي:

- تحجيم تدخل الدولة في القطاع الصناعي
- تقليص القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص
- التركيز علي الصناعات التحويلية
- التشجيع علي التصدير و إيلاء التجارة مكانة خاصة في الإقتصاد الوطني
- توسيع قاعدة التصنيع و إندماج في الأسواق الخارجية
- تحسين الإنتاجية و تحفيز الإستثمارات
- تعزيز الإستثمار في القطاع السياحي و تركيز العاصمة السياحية في منطقة نابل
- إنشاء منطقة صناعية كبري بصفاقس
- تحرير التجارة الدولية و إنفتاح السوق الداخلية علي الخارج
- الإعتماد علي الموارد المالية المتأتية من المواد الخام المحلية و ذلك من خلال إكتشافات حقول النفط و الغاز الطبيعي و إرتفاع الأسعار الدولية للنفط و الفوسفاط
- إستثمارات كبيرة في البنية التحتية الأساسية
- زيادات غير مسبوقة في الأجور, و تزايد تكاليف الدعم للسلع الإستهلاكية و الإستثمارات في البنية التحتية
- إستراتيجية ليبرالية للتنمية الإقتصادية من خلال السوق المفتوحة و زيادة الضغط الجمركي لجميع فئات البضائع و تحديد بعض الإعفاءات و الحد الأدني للرسوم الجمركية علي الواردات

شهدت التجربة الرأسمالية منذ 1970 إلي 1982 إزدهارا كبيرا حيث عرفت هذه الفترة بالعهد الذهبي. إذ إستفادت الدولة من الزيادة الكبيرة في أسعار الفوسفاط و النفط و منتجات زيت الزيتون. كما أصبحت تونس أكبر دولة مصدرة في العالم بحيث إستفادت المالية العامة من عائدات المواد الخام و تصدير زيت الزيتون لإنشاء برامج تنموية في البنية التحتية. كما إزدهر قطاع التجارة من خلال التحول إلي إقتصاد السوق و الملكية الخاصة و الدعم المالي من البنوك التونسية فتوسع بذلك الإتفاق مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية خاصة في مجال الصناعات التحويلية و الإستثمارات في مجال الغزل و النسيج و صناعة الملابس و الجلد. إلا أن الحكومة إعتمدت خلال تلك الفترة سياسة حمائية بواسطة إجراءات صارمة علي الرسوم الجمركية و القيود المفروضة علي الإستيراد. إذ تمتع بذلك الإقتصاد التونسي بعوائد مالية ضخمة ساهمت إيجابيا في تقليص العجز المالي في قطاع المالية العامة مستفيدا بذلك من عوائد إرتفاع أسعار النفط و الفوسفاط و عائدات القطاع السياحي. إلا أن هذا الإنتعاش الإقتصادي و التحسن الممتاز مع البنك الدولي و مؤسسات البريتن وودز سرعان ما تلاشي مع بداية سنة 1982 نتيجة عوامل طبيعية و ظرفية حيث تم تجميد الزيادة في الأجور و إنخفاض أسعار النفط علي الصعيد العالمي و سلسلة من الجفاف ضربت القطاع الفلاحي. و نتيجة لذلك زادت الإضطرابات و العمل النقابي

للإتحاد العام التونسي للشغل الذي إنتقد علنا السياسة الليبرالية الرأسمالية للحكومة, فبدء بتنظيم المظاهرات و العصيان المدني ضد إرتفاع معدلات البطالة و الأزمات الإجتماعية و تجميد الزيادة في الأجور. فشلت بذلك التجربة الرأسمالية المقيدة الناشئة آنذاك خاصة في أواخر تنفيذ المخطط التنموي الإصلاحي حيث تم تعيين رشيد صفر المكلف بخطة التعديل الهيكلي و الإنقاذ الإقتصادي.

- **الأزمة المالية الإقتصادية (1982 – 1986)**

شهدت هذه الفترة منعرجا خطيرا للإقتصاد التونسي خاصة مع إنخفاض عائدات النفط و بطء في الإستثمار و التصدير و الديون التي أثقلت ميزان المدفوعات. كما إرتفع العجز المالي و دخلت البلاد في إضطرابات مالية و إقتصادية خانقة تمثلت بالأساس في ما يلي:

- إنخفاض أسعار النفط عالميا و بالتالي نقص في العوائد المالية
- إنخفاض الإستثمار العام
- تجميد الأجور و مواصلة فرض قيود إضافية علي الإستيراد
- العجز في الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي
- إرتفاع الديون الخارجية
- عجز ميزانية الدولة في تجاوز تسديد النفاقات العامة
- سلسلة من الجفاف أضرت بالقطاع الفلاحي
- إضطرابات إجتماعية و مظاهرات ضد إرتفاع معدلات البطالة
- أزمة الخبز نتيجة لرفع الدعم عن المواد الأساسية التي سببت شلل عام في البلاد
- تدهور كلي للوضع الإقتصادي و المالي في سنة 1986

بالإضافة إلي الصعوبات المالية و الإقتصادية خلال تلك الفترة شهدت تونس أيضا تدهورا خطيرا في الوضع السياسي الذي عاد سلبا علي الوضع الإقتصادي. بلغت نسبة الفساد المالي ذروتها و بدءت عملية نهب مكاسب الشعب و الفرار خارج البلاد نتيجة تدهور الوضع الصحي لرئيس الدولة و العجز التام في تسيير الشؤون الإقتصادية للبلاد. فتدخل رسميا صندوق النقد الدولي ببرنامج إنعاش إقتصادي علي مدي 18 شهرا في سنة 1988 من خلال مخطط الإنقاذ و برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد الوطني. سمح صندوق النقد الدولي لتونس بإستخدام أموال ضخمة في إقتصادها كما مددت في مدة القرض ثلاث سنوات إضافية حتي سنة 1992. ساهمت الثقة التي قدمها صندوق النقد الدولي للحكومة في إنجاح تنفيذ الإصلاح الهيكلي للإقتصاد و تطوير منظومة الخدمات العامة للبنوك و المؤسسات المالية الوطنية. تحسنت بشكل كلي خلال تلك الفترة العلاقات التونسية مع مؤسسات البريتن وودز و بدءت مرحلة التنمية الليبرالية للسوق المفتوحة علي الخارج.

خاتمة:

شهدت فترة الإقتصاد من 1956 إلي 1986 عدة تحولات و تقلبات في مناهج التنمية و الإصلاح الإقتصادي. إنطلقت التجربة الإقتصادية منذ الإستقلال سنة 1956 و ذلك بتأميم الشركات و الإدارات من المستعمر الفرنسي مستفيدة بذلك من النظام السابق و الخدمات الأجنبية مع الدول المتقدمة خاصة من خلال المنظومة الرأسمالية و الإدارة العصرية الفرنسية

للإقتصاد التونسي. إستفادت تونس خلال تلك الفترة من البنية التحتية التي خلفها الإستعمار و من تحويل الفرنك الفرنسي إلي الدينار التونسي. إلا أن التأثير المتنامي للإتحاد العام التونسي للشغل تحت قيادة أمينه العام الإشتراكي القومي أحمد بن صالح حول مسار التنمية إلي الإقتصاد الإشتراكي رسميا سنة 1961 ليسيطر بذلك القطاع العام علي مختلف القطاعات الحيوية للإقتصاد التونسي. إذ حققت السياسة الإقتصادية الإشتراكية نجاح في تحسين مستوي العيش, خلق سوق إقتصادية داخلية, إنجاز مشاريع حكومية ضخمة و تحقيق العدالة الإجتماعية إلا أن نتائجها الكارثية علي المالية العامة تسببت في عجز مالي ضخم إنتهي بفشل تلك التجربة رسميا سنة 1969 حيث أثرت سياسة التعاضديات و صندوق التعويض علي الإقتصاد التونسي سلبا رغم إعتماد الحكومة علي الموارد الجبائية لإنعاش الخزينة العامة. إتخذت بعد ذلك الحكومة إجراءات سريعة لإنقاذ الإقتصاد من التدهور الكلي و الإنزلاق نحو الهاوية بتعيين الليبرالي الرأسمالي الهادي نويرة الذي خلق مناخ إستثمار جيد من خلال تشجيع القطاع الخاص و تحرير الإقتصاد و التركيز علي الصناعات التحويلية. عرفت الفترة ما بين 1970 إلي 1982 بالعهد الذهبي حيث إستفادة المالية العامة من عائدات المواد الخام مثل النفط و الفوسفاط التي ساهمت إيجابيا في تطوير البنية التحتية للإقتصاد التونسي. إلا أن بعض العوامل الظرفية و الطبيعية ساهمت في فشل تلك التجربة الرأسمالية مثل تصاعد إحتجاجات الإتحاد العام التونسي للشغل و سلسلة من الجفاف ضربت قطاع الفلاحة. إذ يعتبر هذا القطاع الشريان الرئيسي للإقتصاد التونسي بحيث شهدت الفلاحة التونسية منذ الإستقلال نموا متطردا مكن البلاد من تحقيق نسبة كافية من الأمن الغذائي. بالإضافة لذلك تطورت خلال تلك الفترة الصناعات الإستخراجية و الصناعات التحويلية إلا أن تزايد الإضرابات و المطالب الإجتماعية خاصة مع أزمة الخبز بدخول تونس في أزمة إقتصادية خانقة خاصة بعد تدهور صحة الرئيس و العجز التام في تسيير الشؤون الإقتصادية للبلاد سنة 1986.

الإقتصاد التونسي من 1987 إلي 2010

مقدمة:

دخل الإقتصاد التونسي مع نهاية سنة 1986 مرحلة العجز التام و أصبحت البلاد في مأزق مالي خطير نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية, الإقتصادية, و السياسية. و لإنقاذ الإقتصاد و البلاد خلال تلك الفترة تكونت خلية إنقاذ وطني أسست لحكومة ليبرالية رأسمالية تشمل كل طبقات المجتمع. إنطلق البرنامج التنموي للإقتصاد الوطني بإنتهاج سياسة التحرر و الإنفتاح علي الغرب و علي الأسواق العالمية خلال الفترة ما بين 1987 إلي 1995 بحيث تم تطوير هذا المخطط بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. تواصلت الإصلاحات لتعزيز مكانة القطاع الخاص و تحرير الإقتصاد و التجارة فتم بذلك إعتماد برنامج إصلاح إداري و تأهيل إقتصادي شامل من 1995 إلي 2008. شهدت هذه الفترة أبرز مراحل التطور الإقتصادي, التجاري و المالي و ذلك من خلال إتفاقيات التبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي و الإندماج في أكبر التكتلات الإقتصادية العالمية مثل الإتحاد من أجل المتوسط و تطوير العلاقات مع الدول الصناعية الكبري. إذ من أهم الإصلاحات التي تم إنجازها خلال تلك الفترة بعث خطة الموفق الإداري, مكاتب العلاقات مع المواطن, المواطن الرقيب, تطوير القضاء الإداري, مراجعة نظام الوظيفة العمومية و التأجير, تحسين التغطية الإجتماعية, مراجعة نظام التكوين المستمر و إلي غير ذلك من الإنجازات التي ساهمت في تطوير منظومة الإدارة الوطنية التونسية. بالإضافة إلي ذلك ساهمت سياسة تنفيذ المخططات التنموية الليبرالية في تحفيز الإستثمارات كما فسحت الخوصصة و العولمة المالية و التحرر المالي الداخلي و الخارجي المجال أكبر أمام جلب الإستثمارات و الرأسمال الأجنبي و الإندماج في مؤسسات الأسواق العالمية. حققت تونس نجاحات كبري في مجال التخطيط السياحي كذلك في تطوير البنية التحتية لهذا القطاع و بالتالي إستفادت الميزانية الحكومية من عائدات ضخمة من العملة الأجنبية من هذا القطاع. عموما أعتبرت الفترة من 1987 إلي 2008 من أحسن الفترات التي شهدها الإقتصاد التونسي من تجارة, صناعة, فلاحة, خدمات, تنمية, نمو إقتصادي, تحرير مالي و إقتصادي, إصلاحات إدارية, تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي الشامل, و تطور كبير في البنية التحتية. إلا أن هذا النجاح الإقتصادي الكبير في العولمة الإقتصادية و التحرر المالي الداخلي و الخارجي تحول إلي نقمة كبيرة في أوساط الطبقات الإجتماعية الفقيرة نتيجة التهميش و القمع و عدم التوزيع العادل للثروة الوطنية بين الجهات و تحقيق العدالة الإجتماعية, بالإضافة إلي إنغلاق الحكومة علي نفسها و رفضها الحوار مع أي طرف آخر كما ساهمت أيضا إرتفاع نسبة البطالة في إندلاع أزمة إجتماعية و إقتصادية خانقة بين سنة 2008 إلي 2010 لم يكن خلالها محمد البوعزيزي إلا قطرة صغيرة جدا التي أفاضت كأس الكبت و القمع الأمني و الفقر بين كافة جهات تونس. فكانت بذلك بداية الثورة الإجتماعية التي أسقطت دولة الفساد المالي و الأخلاقي و المحسوبية.

- **التحرر و الإنفتاح الإقتصادي (1987 – 1995)**

بعد إنهيار الإقتصاد التونسي في أواخر سنة 1986, إعتمدت الحكومة الجديدة سياسة الإنقاذ و تنفيذ إستراتيجية تنموية يتم تطويرها وفق مبادئ برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد الوطني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. و بالتالي في إطار تنفيذ سياسة المخططات التنموية التي تم إنجازها منذ الإستقلال, إتخذت تونس مع بداية سنة 1987 مرحلة التغيير لهيكلية و برامج الإقتصاد قصد تحقيق الإستقرار و التحرر الهيكلي لهذه المنظومة. إذ نتيجة لتراكم الديون السابقة و الإختناق المالي و آثار حرب الخليج علي أسعار النفط و الضرر الذي لحق بقطاع الفلاحة نظرا لسنوات الجفاف المتكررة, إعتمدت تونس سياسة الإقتراض من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الإندماج في خطة التكييف الهيكلي مع الإستراتيجيات الجديدة للمؤسسات المالية المانحة و منظومة البريتن وودز. و مع ذلك فإن خطة التأهيل تعتبر ناجحة نظرا للإختلالات الداخلية و الخارجية الكبيرة التي تم إحتوائها و بقت تحت السيطرة, لاتزال الديون الخارجية معقولة و النمو الإقتصادي يسيير بطريقة جيدة. إذ يمثل الهدف الرئيسي للمخطط التنموي خلال تلك الفترة في زيادة الكفاءة و تعزيز آليات السوق المفتوحة مع مراجعة شاملة للسياسة التجارية و تطوير الصناعات المحلية و جلب الإستثمارات الأجنبية. و في الوقت نفسه, تم إعداد خطة للتغلب علي الآثار الإجتماعية و السياسية من خلال جملة من التدابير لتركيز الإنفاق العام في قطاعات الصحة, التعليم و الإسكان و الخدمات. تمثل البرنامج الإنقاذي الأول في وضع سياسة إقتصادية جديدة و تحرير التجارة من خلال سياسة الإندماج في السوق العالمية و الإنفتاح الإقتصادي الكلي و سياسة إجتماعية لمراعاة الطبقات الفقيرة و العائلات المعوزة من خلال برنامج التضامن و الدعم الإجتماعي.

- **<u>السياسة الجديدة لتأهيل الإقتصاد:</u>**

تعتبر السياسة الإقتصادية الجديدة المعتمدة من طرف الحكومة خلال بداية سنة 1987 مرحلة إنطلاق التعديلات في الأدوات الأساسية للسياسة الإقتصادية و المالية العامة, و خاصة في مجال الضرائب و النظام الجبائي الحديث, مراجعة الأسعار و تحرير التجارة الخارجية, المرافق الأساسية و البنية التحتية و سياسة الضرائب علي الدخل مع دراسة التغيرات الرئيسية الداخلية و الخارجية. شملت سياسة التأهيل جميع القطاعات الحيوية حتي تتطابق مع المواصفات الدولية, و تساهم في إندماج الإقتصاد الوطني في منظومة الإقتصاد العالمي. و بالتالي يمكن تلخيص هذا البرنامج في مايلي:

- إستحداث ضريبة علي القيمة المضافة حتي تواكب فترة الإنتقال إلي إقتصاد السوق و أيضا لمواجهة عمليات التهرب من دفع الضرائب
- إصلاحات جبائية من خلال إستحداث ضريبة واحدة للأفراد و الشركات و تبسيط عائدات الضرائب المباشرة
- مراجعة الرسوم الجمركية لتواكب التطورات في عملية التبادل التجاري و إعتماد سياسة حمائية تشجع الشركات المحلية علي مواجهة منافسة الشركات الأجنبية
- إطلاق برنامج الخصخصة و التحرر الشامل و تشجيع القطاع الخاص مع الزيادة في الضرائب و تحديد الحد الأدني و الحد الأقصي طبقا لمستوي الدخل و الأرباح
- تشجيع التنمية الصناعية عبر تطوير صناعة مواد البناء و المنسوجات و الصناعات الزراعية و الميكانيكية و الهندسة الكهربائية مع إحتواء الإتجاهات الإحتكارية داخل السوق المحلية
- مواصلة دعم البرنامج السابق المتخصص في تطوير صناعة النفط, الفوسفاط و الصناعة التحويلية
- تطوير منظومة التشجيع علي تأهيل الصناعة, الفلاحة و الخدمات من خلال زيادة الإنتاجية و القدرة التنافسية

- التركيز بشكل رئيسي علي تنمية قطاع السياحة و إحداث نشاطات و عمليات تسويق لجلب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب و الإستفادة من العملة الأجنبية
- إعادة النظر في تسعير الممتلكات التي لا يمكن تحريرها نظرا للمنافسة المحلية في هذا المجال
- تحرير الأسعار حتي تواكب المنافسة في الأسواق المحلية
- التخلص الكلي أو الجزئي من المؤسسات العامة و تطوير البرنامج الإقتصادي و الإجتماعي حتي يواكب توزيع المهام بين الفاعليين الإقتصاديين و منظومة التأهيل الشامل خاصة الخصخصة و التحرر
- إلغاء الموافقة المسبقة و الفوائد الممنوحة للمشاريع المتكررة و إعطاء مزايا خاصة للمشاريع التصديرية أو التي تقع في المناطق المحرومة و مواكبة عمليات إنجاح البرامج الإستثمارية
- الإصلاحات الإقتصادية التي شملت منظومة القطاع المالي و المصرفي تحت توجيهات المؤسسات المالية الدولية لتواكب عملية العولمة و التحرر المالي الكلي
- التأهيل الشامل في قطاع التعليم و الإندماج مع الجامعات العالمية

نجحت تونس خلال المرحلة الأولي في تطبيق برنامج التأهيل الشامل و تحرير الإقتصاد من خلال التركيز علي تنفيذ البرامج الإقتصادية الجديدة التي ساهمت في تقليص العجز المالي و الخروج من مأزق الهاوية و الإفلاس و ذلك بتطوير العلاقات مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. إستفاد الإقتصاد التونسي خلال تلك الفترة من الإنفتاح و الموارد المالية المتأتية عبر المديونية و أيضا عبر تحرير التجارة و الإندماج في السوق العالمية.

- **<u>تحرير التجارة التونسية:</u>**

تميزت الفترة الأولي من التسعينات بإنطلاق التوقيع علي الإتفاقيات الإقليمية و إنشاء مناطق للتجارة الحرة. خلال تلك الفترة تم تحرير التجارة التونسية و ذلك بالإندماج في سوق المبادلات التجارية العالمية مع إلتزام الحكومة بمبادئ السياسة الجمركية و غير الجمركية. إن التحول في السياسة التجارية تهدف بالأساس للحفاظ علي السوق التونسية حتي تصبح أقوي إلي حد كبير و لاسيما في صالح الخصخصة و الإنفتاح علي الخارج. تعتبر إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أهم إنجاز لتحرير التبادل التجاري و رفع نسق التمويل الأوروبي. بالإضافة إلي ذلك يعد هذا الإنجاز مكسب للرفع من الإنتاجية الصناعية و القدرة التنافسية و بالتالي لمواجهة المنافسة الخارجية. و من أهم هذه الإتفاقيات التي وقعت عليها تونس نذكر:

- إتفاقية الغات سنة 1990
- إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أنشأت في 15 نوفمبر 1995 و التي تهدف إلي إنشاء منطقة للتجارة الحرة, دخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 1998 و تم تطبيقها بالكامل إثر رفع الرسوم الجمركية في 1 جانفي 2008
- إتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبري التي دخلت حيز التنفيذ لاحقا سنة 2005
- إتفاقية التجارة الحرة العربية المتوسطية المعروفة بإتفاقية أغادير
- إتفاقية التجارة مع تركيا و إسرائيل من خلال فتح مكتب تجاري بتونس قصد تعزيز العلاقات التجارية في منطقة البحر الأبيض المتوسط
- مراجعة الرسوم الجمركية حتي تواكب الإندماج في منطقة التبادل التجاري الأورو-متوسطي

- إتفاقية التجارة الحرة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أفتا), دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2004
- إتفاقية برشلونة لتعزيز الإندماج في منطقة التجارة الحرة المتوسطية و الإستفادة من الدعم المالي الأوروبي قصد تحفيز الصناعة و التصدير
- الإندماج في إتحاد المغرب العربي الذي تأسس في سنة 1989, أهدافه حرية حركة السلع و الأشخاص و مواكبة التشريعات قصد إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء
- الإتفاقيات الثنائية بداية من سنة 1998 مع مصر و الأردن ثم المغرب في سنة 1999 و لاحقا مع ليبيا و العراق في سنة 2001 و أيضا مع سوريا في سنة 2003, تنص هذه الإتفاقيات علي أفضليات تعريفية في التبادل التجاري
- إتفاق النظام العالمي للأفضليات التجارية في فيفري 1989

إنطلقت الفترة الأولي في تحرير التجارة التونسية و تسريع نسق التبادل التجاري مع الدول الصديقة و الشقيقة وأيضا مع حلفاء تونس مثل الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. ساهم هذا الإندماج في إنفتاح تونس علي العالم الخارجي و تطوير علاقاتها في منظومة التجارة العالمية. يعتبر التوقيع علي جملة هذه الإتفاقيات أهم إنجاز و مكسب للإقتصاد التونسي و التي أغلبيتها دخلت حيز التنفيذ لاحقا في البرنامج التنموي الثاني من فترة التغيير الهيكلي للإقتصاد التونسي من 1987 إلي 2010.

- **الإصلاح الإداري و التأهيل الإقتصادي (1995 – 2008)**

يعتبر الهدف الأساسي خلال الفترة ما بين 1995 و 2008 هو تنفيذ الإتفاقيات التي تم توقيعها سابقا و المتمثلة في عملية التأهيل الشامل بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و تحرير قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق إدماج جيد للإقتصاد التونسي في النظام العالمي. بالإضافة إلي ذلك إعتماد سياسة إصلاح إداري و تأهيل جميع القطاعات الحيوية للإقتصاد حتي تواكب التطورات العالمية. و تطبيقا لإملاءات مؤسسات البريتن وودز التي تركز علي إجراء إصلاحات هيكلية تهم إستراتيجية التنمية و تعزيز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني و تطوير الإدارة المركزية, تخلت الحكومة عن التسيير المباشر للمؤسسات العامة في القطاعات التنافسية غير الحساسة و وجهت إهتمامها للقطاعات الأساسية كالتعليم و الصحة و البنية التحتية و القطاعات الإستراتيجية التي تمثل الرافد الأساسي لمستقبل الإقتصاد التونسي. و نظرا لأهمية المكسب التي إستفادت منه الموارد المالية للدولة المتأتية خاصة من عائدات الإنفتاح الخارجي و التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي و دول حليفة و صديقة و أيضا المديونية من المؤسسات المانحة حققت تونس المعجزة الإقتصادية بتحقيقها نتائج محترمة في النمو الإقتصادي و التنمية و المبادلات التجارية. كما حظيت الإدارة التونسية بمكانة بارزة ضمن إهتمامات الدولة التي تهدف بالأساس إلي مزيد تكريس التوجه الليبرالي قصد إدماج الإقتصاد التونسي في محيطه الإقليمي و الدولي مع مواصلة درب الإصلاح و تطوير منظومة الإدارة الوطنية بإستعمال التكنلوجيات الحديثة و تبسيط الإجراءات و المعاملات الإدارية. بالإضافة إلي أهم الإنجازات و البرامج التي شملت جل أوجه النشاط الإداري و الإقتصادي ضمن المخططات التنموية و التي تحققت خلال تلك الفترة نذكر منها:

- إحداث خطة الموفق الإداري و ذلك في إطار المجهودات المبذولة لتحسين نوعية العلاقة بين الإدارة و المواطن و سعيا إلي فض النزاعات التي قد تترتب عن التعامل بينهما. بالإضافة إلي إحداث ممثل جهوي للموفق الإداري

- إحداث مكاتب العلاقات مع المواطن و الشبابيك الموحدة قصد تبسيط الإجراءات الإدارية و التقليص من الوثائق و تقريب الإدارات و الخدمات من المواطنين مع تحويل سلطة إتخاذ القرار من الإدارة المركزية إلي الإدارة الجهوية
- إحداث خطة المواطن الرقيب و ذلك في إطار السعي إلي النهوض بنوعية الخدمة العمومية و إلي تشريك المواطنين في عملية الإصلاح الإداري, تم إحداث فريق أوكلت له عملية المعاينة و ذلك بزيارات سرية لتقييم عمل الموظفين بالإدارة التونسية
- تطوير القضاء الإداري عبر بعث وحدة صلب هيئة المراقبة العامة للمصالح العمومية مع الإجابة عن شكايات المواطنين و مطالبهم مع التعليل. بالإضافة إلي متابعة عملية خدمة و إحترام المواطن و الشرف المهني بالإلتزام بالعمل كامل الوقت بإنضباط و حسن سيرة و سلوك مهني
- مراجعة نظام الوظيفة العمومية و التأجير قصد تطوير وسائل العمل و متابعة برنامج تأهيل الإدارة العصرية لتحقيق التنمية الشاملة في ظل التحولات التي تشهدها الساحة العالمية و التطورات علي الساحة المحلية
- تحسين التغطية الإجتماعية مع إيلاء مكانة هامة للصناديق الإجتماعية و التقاعد
- مراجعة نظام التكوين المستمر و التي تخص بالأساس الإصلاحات العامة للإدارة عبر التكوين و التكوين المستمر و الرسكلة و برنامج تحسين الإستقبال و الإرشاد
- الإتصال و النهوض بالذاكرة الوطنية
- ضبط برنامج المطبوعات الإدارية و صيانة الوثائق و الأرشيف
- حذف بعض التراخيص الإدارية و تعويضها بكراس الشروط مع إعتماد الإجراء الوحيد لبعث مؤسسة فردية
- برنامج إرساء نظام الجودة بالمصالح العمومية
- خدمات إدارية عن بعد مع إعتماد منظومة الوثائق الإلكترونية

قطعت تونس خلال الفترة الممتدة من 1995 إلي 2008 أشواطا هامة علي درب الإصلاح و التنظيم الإداري الشامل مع إرساء إدارة إتصالاتية تدعم التحاور بين مختلف هياكلها و متمكنة من أحدث تكنولوجيات الإتصال الحديثة تجهيزا و ممارسة. و بالتالي غير هذا الرصيد من الإنجازات الهامة وجه الإدارة التونسية و حفز عملية التنمية الإقتصادية و عاد بالفائدة علي الموارد المالية العامة. إذ يعتبر الإصلاح الإداري أهم عنصر لتوفير الخدمات الجيدة قصد تبسيط الإجراءات و جلب الموارد المالية و تحفيز الإستثمارات و تركيز الإستقرار و تطوير التنمية الشاملة, حتي تواكب تيارات العولمة في العالم و الإرتقاء إلي صفوف الدول المتقدمة. أما من جانب تأهيل المنظومة الإقتصادية خلال تلك الفترة فقد سرعت الحكومة من نسق التحرر و الخصخصة و الإنفتاح بالإعتماد علي جملة من المخططات تمثلت في مايلي:

- التخطيط السياحي بإعتباره جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية و ذلك عن طريق عمليات الترويج و التسويق. إذ شمل التخطيط السياحي التسويق علي المستوي المحلي, الإقليمي, الوطني و الدولي
- تشجيع الإستثمار في قطاع السياحة و الفنادق و تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يحتاجها السواح حيث شهدت تلك الفترة تطور كبير في البنية التحتية من قري سياحية, منتجعات, مرافق و خدمات ترفهية, وسائل نقل حديثة, مراكز رياضية بحرية, تنوع السياحة من ثقافية, صحروية, بحرية و ترفهية. بالإضافة إلي إستخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الشاملة

- إعتماد الخطط الجهوية لدفع عملية التشغيل و الحد من ظاهرة البطالة منذ بداية جانفي 2003
- الترفيع في سقف القروض المسندة من طرف البنك التونسي للتضامن و تحفيز الإستثمارات و المشاريع الصغري و المتوسطة مع مواصلة تأهيل و دعم القطاع الخاص
- إحداث آليات جديدة لتنويع عملية إدماج العاطلين عن العمل ضمن برنامج الصندوق الوطني للتشغيل 21/21
- تطوير آليات صندوق 26/26 قصد تفعيل عمليات التضامن الإجتماعية و الحد من نسبة الفقر و العائلات المعوزة
- مواصلة العمل ببرنامج تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بعنوان إنتداب حاملي الشهادات العليا سنة 2005
- إحداث بنك تمويل المؤسسات الصغري و المتوسطة في مارس 2005
- إحداث نظام عقود تربص إعداد و تأهيل لبعث مؤسسة في نوفمبر 2006
- تحسين مؤشرات الجودة و النجاعة في المنظومة التربوية و مردودية قطاع التكوين المهني العمومي و المساهمة في بناء إقتصاد المعرفة
- تطور عدد مؤسسات التعليم العالي خاصة من خلال إحداث العديد من المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية, معاهد عليا للفنون و الحرف, مؤسسات في العلوم التطبيقية و التكنولوجية و الدراسات الهندسية, مؤسسات في الإعلامية و الملتيمديا, مؤسسات في الدراسات التطبيقية في الإنسانيات و معاهد عليا لعلوم التمريض
- تحسين التغطية الصحية, دعم الطب الوقائي و الإستشفائي و تأهيله, النهوض بالموارد البشرية, دعم صناعة الأدوية, دعم القطاع الإستشفائي و الإستعجالي و ترشيد الإنفاق الصحي. كما شهدت الفترة ما بين 1995 إلي 2008, إنجاز العديد من المستشفيات الجامعية الكبري و المصحات الخاصة كما تطورت المنظومة الصحية بإعتماد أحدث التقنيات العلمية الحديثة في هذا المجال
- إنجازات عملاقة منها فضاءات شبابية, تنشطية و ترفهية و مراكز بحوث و دراسات كبري و مدينة للعلوم و برامج حوارية و إذاعية مع شباب المستقبل الواعد سنة 2005 شارك فيها 117 ألف شاب و شابة
- تطور منظومة إستعمال شبكة الإنترنات و تكنولوجيات الإتصال الحديثة و إحتضان تونس قمة عالمية للمعلومات سنة 2005 تحت رعاية الأمم المتحدة شاركت فيها العديد من دول العالم خاصة منها الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية
- تطور كبير في البنية الأساسية الرياضية من قاعات رياضية, ملاعب معشبة خاصة منها ملعب رادس الدولي, مضامير إصطناعية, مراكز تربص للرياضيين, مسابح مغطاة و مسالك صحية
- تطور كبير في البنية التحتية من طرقات, مطارات عملاقة خاصة منها مطار النفيضة الدولي, تحديث الأسطول البحري المدني و التجاري, أسطول السكك الحديدية, منطقة البحيرة و ميناء حلق الوادي, ميناء جرجيس, ميناء سوسة و عديد الإنجازات التي لا تحصي و لا تعد في مختلف الولايات الكبري
- إنشاء مناطق صناعية ضخمة و تعزيز جلب الإستثمارات الأجنبية

شهدت تونس خلال تلك الفترة ثورة حقيقية في شتي المجالات و القطاعات, كما تطورت البنية التحتية بشكل ملحوظ حيث عرفت تلك الفترة من 1995 إلي 2008 بالمعجزة التونسية فكان التغير الفعلي الذي وعدت به الحكومة الشعب من خلال الإنجازات الباهرة لتونس المعاصرة الحديثة. كما طورت الحكومة علاقتها مع الدول المتقدمة خاصة فرنسا و الولايات

المتحدة في مجال الدفاع و الأمن, حيث تحولت وزارة الداخلية إلي وزارة شريكة في التنمية المحلية و أصبحت إسمها وزارة الداخلية و التنمية المحلية طبقا لنظرية الإستقرار الأمني يحقق الإستقرار الإقتصادي. كما عززت تونس إندماجها في العولمة الإقتصادية من خلال التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي و دول أخري و ساهمت في قمة خمسة زائد خمسة و كانت عنصر فعال في الإتحاد من أجل المتوسط. لكن سرعان ما تحول هذا الإنجاز إلي نقمة وسط بعض الطبقات المهمشة و العاطلة عن العمل لأن النظام الليبرالي الرأسمالي لم يراعي بالحد الكافي الطبقات الفقيرة و إعتمد فقط علي الإستفادة من الدعم المالي الأجنبي و تعزيز موارد الدولة المالية المتأتية من التحرر و التبادل التجاري و الهبات و المساعدات المالية و أيضا من المديونية. فدخلت بذلك تونس في منعرج الإضطربات الداخلية الإجتماعية بداية من سنة 2008.

- **الأزمة الإجتماعية و الإقتصادية الخانقة (2008 – 2010)**

تعتمد الإستراتيجية التنموية للإقتصاد التونسي علي تحليل معمق و قراءة إستشرافية للوضع الإقتصادي و الإجتماعي علي الصعيدين الوطني و العالمي و علي ضوء ذلك تتم عملية وضع الخطوط العريضة للمخطط. بالرغم ما كان يحتوي عليه المخطط الحادي عشر للتنمية من 2007 إلي 2011 من برامج إحداث مواطن شغل و العناية بالطبقات الفقيرة إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا المخطط بطريقة ناجعة نتيجة فساد بعض المسؤولين التي لم يقع حسن إختيارهم في مناصبهم. إضافة إلي ذلك خيانة الأمانة و أداء الواجب في التعامل مع بعض المواطنين و الحالات الإجتماعية الأكيدة مساعدتها. إستفحل الفساد داخل منظومة التسيير الإداري و العلاقات الخدماتية مع الطبقات الفقيرة وزاد علي ذلك الإضطرابات الإجتماعية الشعبية. كما كان للحكومة دور كبير في الديكتاتورية الأمنية و تحويل البلاد إلي ثكنة عسكرية تسيير طبقا للأوامر و القرارات السياسية. لكن رغم كل ذلك لم ينهار الإقتصاد التونسي نتيجة فشل التسيير الإداري و العلاقات مع المواطنين خلال تلك الفترة. و بالتالي نذكر أهم العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الإجتماعي و الإقتصادي بين 2008 و 2010.

- سوء إختيار بعض المسؤولين في بعض المناصب الهامة و الحساسة
- الرشوة, الجعالة و المحسوبية
- إستفادة بعض الأشخاص و الطبقات من التشغيل و تهميش البعض الأخر
- تدهور وضعية الموظفين و الأساتذة و العمال المتعاقدين
- عدم التوزيع العادل للناتج القومي الخام بين الجهات و علي الأفراد
- تدهور المقدرة الشرائية و الدخل الفردي الخام
- فساد مالي داخل شركات بعض المقربين للحكومة
- عدم إسترجاع القروض إلي بعض البنوك من طرف أتباع النظام
- عدم إحترام القانون و إستقلالية القضاء و تدهور الوضعية داخل المحاكم التونسية
- فساد المنظومة الأمنية من خلال القمع و التعذيب و المراقبة و التي تعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تسريع سقوط النظام
- النظام الرأسمالي المتوحش يعتبر العامل الثاني في سقوط النظام نتيجة لإرتفاع البطالة, تدهور المقدرة الشرائية للطبقات الفقيرة و الدخل الفردي الخام و عدم الإستجابة للحاجيات الأساسية

- تدهور العلاقات مع بعض الدول الأجنبية منها فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إستدعاء رئيس الدولة العديد من المرات لمراجعة الديمقراطية, إحترام حقوق الإنسان و إيقاف التعذيب طبقا لما صدر في تقارير المنظمات العالمية و الجمعيات الحكومية و الغير حكومية. بالإضافة إلي فساد مالي مثل الإستيلاء بالقوة علي ممتلكات أجانب و الإستفزازات المتكررة لبعض بعثات المراقبة الدولية للديمقراطية
- تضرر الإقتصاد التونسي من بعض الشركات الكبري التي تعتمد أساليب غير قانونية في الربح و الإستثراء من خلال تهريب العملة, تبيض الأموال و الإختلاس المالي

نتيجة لتراكم هذا الإحتقان الإجتماعي و الدكتاتورية البوليسية و عدم إحترام حقوق الإنسان و حرمة الشخص مع تدهور الوضعية الإقتصادية لأغلبية الطبقات بما في ذلك الدخل الفردي لبعض الأمنيين و الأساتذة و العمال دخلت بذلك تونس في مرحلة خطيرة جدا خاصة سنة 2010. إذ مثل شهر ديسمبر من تلك السنة المنعرج الفاصل لإندلاع الثورة الإجتماعية مطالبة بتحسين ظروف العيش و التشغيل و تحسين الدخل الفردي الخام لم يكن فيها البوعزيزي إلا شعلة البداية لكره كان مكبوت لمدة سنين طويلة داخل أغلبية الشعب. و بالتالي في 26 جانفي 2011, بعد إثني عشر يوما من هروب النظام السابق في أعقاب الثورة الإجتماعية التونسية أوكلت المهام لعبد الفتاح عمر ثم بعد ذلك لهيئة الحقيقة و الكرامة لمتابعة بعض القضايا التي تهم بعض الأشخاص التي تحول حولها تهم قضائية في الفساد المالي, القتل المتعمد و التعذيب و إنتهاك حرمة الشخص الجسدية و المعنوية.

خاتمة:

شهدت فترة التحول الإقتصادي من 1987 إلي 2010 نجاحات كبري في مجال تنفيذ برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد التونسي و مواصلة تنفيذ المخططات التنموية التي وقع إعتمادها منذ الإستقلال تحت توجيهات و إملاءات مؤسسات البريتن وودز, نذكر منها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و ذلك بالتحديد منذ سنة 1987 إلي 1995 قصد التحرر المالي و الإنفتاح الإقتصادي. إذ تعتبر هذه البرامج التنموية من أبرز ملامح إندماج الإقتصاد التونسي في المنظومة العالمية عبر التحرر الإقتصادي و المالي الذي شمل جميع القطاعات الحيوية و جميع البنوك و المؤسسات المالية حيث تطورت هذه المنظومة بشكل ملحوظ من خلال الإندماج في العولمة المالية و التحرر المالي الداخلي و الخارجي. تعتبر سياسة تأهيل الإقتصاد الجديدة من أبرز المخططات التي وقع تنفيذها عبر تطوير المنظومة الجبائية و تشجيع القطاع الخاص علي مزيد الإستثمار. كما شمل الإصلاح الإداري العديد من الإنجازات و البرامج التي ساهمت في مواكبة التطورات التكنولوجية لتصبح الإدارة التونسية مطابقة لنظام الجودة العالمية. أما من جانب تأهيل المنظومة الإقتصادية فقد إعتمدت تونس علي برنامج التخطيط السياحي و الخطط الجهوية لدفع عملية التنمية و التشغيل و أيضا تطوير القطاع الصناعي و الخدماتي قصد الزيادة في الإنتاجية و القدرة التنافسية. إستفادت تونس خلال تلك الفترة من 1987 إلي 2010 من العائدات المالية المتأتية من تحرير التجارة و الإندماج في منطقة التبادل التجاري الحر و الإنفتاح الإقتصادي علي الخارج مع مواصلة طيلة تلك الفترة علي مواكبة تطورات تنفيذ برنامج التأهيل الشامل و الإصلاح الهيكلي. و في هذا الإطار حصلت تونس علي العديد من القروض و الحوافز المالية قصد مواكبة العولمة الإقتصادية و المالية و تسريع الإندماج في منظومة الإقتصاد العالمي. إلا أن هذا الإنجاز تحول إلي أزمة إجتماعية و إقتصادية خانقة مع بداية سنة 2008 إلي سنة 2010, تاريخ إندلاع الثورة الإجتماعية التونسية نتيجة العديد من العوامل منها داخلية و أخري خارجية. و من أهم العوامل التي ساهمت في سقوط النظام بتلك السرعة نذكر منها المحسوبية, تفاقم ظاهرة البطالة, تدهور الوضع

العام للمقدرة الشرائية, فساد مالي داخل الحكومة و عائلتها, فساد المنظومة الأمنية القمعية, التعذيب و المراقبة, عدم حرية التعبير و الإعلام, غياب العدالة الإجتماعية نتيجة توحش النظام الرأسمالي, الدكتاتورية و عدم إستقلالية القضاء, عدم التوزيع العادل للثروة بين الأفراد و الجهات مع تهميش بعض الفئات الفقيرة و المحرومة من أبسط وسائل الحياة. نتيجة لهذه العوامل الإجتماعية المتراكمة منذ سنين طوال في صدور أغلبية الشعب التونسي, إنفجرت القنبلة الموقوتة مع بداية سنة 2011 لتسقط النظام و رموزه و تعلن مرحلة إقتصادية جديدة.

الإقتصاد التونسي من 2011 إلي 2016

مقدمة:

شهدت فترة ما بعد الثورة التونسية إنتقال نوعي في السياسة الإقتصادية من نظام ليبرالي رأسمالي إلي سياسة لامركزية إقتصادية تراعي الطبقات الفقيرة و الحد من الفوارق الإجتماعية. فبالرغم من الظروف التي شهدتها تلك الفترة من إضطرابات إجتماعية و صعوبات أمنية التي تلت سقوط النظام السابق, نجحت البلاد في تجاوز محنتها و خلق إنفتاح إقتصادي و ديمقراطي و التأسيس لدستور تونسي يضمن حقوق وواجبات كل فرد و يكرس لنظام العدالة الإجتماعية و تلبية الحاجيات الأساسية. إنطلقت بداية الإصلاحات الجذرية للإقتصاد التونسي في أواخر سنة 2011 تحت قيادة إنتقالية تخللتها صدمات إقتصادية قوية و صراعات سياسية زاد عليها الضغط و عدم الإستقرار الإجتماعي نتيجة عوامل داخلية و أخري خارجية. بدأ الإنتعاش الإقتصادي الفعلي في سنة 2012 حيث إعتمدت الحكومة علي مجموعة من خبراء الإقتصاد التونسي و ذلك علي رأس وزارة المالية و البنك المركزي التونسي فحققت بذلك تونس نتيجة ممتازة في النمو الإقتصادي بلغ 3.6 %. إلا أن هذا النجاح الباهر خلال تلك السنة سرعان ما تحول إلي كابوس إقتصادي بسبب الزيادة المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية في جل القطاعات, بالإضافة إلي الضغوطات علي المالية العمومية و الصناديق الإجتماعية قصد التعويض للمضطهدين و أصحاب العفو التشريعي العام. كما ساهم عامل بروز ظاهرة الإرهاب و الإغتيالات التي شهدتها تلك الفترة إلي دخول البلاد في دوامة عدم الإستقرار الأمني و بالتالي عدم الإستقرار الإقتصادي, إنتهت بسقوط الحكومة و النظام تحت مظاهرات عارمة و ضغط شعبي بالتحديد في أواخر سنة 2013. و في إطار المساعي المذولة لإنقاذ الإقتصاد التونسي تشكلت حكومة الكفاءات الوطنية التي جمعت أكبر خبراء الإقتصاد و المالية و ذلك مع بداية سنة 2014, التي ساهمت في إنجاح إنجاز الدستور و توفير الإستقرار الأمني. إنتهت تلك الفترة الإنقاذية لتدخل تونس في تجربة إقتصادية جديدة مع حكومة تولت السلطة في فيفري 2015, تهدف بالأساس لتحفيز الإقتصاد و الإستثمار و تعتمد علي سياسة إقتصادية مزدوجة تجمع بين الليبرالية لمراعاة مصالح رجال الأعمال و تنمية القطاع الخاص و سياسة إقتصادية لامركزية لتلبية الحاجيات الأساسية للطبقات المحرومة و الفقيرة. إلا أنه خلال تلك الفترة تدهور الوضع الأمني بشكل ملحوظ نتيجة الهجمات الإرهابية في سوسة و تونس و ضرب الحركات الإجتماعية التي أثرت علي النمو الإقتصادي حيث لم يتجاوز 0.5 % في سنة 2015, فدخلت بذلك البلاد في مرحلة ركود إقتصادي خاصة في الربع الثاني من تلك السنة. عموما بقي المشهد الإقتصادي في تذبذب بين نمو و إنخفاض و عدم إستقرار أمني و إقتصادي طيلة فترة الإنتقال الديمقراطي من سنة 2011 إلي سنة 2016. فبالتالي سارعت الحكومة الجديدة في أواخر سنة 2016, بالتأسيس لمؤتمر تونس 2020 الذي يعتبر أهم مؤتمر إقتصادي حيث يهدف لوضع مخطط التنمية الخماسي من 2016 إلي 2020 و إيجاد الحلول و الإصلاحات و الإنطلاق في تنفيذ ذلك البرنامج عبر جدول زمني و مراحل خاصة في مجال الإستثمار و التشغيل و الأمن مع عودة عجلة التنمية و النمو الإقتصادي للإشتغال قصد إنقاذ البلاد من الوقوع في الهاوية الإقتصادية.

- **الثورة الإجتماعية و الإنفتاح الإقتصادي و الديمقراطي (2011 – 2013)**

شهدت سنة 2011 تحول كبير و جذري نتيجة الثورة التي أسقطت النظام السابق و رموزه و بداية التطهير الشامل للفاسدين بالإدارة التونسية و التي تحول حولهم تهم قضائية و أخلاقية. نجحت تونس و لأول مرة منذ إستقلالها في إنشاء إنتخابات ديمقراطية شفافة و نزيهة بمراقبة دولية. إذ أسست الجمهورية الجديدة المجلس الوطني التأسيسي بقيادة حكومة الترويكا التي أوكلت لها مهمة كتابة الدستور التونسي و الإنتقال إلي مرحلة الإنفتاح الديمقراطي و الإقتصادي. تم بالفعل وضع الأسس لدولة ديمقراطية متعددة الأحزاب تحترم حقوق الإنسان و الحريات الفردية و ذلك بإعادة هيكلة وزارة الداخلية و التنمية المحلية و تحسين علاقتها مع المواطن, مع تحديد دورها الإداري و الإستقرار الأمني و التنسيق مع وزارة العدل. كان تاريخ 23 أكتوبر 2011 المنعرج الفاصل للقطع مع النظام البائد و البداية الحقيقية لمواجهة تحديات عدم الإستقرار الإجتماعي و الأمني و إنعاش الإقتصاد. إذ لن يكون هناك إستقرار إقتصادي بدون إستقرار سياسي و أمني, و لا تحول ديمقراطي ناجح بدون تحفيز إستثماري و إقتصادي شامل. كشفت الثورة عن مدي الضعف الهيكلي للدولة و الإعلام الزائف الذي يسهر علي تجميل الإنجازات و التدجيل علي الشعب و الطبقات المثقفة. إذ برزت أمام العالم حقيقة الوضع التونسي من خلال الفوارق الإقليمية, الجهوية و الإجتماعية و بطالة الشباب الخريجين و تدهور الأجور و المقدرة الشرائية و الحكم الدكتاتوري و التعذيب و المراقبة و القمع للحريات الفردية. فبالرغم من التقدم المحرز للإقتصاد التونسي علي مستوي البنية التحتية لا يزال يهيمن عليه القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة التقليدية, و يتميز أيضا بثنائية القطاعات البحرية و البرية مع فوارق واضحة من حيث الإنتاجية و النمو و الإستثمار و المزايا الضريبية. كما يمكن تحديد العوامل الإيجابية و السلبية التي شهدتها تلك الفترة و تأثيرها علي الإقتصاد التونسي و من بين هذه العوامل نذكر منها:

- **<u>العوامل الإيجابية:</u>**

- خفف البنك المركزي التونسي من السياسة النقدية في سنة 2011 و ذلك قصد تخفيف الإقتصاد النقدي و البنكي و دعم النشاط الإقتصادي و المنظومة المالية. و قد أتخذت خطوات مهمة لصندوق دعم أفضل الشركات و تمكينهم من التغلب علي النكسات التي منيت بها خلال النصف الأول من سنة 2011. كما حافظ الدينار التونسي علي إستقراره النسبي خلال تلك الفترة رغم التعرض إلي ضعف مقابل اليورو و الدولار الأمريكي
- التعاون الإقتصادي و التكامل و التجارة الإقليمية من خلال تعزيز العلاقة مع الشركاء الإقتصاديين التقليدين مع إستكشاف فرص التنويع من خلال علاقات جديدة مع بعض الدول الخليجية و الإفريقية
- يمثل القطاع المالي خلال تلك الفترة دور مهم في توفير المصدر الرئيسي للتمويل للنسيج الإنتاجي في تونس. إذ لم يتعرض القطاع المصرفي إلي أزمة أو إفلاس كما إرتفعت نسبة القروض و برزت فروع جديدة لعديد البنوك, إلي جانب تطور سوق الأسهم في الأسواق المالية
- العديد من الإصلاحات التي أقرت في 2011 تهدف إلي تحسين الحكم من خلال منظومة الحوكمة الرشيدة, و إنشاء لجنة ضد الإختلاس و الفساد الإداري, و قانون الوصول إلي المعلومات, و تعيينات بعض المسؤولين علي الهياكل الإقتصادية الكبري, و إنشاء نقابات عملية جديدة و منظمات أرباب العمل كما تم تنقيح معايير التوظيف في الخدمة العامة و جعل المنافسة أكثر شفافية. بالإضافة إلي ذلك شملت الإصلاحات قطاع التنمية في البنية التحتية و تمويل المؤسسات و صناديق التأمين و الضمان علي الإنجازات الإستثمارية

- إنشاء قانون جديد للصحافة و قانون حرية الإعلام السمعي, البصري و المكتوب مع حماية المصادر و ضمان مزيد من حرية التعبير و مناقشة المواضيع الإجتماعية, الإقتصادية و السياسية. بالإضافة إلي إنشاء لجنة مستقلة للإنتخابات قصد إرساء نظام ديمقراطي متطور
- إرتفاع مؤشر التنمية البشرية من خلال تطور النظام الصحي و التغطية الإجتماعية و تطور نظام التربية و التعليم العالي و البحث العلمي
- إنخفاض معدل الفقر خاصة في المناطق الداخلية و إرتفاع الحماية الإجتماعية و العمل
- إرتفاع نسبة المساواة بين المرأة و الرجل حيث تجاوز عدد الطلبات البنات عدد الطلاب الذكور بالجامعات التونسية لكن يبقي معدل مشاركة المرأة في سوق الشغل محدود
- تطور معدل النمو الإقتصادي و التنمية الجهوية مع تحرير القدرة التنافسية بالسوق المحلية و العالمية

- **<u>العوامل السلبية:</u>**

- خلال سنة 2011 تدهورت أساسيات الإقتصاد التونسي, سجلت تلك السنة نمو إقتصادي ضعيف جدا - 1.1 % وذلك بسبب الإحتجاجات السياسية و الإجتماعية, تضرر قطاع السياحة و الإستثمار الأجنبي المباشر. كما أن الصراع الليبي أثر بشكل مباشر علي الإقتصاد و ذلك من خلال التجارة و التحويلات أو الإستثمارات مع ليبيا
- هشاشة النظام المصرفي بسبب وطأة القروض المتعثرة في إطار رسملة البنوك و عدم الرقابة الكافية للقطاع المصرفي
- تأثرت المالية العمومية من سياسة الزيادة المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية قصد الحد من الفوارق الإقليمية و مكافحة الفقر
- تفاقم عجز الميزانية أدي بذلك إلي الزيادة في الدين العام كما أدت الشكوك السياسية في تونس المتصلة بالإنتقال الديمقراطي و الإضطرابات و الإحتجاجات المتصاعدة إلي الحد من تصنيف تونس الدولي من قبل وكالات التصنيف الإئتماني للديون (ستاندرد أندبورز و فيتش و موديز) حيث بلغ الحد الأدني – BBB سنة 2011 و بالتالي أثر علي الإستثمارات و التجارة
- نتيجة الصراع السياسي فقدت تونس سنة 2011 ستة مراكز في الترتيب العالمي لممارسة أنشطة الأعمال في القطاع الخاص
- سوء إدارة الموارد الطبيعية و البيئية بحيث أصبحت تونس تعاني من عدم كفاءة إدارة الموارد المائية مع الإستخدام المفرط للمياه خاصة في مجال الزراعة
- عدم القضاء علي ظاهرة البطالة حيث بقي التشغيل مقتصر علي أصحاب العفو التشريعي العام, المضطهدين و أتباع النظام و الأكبر سنا. كما أن عقود الشغل المتمثلة في المنح لم تحد من هذه الظاهرة المتفاقمة. إذ لم تشهد هذه الفترة تغيير كبير و حل جذري لمشكلة البطالة حيث بقي التمييز و التهميش و المحسوبية في الإنتدابات و بقيت نسبة البطالة مرتفعة خاصة سنة 2011
- بروز ظاهرة الإرهاب و الإغتيالات التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني حيث أثرت مباشرة علي الإقتصاد التونسي و علي الإستثمارات الأجنبية التي غادر منها العديد تراب الوطن

رغم النجاحات التي تحققت خلال الفترة ما بين 2011 إلي 2013 من تحسين في الأجور و المقدرة الشرائية و خاصة نسبة النمو الممتازة التي تحققت سنة 2012 ب 3.6% إلا أن السلبيات أضرت بالوضع العام للإقتصاد و أدت إلي دخول البلاد في أزمة إقتصادية في أواخر سنة 2013. إذ من أبرز الكوارث التي ساهمت في سقوط الترويكا و الفشل الذريع الذي حققته من عجز في الميزانية و تفاقم المديونية و التهميش و التميز العنصري في الإنتدابات و التشغيل. بالإضافة إلي ذلك تصاعد الأعمال الإرهابية و بروز تنظيمات إرهابية عالمية بالقيروان و الإعتداءات علي البعثات الدبلوماسية خاصة منها السفارة الأمريكية بتونس و الإغتيالات السياسية, ساهمت كل هذه العوامل في تدهور العلاقات الدولية التي أثرت علي الأوضاع الإقتصادية. كانت بداية سنة 2013 أخطر سنة علي الإقتصاد التونسي حيث تم خلع الحكومة الأولي تحت ضغط شعبي و أعمال تخريب كادت أن تسبب كارثة وطنية, ثم في أواخر تلك السنة تم إسقاط الحكومة الثانية تحت ضغط شعبي و مظاهرات و إحتجاجات إجتماعية عارمة. بالنتيجة أدي هذا الفشل الكارثي لتلك الحكومة علي بروز مؤتمر للحوار الوطني لإنقاذ البلاد و الإقتصاد حيث ساهم في إقالة الحكومة و سقوط الترويكا رسميا في أواخر سنة 2013 و إنشاء حكومة كفاءات وطنية أوكلت لها مهام الإنقاذ الإقتصادي.

- **بوادر الركود الإقتصادي (2014 – 2016)**

شهدت فترة 2014 بداية الركود الحقيقي للإقتصاد التونسي حيث تدهورت أغلب المؤشرات الإقتصادية خاصة منها العجز في الميزانية. إنطلق برنامج الإنقاذ الإقتصادي بتشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بخبرة دولية كبيرة في الإقتصاد و المالية و العلاقات الدولية. إذ حاولت الحكومة الإستفادة من بعض القروض الترقعية و خاصة من برنامج الإكتتاب الوطني أو ما يعرف بالدين الداخلي لتحسين موارد الدولة المالية. كما ساهمت حكومة 2014 بإنجاح عملية إستكمال كتابة الدستور التونسي و الحفاظ علي الإستقرار الأمني. إذ مثلت هذه المرحلة التحول الإقتصادي الجذري بتقليص الفكر اللامركزي و الإجتماعي لتتحول إلي السياسة الليبرالية بدعم القطاع الخاص و الإستثمار. عموما نجحت هذه الحكومة من إنقاذ البلاد من كارثة حقيقية منها سياسية, أمنية, إجتماعية و إقتصادية. ثم بعد ذلك تولت الحكومة الجديدة السلطة في فيفري 2015 علي إثر إنتخابات ديمقراطية ثانية شهدتها البلاد بعد الثورة الإجتماعية لتعلن بذلك عن برنامج إقتصادي يتمثل في التشغيل و الحد من الفوارق الإجتماعية و تحفيز الإستثمار و الإستقرار. تحولت هذه الحكومة إلي برنامج التنمية الليبرالي مع المحافظة علي اللامركزية الإقتصادية بتوفير العدالة الإجتماعية بين اللأفراد و الجهات. كما تميزت هذه الحكومة بعلاقات ممتازة مع الدول الصديقة و الشقيقة خاصة منها الدول الخليجية و الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة, حيث تضررت هذه العلاقات بشكل ملحوظ في فترة حكم الترويكا. بالإضافة إلي ذلك أعلنت الحكومة الحرب رسميا علي ظاهرة الإرهاب و جميع مظاهر التطرف الديني خاصة من قبل اليمين في الحكومة الذي أعتبر هذه الظاهرة خطر حقيقي علي الإقتصاد التونسي و يجب إجتثاثها بعروقها و إزالتها تماما. شهدت هذه الفترة تدهور في الوضع الأمني و الإستقرار العام حيث أعلنت العديد من المرات حالات الطوارئ مما إنعكس سلبا علي الإقتصاد التونسي و من أهم العوامل الإيجابية و السلبية لهذه الحكومة نذكر منها:

- **العوامل الإيجابية:**

- مواصلة قيادة البنك المركزي التونسي السياسة النقدية الناجعة متكيفة بذلك لدعم الإقتصاد من خلال توفير السيولة اللازمة للنظام المصرفي. إذ تقوم هذه السياسة علي إدارة مرنة لسعر الفائدة الرئيسي, و إستقرار الإحتياطي من العملة الأجنبية
- تنمية القطاع الخاص بحيث شهدت هذه الفترة تحسين ملحوظ في الإستثمار و ثقة البنك الدولي في مخطط التنمية الليبرالي للحكومة الرأسمالية التي تدعم الإنفتاح و التحرر و المبادرة الخاصة
- مواصلة التنظيم الإداري و إصلاح القطاع العام و المؤسسات الحكومية حيث نجحت هذه الحكومة في تطوير عمل الموظفين حتي تواكب التطورات الدولية و التكنولوجيات الحديثة
- حماية البيئة و هو ما يعكس الإرادة السياسية لإدارة واعية في الترشيد و التحكم في الموارد الطبيعية للبلاد
- تقدم ملحوظ في مجال الديمقراطية و التحول السياسي الناجح, و الذي أسفر عن إعتماد دستور جديد في وقت مبكر سنة 2014 و إجراء الإنتخابات التشريعية و الرئاسية في أكتوبر و ديسمبر 2014
- تنمية الموارد البشرية حيث إن في التعليم الإبتدائي برزت تونس في المنطقة و القارة الإفريقية بمعدل الإلتحاق الصافي الذي يصل إلي 99 % من الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلي 11 سنة, كل من البنين و البنات
- الحد من الفقر, و الحماية الإجتماعية و العمل علي تقليص الفوارق الجهوية و الفردية بين طبقات المجتمع
- المساواة بين الجنسين حيث أصبحت تونس في طليعة العالم العربي بتحرير المرأة في المجتمع و التي أصبحت شريك فاعل في الإقتصاد و السياسة
- التحول الهيكلي و التنمية المستدامة بين المدن حيث أصبحت تعتبر تونس أول دولة في شمال أفريقيا في التحضر و إنشاء البنية التحتية اللازمة للنشاط الإقتصادي و العمراني
- مؤتمر تونس 2016-2020 أو ما يعرف بمؤتمر الإستثمار الدولي قصد دعم الإقتصاد التونسي و تحقيق الإستقرار و الإستثمار و الإقلاع نحو التقدم و الرقي و التنمية الشاملة. يعتبر هذا المؤتمر مشروع الحكومة الثانية التي تشكلت في أواخر 2016 قصد إنقاذ الإقتصاد التونسي و التي يشارك فيه كل مكونات المجتمع المدني ورجال أعمال و مستثمرين أجانب و الدولة و دول حليفة و صديقة قصد تحديد رؤية جديدة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية. يرتكز هذا المؤتمر حول خمسة محاور كبري و هي الحوكمة الرشيدة و الإصلاح الإداري و مكافحة الفساد, الإنتقال من إقتصاد ضعيف المردودية إلي قطب إقتصادي, التطور البشري و التضامن الإجتماعي, تحقيق طموحات الجهات و تبني مفهوم الإقتصاد الأخضر الذي يعتبر عمود التنمية الشاملة. و من أبرز أهداف هذا المؤتمر تحقيق نمو إقتصادي محترم و القضاء علي البطالة بإحداث 400 ألف فرصة عمل بحلول سنة 2020.

- **العوامل السلبية:**
- إنخفاض النمو سنة 2015 نتيجة تدهور الوضع الأمني و الصعوبات الإقتصادية و الإجتماعية و بالتالي دخول الإقتصاد التونسي في ركود فعلي في الربع الثاني من سنة 2015

- دعوي قضائية ضد تنفيذ سياسة التحفيز المالي التي نفذتها مختلف الحكومات منذ سنة 2011 و التي تسببت في إثقال الميزانية بنفقات إضافية
- قضية التكامل الإقليمي و إنشاء سوق مشتركة نتيجة توتر العلاقات مع بعض الدول الشركاء في فترة حكم الترويكا مما سبب إنخفاض في الميزان التجاري أثر مباشرة علي الصادرات و الواردات
- سياسات التحفيز التي تم تنفيذها منذ سنة 2011 أدت إلي تدهور حساسية المالية العامة و الحسابات الخارجية. إذ منذ سنة 2010 زادت نسبة الدين بتونس 32 % و ذلك بمعدل سنوي متوسط قدره 5.3 % أعلي بكثير من متوسط النمو الإقتصادي الذي بلغ 2 %. و بالتالي تباطئ النمو و تفاقم الدين أثر مباشرة علي الوضع الإقتصادي العام سنة 2015
- ضعف أداء القطاع المالي الذي أصبح يمثل تحديا كبيرا خلال عملية الإنتقال السياسي و الإقتصادي بحيث بدأت السلطات إصلاحات في القطاع المصرفي الذي لايزال هشا
- أثرت الأعمال الإرهابية بسوسة و تونس علي القطاع السياحي حيث خسرت تونس أهم مورد مالي من العملة الأجنبية نتيجة تجمد هذا القطاع
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في الإستثمار في تونس نتيجة عدم الإستقرار الأمني و ذلك من خلال إعلان الحرب علي الإرهاب بجبال القصرين و حالات الطوارئ المتكررة مع تصاعد مظاهر الإحتجاجات و المظاهرات من قبل الإتحاد العام التونسي للشغل. مثلت هذه العوامل أهم عائق إقتصادي زاد عليه تخفيض الأداء الإتماني من قبل وكالات التصنيف الإئتماني العالمي, و بالتالي أغلب تلك الإستثمارات الأجنبية حولت إلي المغرب و الجزائر و مصر بإعتبار أن ذلك التصنيف يمثل خطر علي الإستثمار في تونس. بالإضافة إلي الخروج المفاجئ و السريع لبعض رؤوس الأموال الأجنبية مما تسبب في الركود المالي.
- تخوف بعض البنوك الإستثمارية و التجارية من الوضع الأمني و الإجتماعي بتونس حيث إذا تمت عملية سحب هذه الودائع المصرفية فإنها يمكن أن تتسبب في أزمة بنكية و إفلاس بعض البنوك و إنهيار القطاع المصرفي الهش بطبعه
- إحتمال إنهيار العملة التونسية نتيجة التراجع المتزايد للدينار التونسي مقابل اليورو و الدولار الأمريكي و ضعف المبادلات التجارية خاصة منها الصادرات مما يمكن أن يؤدي إلي أزمة عملة
- خطر تراجع المخزون العام من العملات الأجنبية و تغطية الواردات و الصادرات بالعملة الأجنبية نتيجة إختلال و تراجع الميزان التجاري. بالإضافة إلي تراكم المديونية و حلول أجل تسديد أقساط القرض مما يمكن أن يؤدي إلي أزمة ديون سيادية

مثلت هذه الفترة محاولات إنقاذ الإقتصاد التونسي الذي وقع تخريبه من قبل حكومة الترويكا و التي فشلت فشل ذريع في إدارة الشؤون الإقتصادية و المالية و أبرز دليل علي ذلك تقديم وزير المالية السابق و خبير الإقتصاد التونسي في فترة حكم تريكا حسين الديماسي إستقالته إحتجاجا علي سياسة الحكومة الإقتصادية. بالنتيجة تشكلت بعد ذلك حكومة الكفاءات الإقتصادية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه عبر قروض ترقعية, إكتتاب داخلي أو ما يعرف بالدين الداخلي, سياسة التقشف و الزيادة في الضرائب. إن تفاقم العجز المالي و إرتفاع المديونية و تزايد الإضرابات و الزيادة المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية تسببت في تباطئ النمو الإقتصادي و دخول البلاد في مرحلة ركود. يعد الرهان الحالي للحكومة الجديدة في

أواخر 2016 فرصة الإنقاذ الجدية للإقتصاد التونسي من خلال مؤتمر تونس 2016-2020 الذي يعتبر ورقة الأمل الوحيدة للخروج من الأزمة و تجنب الوقوع في الهاوية.

خاتمة:

مرت ستة سنوات علي الثورة الإجتماعية, إذ شهدت الفترة بين 2011 إلي 2016 العديد من التطورات و المستجدات علي الساحة السياسية و الإقتصادية. لم تحقق تلك الثورة التغير الكبير الذي كان يطمح له الشعب رغم النجاح الباهر في القضاء علي النظام السابق و رموزه و الإنفتاح الديمقراطي الكبير و التحرر الإعلامي و التخلص من المنظومة الدكتاتورية التي قامت بالتعذيب و القمع و إنتهاك حقوق الإنسان و المعطيات الشخصية. إلا أن الوضع الإقتصادي لم يتحسن حيث في بعض الأحيان كانت مؤشرات الإقتصاد ما قبل الثورة أحسن بكثير من المؤشرات الحالية. بالإضافة لذلك لم يقع تحسين ظروف العيش و التشغيل القار و تلبية الحاجيات الأساسية لمختلف طبقات المجتمع. كما شهدت تلك الفترة العديد من الحكومات التي بلغت في مجملها ستة حكومات في وقت وجيز جدا و يفسر هذا بعدم الإستقرار السياسي و أيضا بالصعوبات الإجتماعية و الإقتصادية التي تمر بها تونس. مثلت الحكومة الأولي فترة ترتيب إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي الدستوري الذي أوكلت له مهام كتابة الدستور الجديد لأول جمهورية بعد الثورة الإجتماعية. لكن رغم النجاحات التي حققتها الترويكا سياسيا في التنظيم الإداري و الحوكمة الرشيدة و النمو الإقتصادي الممتاز خاصة سنة 2012 إلا أنها عجزت علي تحقيق العدالة الإجتماعية و التشغيل القار الذي إقتصر فقط علي كبار السن و المضطهدين و أصحاب العفو التشريعي العام. نتيجة للتهميش وزرع الفرقة بين الطبقات الإجتماعية خاصة منها الفقيرة و المحتاجة وقع إسقاط حكومة الترويكا رسميا أواخر سنة 2013 نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و إعلان بعض مسؤوليها عن الفشل. بعد ذلك أوكلت المهام لحكومة الكفاءات الوطنية التي تم تشكيلها عبر مؤتمر الحوار الوطني قصد إنقاذ الإقتصاد التونسي من الهاوية و إيجاد حلول جذرية لظاهرة البطالة المتفاقمة. فبالرغم من المجهودات لتحفيز الإقتصاد عن طريق الإكتتاب أو ما يعرف بالدين الداخلي و القروض الترقعية لم تنجح الحكومة من الخروج الفعلي من الركود الإقتصادي نتيجة تصاعد الإحتجاجات و المطالب الإجتماعية التي يقوم بها الإتحاد العام التونسي للشغل. بعد هذا التذبذب و عدم الإستقرار الإقتصادي و بعد الإنتخابات الثانية التي تلت الثورة الإجتماعية تشكلت حكومة ليبرالية رأسمالية رسميا في فيفري 2015 لتنطلق تجربة إصلاحية للإدارة و المنظومة الإقتصادية لكن نتيجة لتصاعد الأعمال الإرهابية خاصة في سوسة و تونس و الحرب علي الإرهاب في جبال القصرين و إعلان حالات الطوارئ المتكررة تأثر الإقتصاد التونسي تأثيرا واضحا خاصة بعد تجمد القطاع السياحي و الإستثمار الأجنبي. بالنتيجة وقع إقالة الحكومة في أواخر سنة 2016 نتيجة الأوضاع المالية السيئة و سياسة التقشف المتبعة آنذاك. و بالتالي تشكلت حكومة الإنقاذ الوطني تحت برنامج تونس 2016-2020, بحيث يمثل مؤتمر تونس وعود جدية لتحقيق الإستقرار و إنعاش الإقتصاد مجدادا. عموما بعد مرور ستة سنوات علي الثورة الإجتماعية لم يتحقق الهدف الجوهري و هو التشغيل القار و العدالة الإجتماعية بين الأفراد و الجهات. إذ إقتصرت التنمية خلال تلك الفترة علي البنية التحتية للطرقات و السكك الحديدية و المرافق البحرية و لم تقع إنجازات كبري تذكر طيلة تلك الفترة و بقي النمو الإقتصادي متذبذب و الأوضاع الإقتصادية العامة تسيير من سئ إلي أسوء.

التحليل الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية

مقدمة:

يمثل هذا الجزء من التحليل الإحصائي للمؤشرات الإقتصادية التونسية دراسة الأوضاع عبر مؤشرات تدل علي مدي قدرة الإقتصاد التونسي في مواجهة المصاعب الإقتصادية خلال جميع المراحل التي مر بها منذ الإستقلال. كما تعتبر هذه الأرقام دليل واضح علي مستوي التطور و التنمية الإقتصادية التي شهدتها البلاد في كل فترة من الفترات التي يقع فيها التغيير الجذري للسياسة الإقتصادية و السياسة العامة للحكومة. من خلال (جدول عدد 1, صورة عدد 1 و عدد 2) يمكن التعرف أكثر علي أهم برامج التنمية و المراحل التي مر بها الإقتصاد التونسي, بالإضافة إلي تنوع إستراتيجيات التنمية المعتمدة من قبل الحكومة التونسية خلال كل فترة زمنية. كما يمكن الإطلاع علي أهم مصادر موارد الدولة المالية و مختلف الإتفاقيات المبرمة مع بعض الشركاء و الحلفاء و التي إستفادت منها ميزانية الدولة مباشرة عبر القروض و المساعدات و الهبات التحفيزية للإقتصاد التونسي. عموما يعتبر الإقتصاد التونسي متوسط و أحيانا ضعيف وفق التقلبات و الإضطرابات الإجتماعية و التي أثرت بطريقة سلبية علي الإقتصاد الذي يعتبر هشا بطبعه و يعتمد بالأساس علي المديونية و التجارة الدولية و علي العلاقات الخارجية مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الفاعل. كما أن التصنيف السيادي لهذه الديون الخارجية و الدراسة الإستشرافية حول الإستقرار الإقتصادي و السياسي تضرر بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة و بالتالي له تأثير سلبي علي الإستثمار و النمو الإقتصادي. إذ في هذا التحليل الإحصائي ستقع معاينة مختلف المراحل التي مر بها الإقتصاد التونسي من 1960 إلي 2015 و التطرق إلي التأثيرات التي أحدثها مؤشرات الضعف في الحوكمة الرشيدة و تفاقم الفساد المالي علي الإقتصاد التونسي خلال كل مرحلة مر بها. كما تمثل الرسوم البيانية تجسيم لمختلف هذه المراحل الإقتصادية التي تبرز التذبذب و عدم الإستقرار بشكل ملحوظ.

- **المرحلة الأولى التى شهدها الإقتصاد التونسى (1960-1986): [جدول عدد 8 و رسم بياني عدد 1]**

- **ميزان الحساب الجاري**: نلاحظ تذبذب ملحوظ في الميزان التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) بحيث تعتبر سنة 1979 أفضل سنة إذ إنخفض فيها العجز المالي إلي أدني مستوي له يقدر ب %4- من الناتج المحلي الإجمالي, أما أسوء سنة كانت بالتحديد سنة 1984 إذ تجاوز فيها العجز %9- من الناتج المحلي الإجمالي. يفسر هذا الإضطراب بالتحولات التي شهدها الإقتصاد التونسي من إقتصاد إشتراكي يعتمد علي القطاع العام إلي إقتصاد رأسمالي يعتمد علي القطاع الخاص. بالإضافة إلي تنوع الموارد المالية للدولة المتأتية خاصة من الجبائية و إكتشاف مواد الخام الطبيعي. كما يبين ذلك التخطيط الإحصائي الذي يوضح تحول ميزان الحساب الجاري (ميزان المدفوعات, بالدولار الأمريكي الحالي), إذ تعد سنة 1977 أسوء سنة تدهور فيها ميزان المدفوعات مسجلا أعلي نسبة عجز مالي مقابل التحسن الملحوظ و إنخفاض العجز خلال سنة 1983 نظرا للتحولات الجذرية في المنظومة المالية.
- **الإئتمان المحلي:** يمكن تقييمه عبر مؤشر الإئتمان المقدم من القطاع المالي, الإئتمان المحلي للقطاع الخاص, الإئتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي), إذ نلاحظ من خلال الإحصائيات و الرسم البياني الفرق الواضح بين الفترة الإشتراكية التي أثرت سلبا علي الإئتمان المحلي بحيث كانت الأرقام ضعيفة مقارنة مع فترة تنفيذ سياسة التحرر و تطبيق الرأسمالية الإقتصادية حيث إرتفعت المؤشرات بشكل ملحوظ خاصة بداية من سنة 1980 و تواصل هذا النسق التصاعدي حتي سنة 1986.
- **التبادل التجاري و الإستثمارات:** يمثل التحليل الإحصائي في صادرات السلع و الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي), الإستثمار الأجنبي المباشر الصافي (ميزان المدفوعات الحالي بالدولار المريكي), واردات السلع و الخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي), التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي). نلاحظ من خلال الإحصائيات أن مستوي الإستيراد و التصدير مرتفع خلال تلك الفترة مع أن التبادل التجاري في نسق تصاعدي. إلا أن الإستثمارات الأجبية شهدت تذبذب في أواخر السبعينات لتعود للإرتفاع مع بداية الثمانينات. يفسر هذا العامل بأن السياسة الإقتصادية الإشتراكية خلال السبعينات أثرت علي القطاع الخاص و بالتالي علي الإستثمار الأجنبي. إذ مع بداية التغيير الجذري للسياسة الإقتصادية نحو الرأسمالية تعززت مكانة الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد التونسي و أثر هذا بالتالي علي قطاع التجارة و الزيادة في الإنتاجية و القدرة التنافسية.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن تقييم الوضع العام للناتج المحلي الإجمالي عبر مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا) و الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي). يمثل مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا), النمو الإقتصادي للدولة إذ كان النمو خلال تلك الفترة ممتازا خاصة سنة 1971 بلغ 10.56% و سنة 1972 بلغ أعلي نسبة له طيلة تلك الفترة بنسبة 17.74% و يفسر هذا الإنجاز الكبير أن السياسة الإشتراكية للإقتصاد مثلت نجاح باهر في النمو الإقتصادي من خلال الإستفادة من العائدات الجبائية و مواد الخام و ذلك بتحويل تلك العائدات المالية إلي إستثمارات ضخمة تحت إشراف القطاع العام, كذلك ساهمت هذه السياسة في دعم الصناعات و الإستثمارات الكبري و تحفيز القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني. أما سنة 1986 فشهدت تراجع كبير في نسبة النمو لتصل إلي مستوي سلبي ب %1.44 -, نتيجة لتدهور الأوضاع الإجتماعية و دخول البلاد في أزمة خانقة. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار المريكي) شهد إرتفاع متواصل من

214.049 دولار سنة 1965 إلي 1369.695 دولار سنة 1980 لينخفض قليلا إلي 1203.600 دولار سنة 1986, و ذلك نتيجة لتدهور الوضع الإقتصادي في أواخر الثمانينات.

- **النفقات العامة و الإدخار:** وهي تمثل نفقات الإستهلاك النهائي للحكومة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي), الإدخار المحلي الإجمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) و سعر الفائدة الحقيقي (%). نلاحظ أن نسبة نفقات الإستهلاك النهائي للحكومة العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي) أنها شهدت العديد من الإضطرابات بين إرتفاع و إنخفاض لتصل إلي أدني مستوي لها سنة 1974 ب 13.22% و ذلك نتيجة تحسن المداخيل العامة للدولة. أما الإدخار فهو في تذبذب مستمر نتيجة التغييرات العامة للسياسة الإقتصادية أو الأزمات التي يمر بها الإقتصاد. إذ كل ما كان الوضع الإقتصادي غير مستقر كان الإدخار ضعيف حيث بلغ أدناه سنة 1974 ب 13.25%. أما سعر الفائدة الحقيقي فقد إرتفع بشكل ملحوظ سنة 1985 بنسبة 5.81% و ذلك للحد من التضخم و كسب ثقة المستثمرين في فترة شهد فيها الإقتصاد التونسي أزمة إجتماعية و إقتصادية.
- **مجموع السكان:** شهد النمو السكاني إرتفاع ملحوظ من 4220701 نسمة سنة 1960 إلي 7492633 نسمة سنة 1986. يفسر هذا النمو الديمغرافي السريع بتحسن الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و بالتالي تساهم هذه الثروة البشرية في التنمية البشرية و عدم التهرم في المجتمع بحيث يعود بنتائج إيجابية علي الإقتصاد.
- **المديونية:** يمكن تحليل الدين العام التونسي عبر مؤشرات الديون قصيرة الأجل (% من إجمالي الدين الخارجي), الديون قصيرة الأجل (% من إجمالي الإحتياطيات), أرصدة الدين الخارجي (% من صادرات السلع و الخدمات و الدخل الأولي) و (% من إجمالي الدخل القومي) و (بالدولار الأمريكي الحالي), الديون بشروط ميسرة (% من إجمالي الدين الخارجي). يعتبر الإقتصاد التونسي من الإقتصادات التي تعتمد بالأساس علي المديونية لتحفيز إقتصادها و دفع عجلة التنمية و الإستثمار. إذ بلغت نسبة الديون قصيرة الأجل أعلي مستوي لها سنة 1978 ب 9.54% من إجمالي الدين الخارجي و58.66% من إجمالي الإحتياطيات. ثم لتعود للإرتفع مجددا في أواخر الثمانينات نتيجة تأزم الأوضاع الإقتصادية. أما الديون بشروط ميسرة (% من إجمالي الدين الخارجي) شهدت أعلي نسبة لها سنة 1973 ب 62.17% و ذلك لدعم الإقتصاد ثم إنخفاض بشكل ملحوظ نتيجة تقليص الجهات المانحة هذا النوع من الدين. أما بخصوص أرصدة الدين الخارجي فهي في إرتفاع متواصل لتبلغ أقصاها سنة 1986 و ذلك لإنقاذ الإقتصاد من الإنهيار الكلي.
- **القطاع المصرفي و المالي:** هذا الجزء يمثل بالأساس دراسة صحة القطاع المالي و ما مدي هشاشة المنظومة البنكية و المالية عبر مؤشرات الإئتمان و الودائع المصرفية و أصول البنك المركزي و الأصول البنكية و المالية الأخري. شهد النظام المصرفي و المالي خلال تلك الفترة تحسن في جميع مؤشراته نتيجة تعويل الدولة علي هذا القطاع لدعم الإستثمارات و تمويل المشاريع و تعزيز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد التونسي. كما تحسنت المنظومة المالية بشكل ملحوظ نتيجة تدفق السيولة في السوق. إلا أن أصول البنك المركزي من الناتج المحلي الإجمالي (%) وصلت أعلي نسبة لها سنة 1966 ب 8.8% و تعود بعد ذلك نحو الإنخفاض. أما مؤشر الإئتمان الخاص من قبل البنوك عبر إيداع الأموال من الناتج المحلي الإجمالي (%) شهد إنخفاض طفيف سنة 1972 بنسبة 28.88% ليعود للصعود مجددا ليثبت أن القطاع البنكي سائر في طريق التحسن.

- **إجمالي الإحتياطيات:** بلغت الإحتياطيات من العملة الأجنبية و الذهب أعلي نسبة لها خلال تلك الفترة ب 700155131 دولار سنة 1980 لتنخفض إلي حدود 378244420 دولار سنة 1986 يفسر هذا التراجع بعامل الأزمة التي شهدها الإقتصاد أواخر سنة 1986.
- **مؤشرات التحرر الإقتصادى و الحوكمة الرشيدة:** خلال تلك الفترة لم تنطلق بالفعل عملية التحرر التجاري و الإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية و إقتصرت مؤشرات الحوكمة علي نسبة الفساد الداخلي للحكومة و العائلة خاصة مع فترة سيدة تونس الأولي من أصول أجنبية التي كانت أقل مع سيدة تونس الثانية من أصول تونسية التي ممكن حسب تقديري الشخصي ساهمت في إختلال منظومة المالية العامة و تفاقم الفساد و العجز المالي للميزانية.
- **مؤشرات التنمية البشرية:** (جدول عدد 5) يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة معمقة علي ما وصلت إلبه مؤشرات التنمية البشرية في كل بلد. إذ بلغت نسبة التنمية البشرية بتونس سنة 1980 (0.486) و تطورت إلي (0.536). أما مؤشر التعليم فقد تحسن من سنة 1980 ب (0.298) إلي (0.363) سنة 1985. بالنسبة للإستدامة البيئية التي تتمثل في إنبعثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الوحد (طن) ب (1.5) سنة 1980 لترتفع إلي (1.6) سنة 1985, أما بالنسبة إلي إستنزاف الموارد الطبيعية (% من إجمالي الدخل القومي) بلغت (9.1) سنة 1980 لتنخفض إلي (6.5) سنة 1985. بالنسبة إلي مؤشر الصحة هو يمثل ركيزة التنمية حيث تطور من (0.646) سنة 1980 إلي (0.705) سنة 1985. أما مؤشر الدخل فهو في إرتفاع بنسق بطئ من (0.596) إلي (0.602) سنة 1985. عموما تعتبر مؤشرات التنمية البشرية في تونس متوسطة و أحيانا فوق المتوسط و سلبية بالنسبة إلي إستنزاف الموارد الطبيعية خلال الفترة ما بين 1980 و 1985. يعود ذلك إلي قلة الإمكانيات المتوفرة و فترات الجفاف المتتالية التي أضرت خاصة بمستوي التحكم في إستهلاك المياه.

- **المرحلة الثانية التي شهدها الإقتصاد التونسي (1987-2010): [جدول عدد 9 و رسم بياني عدد 2]**

- **ميزان الحساب الجاري:** يمثل العجز المالي في تونس أهم عائق إقتصادي منذ الإستقلال, إذ طيلة تلك الفترة كان ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) و من (ميزان المدفوعات الحالي, بالدولار الأمريكي) مسجلا عجزا كما أنه لم يتحقق فائض إلا سنة 1988 نتيجة التحول الإقتصادي و سياسة الإنقاذ إذ بلغ 2.07% من الناتج المحلي الإجمالي و 209838104 دولار امريكي. أما أعلي نسبة عجز مالي سجلت سنة 2010 ب 4.77%- من الناتج المحلي الإجمالي و 2104443202- دولار أمريكي, هذا العجز يوعز لتصاعد المشاكل الإجتماعية و الأزمة الإقتصادية الخانقة. عموما يعد الإقتصاد التونسي إقتصاد عاجز تمام العجز لتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري الذي يعاني منذ الإستقلال من هذا العجز المتواصل.
- **الإئتمان المحلي:** عموما يعد الإئتمان المحلي في تونس نوعا ما ممتاز لأنه سهام بشكل إيجابي في الإستقرار المالي و البنكي حيث لم تتعرض تونس لأزمة إفلاس بنوك نتيجة سياسة الدولة المحكمة بإنقاذ أي إضطراب مالي. أما أعلي نسبة سجلت فهي في سنة 2010 حيث بلغ الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المالي ب 74.11% من الناتج المحلي الإجمالي, و بلغ الإئتمان المحلي للقطاع الخاص نسبة 69.11% من الناتج المحلي الإجمالي, كما بلغ الإئتمان المحلي للقطاع من قبل البنوك نسبة 65.69% من الناتج المحلي الإجمالي. يفسر هذا

الإرتفاع في الإئتمان بتصاعد وتيرة الإضطرابات المالية و البنكية و مساهمة الحكومة في الإنقاذ المالي بتوفير السيولة اللازمة.

- **<u>التبادل التجاري و الإستثمارات:</u>** يمثل العجز في الميزان التجاري التونسي ثاني كارثة إقتصادية بعد العجز المالي. إذ يعاني هذا الإقتصاد من العجز المتواصل منذ الإستقلال بحيث دائما نسبة الواردات أعلي من نسبة الصادرات و يقدر العجز أو الفائض بالفارق بين هتان النسبتان, إذ بلغت أعلي نسبة للصادرات من السلع و الخدمات سنة 2008 ب 56.17% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 59.22% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للواردات من السلع و الخدمات. أما الإستثمار الأجنبي المباشر, صافي (ميزان المدفوعات, الحالي بالدولار الأمريكي) بلغ سنة 2005 مبلغ 712714847- دولار أمريكي. و مساهمة التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي) بلغت أعلي نسبة لها سنة 2008 ب 115.39% حيث حققت نتيجة إيجابية و تعد أعلي نسبة طيلة تلك الفترة.
- **<u>الناتج المحلي الإجمالي:</u>** شهد النمو الإقتصادي تذبذب خلال تلك الفترة بين إرتفاع و إنخفاض. إذ أن أعلي نسبة نمو سجلت سنة 1990 ب 7.94% و هذا يعود للسياسة التحفيزية و الإستقرار الإقتصادي و السياسي. أما سنة 2009 شهدت تباطئ في النمو لينخفض إلي حدود 3.04% و في سنة 2010 بلغ 3.5%. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد شهد إرتفاع متواصل و تحسن ملحوظ إذ بلغ 4176.591 دولار في السنة كحد أدني و هذا يعتبر إنجاز في دولة ذات موارد مالية متوسطة و إقتصاد يعاني من عجز مالي و مديونية مرتفعة.
- **<u>النفقات العامة و الإدخار:</u>** تعد النفقات العامة في تونس داعم إقتصادي قوي من قبل الدولة لتحقيق التنمية إذ بلغت أعلي نسبة سنة 1989 ب 17.26% من الناتج المحلي الإجمالي و 16.35% سنة 2010. أما الإدخار فهو في تذبذب نتيجة بعض العوامل الداخلية و الخارجية التي ساهمت في نقص الثقة أو نتيجة مراحل تراجع إقتصادي ظرفي أو نتيجة تدهور المقدرة الشرائية نتيجة إرتفاع الأسعار. إذ إنخفض الإدخار إلي حد أدني سنة 2003 ب 19.9% من الناتج المحلي الإجمالي ليعود للإرتفاع و يبلغ سنة 2010 نسبة 21.91%.
- **<u>التضخم المالي:</u>** خلال السنوات الأولي بعد الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية سنة 1986 كانت نسبة التضخم مرتفعة جدا حيث بلغت أقصاها بما يفوق 8% سنة 1987 و 1991 و يفسر هذا بعوامل عدم الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي خلال تلك الفترة. ثم لتتحسن تلك النسبة و تبلغ أدني مستوي لها سنة 2001 ب 1.98%. و مع أواخر سنة 2010 بلغ التضخم ب 4.41%. هذا الإضطراب له تأثير مباشر علي المقدرة الشرائية و بالتالي علي الإدخار ثم الإستثمار.
- **<u>البطالة:</u>** تعد مشكلة البطالة في تونس من أهم المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد التونسي و التي تسببت في العديد من الإضطرابات و الإحتجاجات للمطالبة بالتشغيل و التوزيع العادل للثروة بين الأفراد و الجهات, إلا أن هذا المؤشر لم ينخفض إلي أدني مستوي له حيث بقي مرتفعا و أقل نسبة بلغت 12.39% سنة 2007 و 2008 من مجموع القوي العاملة التي تقدر ب 3596791 سنة 2007 و 3669776 سنة 2008. أما أعلي نسبة بلغت 17.29% سنة 1998 من القوي العاملة التي تقدر ب 3096603 سنة 1998. يشكل هذا العائق مصدر قلق للإستقرار الإقتصادي العام.
- **<u>مجموع السكان:</u>** تواصل النمو الديمغرافي بشكل أسرع ليبلغ سنة 2010 ب 10547100 نسمة مقابل ما كان عليه سنة 1987 ب 7684751 نسمة. هذا النمو له تأثير إيجابي علي التنمية البشرية.

- **المديونية:** يعتمد الإقتصاد التونسي دائما علي المديونية للتخلص من عجزه و مواجهة الأزمات, تمثل المديونية ثالث كارثة إقتصادية في تونس منذ الإستقلال بعد العجز المالي و العجز التجاري. إذ كان مؤشر أرصدة الدين الخارجي في إرتفاع متواصل حيث بلغت أعلي نسبة له سنة 2009 ب $2.2722^{E}+10$ دولار أمريكي. أما مؤشرات المديونية الأخري نذكر منها الديون قصيرة الأجل (% من إجمالي الدين الخارجي) و (% من إجمالي الإحتياطيات) و الديون بشروط ميسرة (% من إجمالي الدين الخارجي) و أرصدة الدين الخارجي (% من صادرات السلع و الخدمات و الدخل الأولي) و (% من إجمالي الدخل القومي) في تذبذب بين الإرتفاع و الإنخفاض و هي تعد مقبولة. عموما تمثل القروض قصيرة الأجل و الديون بشروط ميسرة قروض ترقعية لإنقاذ الإقتصاد أو لإستخلاص قسط من الدين الخارجي و هذه كارثة أخري يعاني منها الإقتصاد التونسي و هي المديونية لإستخلاص الديون السابقة. كما تساهم الهبات و المساعدات أو شطب ديون سابقة أو تحويلها لإستثمارات في إنقاذ الإقتصاد التونسي.
- **القطاع المصرفي و المالي:** لدراسة الوضع الصحي للقطاع المصرفي و المالي يمكن وضع تقييم عام للمؤشرات التالية وهي الإئتمان المصرفي في الودائع المصرفية (%), الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي (%), أصول البنك المركزي من الناتج المحلي افجمالي (%), أصول إيداع الأموال البنكية إلي الأصول المالية البنكية و أصول البنك المركزي (%), أصول ودائع المصارف المالية من الناتج المحلي الإجمالي (%), الودائع في النظام المالي من الناتج المحلي الإجمالي (%), الإئتمان الخاص من قبل البنوك في إيداع الأموال و المؤسسات المالية الأخري من الناتج المحلي الإجمالي (%) و الإئتمان الخاص من قبل البنوك عبر إيداع الأموال من الناتج المحلي الإجمالي (%). كل هذه المؤشرات خلال تلك الفترة شهدت تذبذب بين إرتفاع و إنخفاض و يفسر ذلك بعد الإستقرار المالي نتيجة التحرر المالي الداخلي و الخارجي و الإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية. إذ تتأثر هذه المؤشرات مباشرة بعوامل خارجية أو داخلية. عموما لم يشهد القطاع المالي و المصرفي أزمة مالية أو إفلاس بنكي بالرغم من المصاعب التي واجهها الإقتصاد التونسي و بالرغم من هشاشة هذا القطاع بطبعه.
- **إجمالي الإحتياطيات:** عموما كانت الإحتياطيات من العملة و الذهب بالبنك المركزي التونسي بين فترة 1987 إلي سنة 2010 ممتازة و لم تشهد إفلاس إلا أنها كانت أحيانا بين إرتفاع و إنخفاض طيلة تلك المدة, أما خلال فترة الأزمة الإجتماعية لم تتأثر الإحتياطيات حيث بلغت 9459270123 دولار سنة 2010. إذ لم تشهد خلال تلك الفترة الأوضاع الإقتصادي الإقتصادي تدهورا أو إفلاس و بقي الإقتصاد التونسي متماسك رغم عوامل الثورة الإجتماعية و تصاعد وتيرة الإحتجاجات.
- **مؤشرات التحرر الإقتصادي و الحوكمة الرشيدة:** من خلال (جدول عدد 11 و رسم بياني عدد 5), نلاحظ أن الفترة بين 1987 إلي 2010 لم تكن جيدة علي مستوي الحكومة الرشيدة بالرغم من النجاحات الباهرة التي تحققت علي مستوي التحرر و الإنفتاح الإقتصادي. إذ نلاحظ أن مكافحة الفساد كانت في نسق تنازلي من 2002 إلي 2008 بحيث لم تتصدي الحكومة بالشكل الكافي لهذه الظاهرة الخطيرة. أما فاعلية الحكومة كانت تمر بفترات متذبذبة لكن كانت هذه الفاعلية مسيطرة علي الوضع العام بشكل محكم خاصة سنة 2002 فقد بلغت النسبة المئوية 73%. أما الإستقرار السياسي و غياب العنف/ الإرهاب مثلت هذه الفترة أحسن الفترات التي شهدتها تونس خاصة سنة 2000 إذ بلغت النسبة 56.52% و سنة 2003 بلغت 56.03% و سنة 2006 بلغت 53.62%. يفسر هذا الإستقرار بغياب المعارضة علي الساحة السياسية و قوة جهاز الأمن و المخابرات

في تحقيق الإستقرار الأمني مع عامل الخوف نتيجة القبضة الحديدية للسلطة و سياسة التخويف. أما الجودة التنظيمية كانت منخفضة سنة 2002 بنسبة تقدر ب48% لتصل إلي حدود 55.39% سنة 2006. إذ تعد الجودة التنظيمية متوسطة أو فوق المتوسط بقليل. أما سيادة القانون تعتبر متوسطة من 1996 إلي 2009 لتصل أعلي نسبة ب69.71% سنة 2010. أما بخصوص التصويت و المسألة يعد هذا المؤشر أسوء مؤشرات الحكومة نتيجة لإنغلاقها علي نفسها و نتيجة للتعتيم الإعلامي و القمع و إستعمال القوة المفرطة أمام إبداء رأي مخالف بحيث كان الشعار قول نعم دائما أو السجن و النفي الحتمي و أبرز دليل علي ذلك المؤشرات الدولية للتصويت و المسألة التي هي في نسق إنخفاض متواصل و ضعيف جدا لتصل إلي 9.95% سنة 2009 و 2010. عموما تعد مؤشرات الحوكمة الرشيدة ضعيفة خلال تلك الفترة مما ساهم في تفاقم الفساد المالي و الأخلاقي. أما الأرقام الحقيقية لتهريب العملة و نهب مكاسب الشعب فهي أوكلت لرئيس لجنة التحقيق الوطنية في وقائع الفساد و الإختلاس عبد الفتاح عمر الذي يحتوي تقريره علي مستوي الحوكمة الحقيقية خلال تلك الفترة. هذا التدهور يفسر بعامل أن عائلة السيدة الأولي من أصول تونسية ساهمت في تأزم الوضع و إرتفاع معدل الفساد المالي طبقا لما ورد في ذلك التقرير. أما مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي بتونس من 1995 إلي 2016 فهي تعد متوسطة و متذبذبة (جدول عدد 12). تعتبر النتيجة الإجمالية متوسطة عموما أما في خصوص حقوق الملكية و التحرر من الفساد و حرية الخزية تتراوح بين معدل تحت المتوسط إلي متوسط و مرتفع قليلا أحيانا. أما الإنفاق الحكومي, حرية الأعمال و حرية العمال تعتبر فوق المتوسط و مرتفعة أحيانا. أما الحرية النقدية والتجارة, الإستثمار و المالية فهي بمعدل مرتفع جدا لتنخفض أحيانا. هذه المعدلات تفسر بسياسة الإنفتاح التجاري و المالي المعتمدة من قبل الحكومة لإدماج الإقتصاد التونسي في الإقتصاد العالمي حتي يواكب العولمة الإقتصادية و المالية.

- **<u>مؤشرات التنمية البشرية:</u>** وفقا لما ورد (بجدول عدد 5) من برنلمج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بدراسة أوضاع التنمية البشرية, نلاحظ أن خلال الفترة ما بين 1990 إلي 2010 شهدت تونس تحسن نوعي في مؤشرات التنمية البشرية. إذ سجل المؤشر إرتفاع ملحوظ من (0.567) سنة 1990 إلي (0.714) سنة 2010. أما مؤشر التعليم فهو سائر في طريق الإرتفاع نظرا للمكانة المرموقة التي يحظي بها هذا القطاع الذي يعتبر تحت إشراف القطاع العام للدولة. كما يحظي بدعم مالي متواصل, إذ سجل مؤشر التعليم زيادة من (0.403) سنة 1990 إلي (0.622) سنة 2010. أما في خصوص الإستدامة البيئية و التي تتمثل في إنبعثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد (طن) إرتفعت بشكل رهيب من 1990 بنسبة (1.6) إلي ما يقدر ب (2.5) سنة 2010 و هذا دليل علي سوء برامج حماية البيئة و المدن الكبري التي زادت فيها نسبة التلوث المتأتية خاصة من الشركات الكبري و المؤسسات الكمياوية خاصة بجهة قابس و سوسة و صفاقس و تونس الكبري. بالإضافة إلي ذلك تواصل إستنزاف الموارد الطبيعية (% من إجمالي الدخل القومي) من 1990 (3.1) لتنخفض قليلا إلي (2.5) سنة 1995, نتيجة لحملات ترشيد إستهلاك الطاقة خلال تلك الفترة و ترتفع بعد ذلك بشكل ملحوظ سنة 2010 إلي (5.5). أما مؤشر الصحة هو ثاني أكبر قطاع عام يحظي بدعم حكومي من خلال التغطية الإجتماعية تحت شعار الصحة مكسب بشري لا يمكن التنازل عن دعمه, إذ يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية البشرية بعد قطاع التعليم بحيث تطور هذا المؤشر من (0.751) سنة 1990 إلي (0.840) سنة 2010. أما مؤشر الدخل لم يتحسن كثيرا و واصل في الإرتفاع بنسق بطئ جدا خلال تلك الفترة

من (0.604) سنة 1990 إلي (0.696) سنة 2010. كما تمثل التجارة و التدفقات المالية عاملا مهم في تحقيق التنمية الشاملة حيث سجلت الصادرات و الوردات (% من الناتج المحلي الإجمالي) إرتفاع من (94.2) سنة 1990 إلي (104.9) سنة 2010 بالرغم من الإنخفاض الملحوظ سنة 2000 ب (82.5), إذ يعتبر هذا المؤشر جيد عموما. أما الإستثمار الأجنبي المباشر, صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي) شهد قفزة نوعية نتيجة برنامج التأهيل الشامل و التحرر التجاري بنسبة إرتفاع من (0.6) سنة 1990, (3.5) سنة 2000 إلي (3) سنة 2010. أما صافي المساعدات العمومية المقبوضة للتنمية (% من إجمالي الدخل القومي) شهدت إنخفاض نظرا لسياسة التحرر و تعزيز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد التونسي من (3.3) سنة 1990, (0.4) سنة 1995 إلي (1.3) سنة 2010. كما شهدت التحويلات المالية و المدخلات (% من الناتج المحلي الإجمالي) نوعا ما من الإستقرار و عدم وجود فارق كبير من (4.5) سنة 1990, (3.7) سنة (2000) إلي (4.6) سنة 2010. أما معدل البطالة (% من القوي العاملة) يمثل أكبر مشكلة لتونس منذ مدة طويلة و لم توجد حلول جذرية لهذه الظاهرة رغم المجهودات الهامة لتقليص هذه النسبة لتصل من (15.7) سنة 2000, إلي (14.2) سنة 2005, إلي (13) سنة 2010.

- **<u>التصنيف السيادي التونسي:</u>** من خلال (جدول عدد 6) نلاحظ أن التصنيف الإئتماني التونسي من قبل و كلات التصنيف الدولية التالية (R&I, فيتش, موديز و ستاندرد&بورز) بين سنة 1994 إلي 2010 يتراوح بين (BBB+ , BBB, Baa3 et Baa2) و ذلك بتقييم بنظرة مستقبلية مستقرة أو توقعات إيجابية. إذ تفسر هذه التصنيفات بمؤشر إنذار للواقع الإقتصادي التي يمكن أن يؤثر علي الإستثمارات و التجارة. إذ كل ما كانت المؤشرات إيجابية فالثقة في الحكومة و الإقتصاد تكون مرتفعة و بالتالي يمكن إقراض الحكومة و الترفيع في الدين و بالتالي يكون المناخ مستقر بالنسبة للإستثمارات الأجنبية.

- **<u>المرحلة الثالثة التي شهدها الإقتصاد التونسي (2011-2015) :</u> [جدول 10 و رسم بياني عدد 3]**

- **<u>ميزان الحساب الجاري:</u>** بعد الثورة الإجتماعية تدهور ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي افجمالي) و (ميزان المدفوعات الحالي, بالدولار الأمريكي $) بشكل كارثي لم تعهده تونس منذ الإستقلال و يعود هذا العجز المالي الرهيب نتيجة لعدة عوامل منها عدم الإستقرار الإجتماعي و تصاعد الإحتجاجات الشعبية و النقابية. بالإضافة إلي إرتفاع الأجور بصفة مهولة و الإنتدابات العشوائية و سياسة التعويض للمضطهدين التي أثقلت المالية العمومية. و نتيجة لذلك بلغ العجز أقصاه سنة 2014 ب 9.11%- من الناتج المحلي الإجمالي و 4340583445- دولار أمريكي. إذ أعتبرت تلك السنة مرحلة الخطر الإقتصادي الحقيقي. ثم بعد ذلك في سنة 2015 تقلص العجز قليلا و بدءت الأوضاع تتحسن.
- **<u>الإئتمان المحلي:</u>** عموما مثل الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) و الإئتمان المحلي للقطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) و الإئتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك (% من الناتج المحلي الإجمالي) الإنقاذ الحقيقي للقطاع البنكي و المالي الذي لم يتعرض خلال تلك الفترة إلي سلسلة إفلاس و أزمة بالرغم من هشاشة ذلك القطاع و بالرغم من جميع الإضطرابات و الإحتجاجات التي شهدتها تونس لواصل في نسق الإرتفاع و الإستقرار.

- **التبادل التجاري و الإستثمارات:** إنخفض مؤشر التبادل التجاري بشكل ملحوظ بعد الثورة زاد عليه مغادرة العديد من الإستثمارات الأجنبية تونس. بالإضافة إلي خطورة الوضع نتيجة تصاعد أعمال العنف و الإرهاب و الإغتيالات التي ساهمت في تأزم الوضع الإقتصادي و التجاري. إذ بلغت سنة 2015 الصادرات من السلع و الخدمات نسبة 40.79% من الناتج المحلي الإجمالي و الواردات من السلع و الخدمات نسبة 51.78% من الناتج المحلي الإجمالي. أما الإستثمار الأجنبي المباشر, صافي (ميزان المدفوعات الحالي الدولار الأمريكي$) بلغ سنة 2012 مبلغ 155429129- دولار. نتيجة لعوامل الإحتجاجات و الإغتيالات تأزم الوضع السياسي و إنعكس سلبا علي الوضع الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي المباشر.
- **الناتج المحلي الإجمالي:** وفقا لإحصائيات البنك الدولي بلغ النمو الإقتصادي نسبة ممتازة سنة 2012 ب 3.99% نتيجة لسياسة وزارة المالية التي إعتمدت علي عائدات الجباية و بيع المنشأت العمومية و بعض ممتلكات النظام السابق و المديونية و أيضا إعتمدت علي سياسة لامركزية إقتصادية ساهم فيها التحفيز علي تحقيق تلك النسبة. إلا أن هذا النمو شهد تراجع نتيجة عدة عوامل منها إثقال المالية العمومية بمصاريف إضافية لا تتحملها و خاصة منها الزيادة المفرطة في الأجور و الإنتدابات العشوائية فوق الطاقة و بالتالي نتيجة لتصاعد الإحتجاجات و الإضطرابات و شلل قطاع السياحة و الإستثمار الأجنبي إنهار النمو ليبلغ نسبة 0.99% سنة 2015. أما الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي $) بلغ سنة 2015 مبلغ 3872.512 دولار.
- **النفقات العامة و الإدخار**: إرتفعت النفقات العامة إلي نسبة 19.38% سنة 2015 من الناتج المحلي الإجمالي و إنخفض الإدخار إلي 10.65% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015. و يفسر هذا الإضطراب في إنعدام الثقة و تأزم الأوضاع الإجتماعية و مرحلة الركود الإقتصادي التي تمر بها تونس بعد الثورة الإجتماعية.
- **التضخم المالي:** بعد الثورة الإجتماعية إرتفعت نسبة التضخم بشكل سريع بحيث يعتبر ذلك نذير خطر علي السيولة المالية و المقدرة الشرائية للمواطن التي تأثر سلبا علي البطالة و النمو الإقتصادي, إذ بلغت أعلي نسبة سنة 2013 ب 5.7%.
- **البطالة:** واصلت البطالة في الإرتفاع بعد الثورة لتبلغ نسبة 18.29% ثم تنخفض بعد ذلك إلي نسبة 13.30% سنة 2013 و 2014. كما بلغت مجموع القوي العاملة إرتفاع إلي حدود 4023313 سنة 2014. يفسر هذا الإنخفاض بالإنتدابات العشوائية التي مارستها حكومة الترويكا قصد التعويض للمضطهدين و أصحاب العفو التشريعي العام و الكبار في السن. بالإضافة إلي برامج التشجيع العمل المؤقتة. أما الحل الجذري لهذه الظاهرة لم يقع التصدي له بشكل نهائي.
- **مجموع السكان:** نلاحظ خلال هذه الفترة القصيرة جدا من 2011 إلي 2015 كيف تطور معدل السكان من 10673800 نسمة سنة 2011 إلي 11107800 نسمة سنة 2015. هذا النمو الديمغرافي يعتبر ممتاز علي الفئات العمرية في تونس التي لها فائض في القوي العاملة. التي يمكن تصديرها نحو بلدان تعاني من تهرم سكاني و عجز في القوي العاملة الذي له تأثير سلبي مباشر علي التنمية الإقتصادية و البشرية.
- **المديونية:** يعتبر الدين الخارجي التونسي أكبر كارثة إقتصادية منذ الإستقلال حيث لم تحقق تونس إستقلالها المالي من التبعية الأجنبية و رهن الإقتصاد التونسي لدي مؤسسات البريتن وودز التي لها دور سياسي في تحديد السياسة الإقتصادية الداخلية للبلاد وفق إملاءات و أجندة خاصة. منذ الإستقلال يعتبر الإقتصاد التونسي مرهون لدي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بعض الجهات الأوروبية المانحة. نلاحظ من خلال الإحصائيات أن

نسبة الدين قصيرة الأجل من (% من إجمالي الدين الخارجي) و (% من إجمالي الإحتياطيات) مرتفعة. كذلك الديون بشروط ميسرة (% من إجمالي الدين الخارجي) التي تعتبر في تذبذب بين إرتفاع و إنخفاض أما أهمها مجموع تراكم أرصدة الدين الخارجي (بالدولار المريكي) و التي تمثل المعضلة الكبري حيث بلغت سنة 2015 مبلغ $ 2.7363E+10 دولار أمريكي.

- **القطاع المصرفي و المالي:** يتمثل في الإئتمان المصرفي في الودائع المصرفية (%), الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي (%), أصول البنك المركزي من الناتج المحلي الإجمالي (%) و أصول إيداع الأموال البنكية إلي الأصول المالية البنكية و أصول البنك المركزي (%), أصول ودائع المصارف المالية من الناتج المحلي الإجمالي (%) و الودائع من النظام المالي من الناتج المحلي الإجمالي (%), الإئتمان الخاص من قبل البنوك في إيداع الأموال و المؤسسات المالية الأخري من الناتج المحلي افجمالي (%) و الإئتمان الخاص من قبل البنوك عبر إيداع الأموال من الناتج المحلي الإجمالي (%). لم يتأثر القطاع المصرفي و البنكي بعد الثورة كثيرا حيث لم يتعرض إلي إفلاس و أزمة إذ ظل متماسك رغم الصعوبات و الإحتجاجات. إلا أن مؤشر أصول إيداع الأموال البنكية إلي الأصول المالية البنكية و أصول البنك المركزي (%), الذي بلغ نسبة 98.67% سنة 2013 و الودائع في النظام المالي من الناتج المحلي الإجمالي (%) الذي بلغ نسبة 55.98% سنة 2012.
- **إجمالي الإحتياطيات:** بعد الثورة الإجتماعية شهدت إحتياطيات البنك المركزي إنخفاض ملحوظ نتيجة تدهور الأوضاع الإقتصادية خاصة منها قطاع السياحة و التجارة و الإستثمارات الأجنبية التي العديد منها غادر البلاد نتيجة تصاعد عمليات الإرهاب و الإغتيالات و الإحتجاجات الشعبية و العملية و نتيجة لعدم الإستقرار السياسي الذي أثر مباشرة علي الإستقرار الإقتصادي لتنخفض علي ما كانت عليه ما قبل الثورة إلي حدود 7235103535 دولار.
- **مؤشرات التحرر الإقتصادي و الحوكمة الرشيدة:** من خلال (الجدول عدد 11 و الرسم البياني عدد 3) نلاحظ أن بعد الثورة تحسنت مؤشرات الحوكمة الرشيدة إلا أن مؤشرات التحرر الإقتصادي تضررت بشكل واضح. بالرغم من النجاح السياسي في إرساء الشفافية و الديمقراطية إلا أن هذه الفترة شهدت فشل إقتصادي كبير. إذ تحسنت مؤشرات مكافحة الفساد بنسبة 54.97% سنة 2012 و 2013 نتيجة حكم الترويكا الديمقراطي خاصة من جانب رئاسة الدولة التي تتمتع بالصدق و الكفاءة و الشفافية و عدم تورط العائلة الحاكمة في مؤشرات فساد مالي و ذلك يفسر بأن سيدة تونس الأولي من أصول أجنبية. فلا يمكن مقارنة الفساد المالي العائلي التي شهدته الفترة السابقة مع الشفافية و الحوكمة الرشيدة بعد الثورة. أما بخصوص فاعلية الحكومة شهد المؤشر إنخفاض ملحوظ سنة 2014 ب 48.07% نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية و تصاعد الإحتجاجات. إلا أن مؤشر الإستقرار السياسي و غياب العنف/ الإرهاب تدهور بشكل رهيب لتنخفض إلي مستوي لم تعهده تونس من قبل ب 18.48% سنة 2013 و 18.09% سنة 2014 و 19.04% سنة 2015. إذ تفسر هذه المؤشرات الدولية السيئة جدا لتونس و التي تنعكس سلبا علي إقتصادها الوطني بتصاعد الأعمال الإرهابية و الإغتيالات و الإعتداءات علي البعثات الدبلوماسية و الأجانب مما جعل هذا المؤشر في الحوكمة متدهورا للغاية. أما الجودة التنظيمية شهدت أيضا تراجع كبير بنسبة 38.46% سنة 2014 و دور سيادة القانون إنخفض أيضا إلي 48.82%. أما بخصوص التصويت و المسألة شهدت تلك الفترة إرتفاع كبير و تحسن ملحوظ في مستوي الإنفتاح الديمقراطي بنسبة 42.72% سنة 2012 و 54.18% سنة 2014 و 54.67% سنة 2015. من

خلال (الجدول عدد 12) نلاحظ أن مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي شهدت غالبيتها إنخفاض نذكر منها حرية التجارة و الإستثمار و المالية التي أثرت سلبا علي الإقتصاد التونسي.

- **مؤشرات التنمية البشرية:** طبقا لما ورد (جدول عدد 5) من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراسة مؤشرات التنمية البشرية شهدت تونس تحسن طفيف في مؤشر التنمية البشرية الذي إرتفع من (0.715) سنة 2011 إلي (0.721) سنة 2014. أما مؤشر التعليم فقد بقي مستقرا من (0.630) سنة 2011 إلي (0.640) سنة 2012 و 2013 و 2014. أما بخصوص الإستدامة البيئية التي تتمثل في مؤشر إنبعثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد (طن) فقد إرتفعت هذه الإنبعثات سنة 2011 إلي (2.4). أما إستنزاف الموارد الطبيعية (% من إجمالي الدخل القومي) شهدت إنخفاض متتالي من (6.1) سنة 2011 إلي (4.6) سنة 2013 نتيجة سياسة التحكم في الطاقة. أما مؤشر الصحة تقريبا لم يرتفع حيث بقي مستقرا نوعا ما بين سنة 2011 (0.840) و سنة 2014 (0.843). أما مؤشر الدخل فقد إرتفع بشكل ملحوظ من (0.671) سنة 2011 إلي (0.702) سنة 2014. كما أن مؤشرات التجارة و التدفقات المالية شهدت تذبذب بعد الثورة, بحيث إنخفضت نسبة الصادرات و الواردات (% من الناتج المحلي الإجمالي) من (105.6) سنة 2011 إلي (103.2) سنة 2013. أما الإستثمار الأجنبي المباشر, صافي التدفقات الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي) بلغت سنة 2011 (0.9) ثم إرتفعت إلي (3.4) سنة 2012 لتنخفض بعد ذلك سنة 2013 إلي (2.3). بخصوص صافي المساعدات العمومية المقبوضة للتنمية (% من إجمالي الدخل القومي) إرتفعت هذه النسبة سنة 2011 (2.1) إلي (2.4) سنة 2012 نتيجة سياسة اللامركزية الإقتصادية و الدعم الحكومي للإقتصاد لتنخفض بعد ذلك إلي (1.6) سنة 2013 نتيجة الإضطرابات الإجتماعية. أما التحويلات المالية, و المدخلات (% من الناتج المحلي الإجمالي) فقد إرتفع من (4.4) سنة 2011 إلي (4.9) سنة 2013. إلا أن مشكلة تونس منذ الإستقلال تواصلت حيث إرتفعت مؤشرات معدل البطالة (% من القوي العاملة) ب (18.3) سنة 2011 لتنخفض قليلا سنة 2012 ب (17.6). خلال الفترة ما بعد الثورة و من خلال هذه المؤشرات الإحصائية لم تشهد التنمية البشرية تطورا كبيرا نتيجة للمدة القصيرة و التي شهدت العديد من الإضطرابات و الإحتجاجات الإجتماعية عطلت عمل الحكومة في التنمية التي نجحت فقط في سياسة ترشيد إستهلاك الطاقة.
- **التصنيف السيادي التونسي:** من خلال (جدول عدد 6) بين سنة 2011 إلي 2016 تدهورت جميع مؤشرات التصنيف الإئتماني لتصبح توقعات سلبية أو تحت المراقبة ما عدي سنة 2015 تحسنت بنظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكلات التصنيف الإئتماني العالمية بين (BB+, Ba3). و يفسر هذا التراجع في التصنيف بعدم الإستقرار الأمني و تصاعد الأعمال الإرهابية و الإحتجاجات الإجتماعية مما له تأثير سلبي علي الإستثمارات و بالتالي علي الوضع الإقتصادي العام.

خاتمة:

عموما و من خلال الجداول الإحصائية و الرسوم البيانية, نلاحظ أن الإقتصاد التونسي يعتبر إقتصاد متوسط أو أحيانا تحت المتوسط. إذ تأثر هذا الإقتصاد الهش بطبعه بالعديد من العوامل أهمها الأزمات الإجتماعية و الإحتجاجات الشعبية و النقابية المطالبة بتحسين ظروف العيش. بالرغم من هذه الصعوبات لم يسقط الإقتصاد التونسي في الهاوية و ظل متماسكا طيلة الفترات الثلاثة كما تأقلم مع هذه الإضطرابات و خرج من الركود بسلامات. من خلال (رسم بياني عدد 4), نلاحظ

أن الإقتصاد التونسي مازال يعاني من ثلاثة كوارث و التي تفسر بمرض العظال الذي أصاب القطاع الحيوي للتنمية و النمو الإقتصادي بحيث لم تستقر هذه المؤشرات في مستوي معين. إذ منذ الإستقلال نلاحظ عجز في الميزانية و تفاقم للمديونية و إختلال في الميزان التجاري. بالإضافة إلي ذلك تدهورت غالبية المؤشرات الإقتصادية بعد الثورة الإجتماعية خاصة منها النمو الإقتصادي و الإستثمار الأجنبي المباشر و إحتياطيات العملة الأجنبية. كما أن القطاع البنكي و القطاع الخاص لم ينهار و ظل متماسك علي الرغم من الصعوبات (جدول عدد 3 و 4 و 10). أما أهم عنصر أثر في الإقتصاد التونسي نذكر التصنيف السيادي التونسي (جدول عدد 6) الذي تحول إلي توقعات سلبية بعدما كان مستقرا و الذي أضر بالإستثمارات و التجارة خاصة بعد الثورة الإجتماعية. إذ للخروج من هذا الركود و الفشل الذريع الذي تسببت فيه الترويكا من تخريب للإقتصاد التونسي وفقا لإحصائيات البنك الدولي و وكالات التصنيف الإئتماني علي الرغم من تحقيق الإنفتاح الديمقراطي و تعزيز مكانة الحريات و العدالة في المجتمع, سارعت الحكومة الجديدة في الجمهورية الثانية بعد الثورة لعقد مؤتمر تونس 2016-2020 (جدول عدد 7). إذ يعتبر هذا المؤتمر هو برنامج الإنقاذ الحقيقي لإقتصاد يعاني من أزمة إقتصادية خانقة.

خاتمة عامة

لدراسة الأوضاع الإقتصادية التونسية منذ الإستقلال يجب تحديد كل مرحلة وقع فيها التغيير الجذري للإقتصاد و تحليل الإيجابيات و السلبيات التي أثرت بشكل مباشر علي الإقتصاد (صورة عدد 1 و جدول عدد 2). كما أنه من خلال (الرسم البياني عدد 4) يمكن ملاحظة جميع الإضطرابات و العوائق التي يعاني منها الإقتصاد التونسي خاصة علي مستوي العجز المالي المتواصل في الميزانية و تفاقم المديونية الخارجية. إذ في هذه الدراسة لم يقع التطرق إلي الأسماء بل تم تناول الإنجازات و الأحداث الإقتصادية و ذكر فقط أسماء الإقتصاديين الكبار الذين غيروا في السياسة الإقتصادية, إذ أن الوطن و الإقتصاد لايمثل أسماء مسؤولين سياسيين بل هي دراسة لسلبيات و إيجابيات التي أثرت بشكل مباشر علي الإقتصاد. في البداية شهد الإقتصاد التونسي من 1956 إلي 1986 العديد من الإنجازات و التغيرات التي إستفاد خلالها من مرحلة التأميم و العوائد المالية من الجباية و المواد الخام التي حسنت من مداخيل المالية العمومية. بالإضافة إلي الإنجازات الصناعية الكبري التي تحققت في ضل تطبيق النظرية الإشتراكية مع الإقتصادي أحمد بن صالح ثم الرأسمالية المقيدة مع الإقتصادي الهادي نويرة. إلا أن هذه المرحلة شهدت سلبيات خاصة علي مستوي النقص في الإمكانيات المتوفرة خلال تلك الفترة و علي الفساد المالي و إستغلال النفوذ من طرف المقربيين للنظام آنذاك و بالتحديد في أواخر الثمانينات عندما أصبحت الحكومة عاجزة تمام العجز في إدارة الشؤون العامة للبلاد. أما المرحلة الثانية من 1987 إلي 2010 فقد شهدت نجاحات كبري خاصة في مجال تنفيذ برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد التونسي و الإصلاح الهيكلي في المنظومة الإقتصادية و الإدارية بالتعاون مع مؤسسات البريتن وودز, نذكر منها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. كما واصلت الحكومة آنذاك في تطبيق المخططات التنموية التي حققت نتائج إيجابية في إنجاز مشاريع ضخمة و تطوير البنية التحتية. بالإضافة إلي ذلك إستفادت المالية العمومية من الإتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي في مجال التبادل التجاري و التحرر الإقتصادي و الإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية. عموما تحقق الكثير علي مستوي تحسين الجودة و القدرة التنافسية و تعزيز مكانة القطاع الخاص في الإقتصاد التونسي. بالرغم من كل هذه الإيجابيات إلا أن الوضع الإجتماعي و التفاوت بين الطبقات و الجهات أدي إلي تدهور الوضع العام للبلاد. كما عرفت تلك الفترة بالفساد المالي و الأخلاقي خاصة من طرف عائلة الرئيس و المقربين منه, و قد أوكلت في هذا الغرض المهام إلي عبد الفتاح عمر للتحقيق في تهم الفساد المالي و إنجاز تقريره الوطني. أما الفساد الأخلاقي تمثل في التعذيب و القتل المتعمد و إنتهاك حرمة الفرد و المعطيات الشخصية و التضييق علي الحريات, و قد أوكلت المهام في هذا الغرض لهيئة الحقيقة و الكرامة للتحقيق في هذه الجرائم. بالإضافة إلي ذلك تفاقم ظاهرة المحسوبية و الإعتداءات علي البعثات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان و الديمقراطية. أثرت كل هذه العوامل علي الوضع الإقتصادي حتي تراكمت المشاكل الإجتماعية لتنفجر في أوائل سنة 2011 من خلال ثورة إجتماعية أطاحت بدولة الفساد المالي و الأخلاقي مطالبة بتحسين ظروف العيش و التشغيل. أخيرا و بعد مرور ستة سنوات علي الثورة الإجتماعية لم يتحقق التغيير الحقيقي في القضاء علي البطالة و تحسين ظروف العيش بالرغم من إنجاز أول دستور للجمهورية الثانية بعد الثورة و الإنفتاح الديمقراطي و القضاء علي منظومة الفساد السابقة. عموما تحسنت الأجور و بدء التطوير الحقيقي للبنية التحتية للطرقات و المرافق العامة. إلا أن الإغتيالات السياسية و تصاعد ظاهرة الإرهاب و التعصب الديني و تواصل الإحتجاجات الشعبية و النقابية أثرت بشكل مباشر علي الإقتصاد التونسي. إذ لا يمكن تحقيق الإزدهار في ضل عدم الإستقرار و الإعتداء علي الأجانب و تصاعد ظاهرة الإرهاب و الجهاد الإسلامي التي أضرت بقطاع السياحة و الإستثمار الأجنبي. مقارنة بين الإحصائيات ما قبل الثورة و ما بعد الثورة نلاحظ تدهور كبير في جميع المؤشرات و ضعف في إدارة الشؤون الإقتصادية و الإدارية في ضل تواصل الإحتجاجات الشعبية و النقابية و الركود الإقتصادي.

المراجع العلمية

المخطط الحادي عشر للتنمية (2007-2011), "تقرير اللجنة القطاعية للتنمية الفلاحية و الصيد البحري و الموارد الطبيعية", *المدرسة الوطنية للإدارة التونسية – إطارات المرحلة العليا.*

إقتصاد تونس, *ويكيبيديا – الموسوعة العلمية الحرة.*

برنامج الإصلاح الإداري بالجمهورية التونسية أجيال من الإصلاحات لتحقيق الإمتياز, *تجارب التنمية و الإصلاح الإداري في الوطن العربي.*

عبد الجليل بدوي: النظام الجبائي التونسي و دوره في قيام العدالة الإجتماعية, *المنتدي التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية.*

نعيمة البالي (2013), "الخيارات التنموية في دول المغرب العربي..تكامل أم تعارض", *مركز الجزيرة للدراسات – المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة.*

مؤتمر تونس 2020, *ويكيبيديا – الموسوعة العلمية الحرة.*

نور الدين هرمز (2006), "التخطيط السياحي و التنمية السياحية", *مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية – سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية المجلد (28) العدد (3) 2006. 11-25.*

AAN (1962) A J.L, affectueux hommage, « L'Economie Tunisienne : A L'heure de la planification impérative », *L'Economie Tunisienne, pp 14-241.*

AAN (1969), « L'économie Tunisienne depuis l'indépendance », *L'Economie Tunisienne, pp 93-114.*

Ben Romdhane M (2007), « Commerce et stratégies de développement : Le cas Tunisien », *Centre Africain de Politique Commerciale (CAPC), Travail en cours, N°53, Commission économique pour l'Afrique.*

Economie Tunisienne, *Wikipedia.*

Fiche – Pays (2008), « Tunisie », *Septembre 2008.*

Seklani M (1961), « La population de la Tunisie. Situation actuelle et évolution probable jusqu'en 1986 », *In. Population, 16e année, n°3, 1961, pp. 473-504.*

Tunisie (2012), « African Economic Outlook », *Perspectives économiques en Afrique.*

Tunisie (2016), « African Economic Outlook », *Perspectives économiques en Afrique.*

<u>Statistiques :</u>

- GFDD (World Bank)
- IDS (World Bank)
- World Development Indicators WDI (World Bank)
- World Governance Indicators WGI (World Bank)
- The World Factbook (Tunisia)
- Wikipedia- Statistiques et Définitions (Ar – Fr – En)
- Portail du Ministère des Finances Tunisien – Rating Souverain
- UNDP : Programme des Nations Unies pour Développement Humain
- Ecole Nationale d'administration Tunisienne – ENA A1 (Ar)
- The Heritage Foundation (Index of Economic Freedom)

<u>Logiciel:</u>

- Eviews 7

المصطلحات الإقتصادية

المصطلح الإقتصادي	المفهوم العام
النمو الإقتصادي	**النمو الإقتصادي في تونس:** 2.3% (2014), 0.8% (2015), 1.5% (2016) عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي, زيادة تراكمية و مستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان, مع توفير الخدمات الإنتاجية و الإجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب. النمو الإقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع و الخدمات التي ينتجها الإقتصاد علي مر الزمن **مؤشرات قياس النمو الإقتصادي:** - الدخل الناتج عن زيادة الإنتاج و ليس زيادة الأسعار
التنمية الإقتصادية	**مؤشرات التنمية البشرية في تونس:** 90 عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (ثلاثة عقود مثلا) علي ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوي الفقر في المجتمع. كما يعرف أيضا علي أنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها إقتصاد معين. و هذه السلع يتم إنتاجها بإستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية, وهي الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم. **مؤشرات قياس التنمية:** - عدد السكان - متوسط دخل فردي حقيقي - متوسط دخل الفرد المصحح بتعادل القوة الشرائية - مؤشرات التنمية البشرية كالصحة و التعليم و التدريب - القدرة الإنتاجية
التضخم المالي	**التضخم المالي في تونس:** 4.9% (2014), 4.9% (2015), 3.8% (2016) هو من أكبر الإصطلاحات الإقتصادية شيوعا غير أنه علي الرغم من شيوع إستخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد إتفاق بين الإقتصاديين بشأن تعريفه: 1- تضخم الأسعار: الإرتفاع المفرط في المستوي العام للأسعار 2- تضخم الدخل: إرتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور و تضخم الأرباح 3- تضخم التكاليف: إرتفاع التكاليف 4- تضخم نقدي: الإفراط في إصدار العملة النقدية 5- تضخم الإئتمان المصرفي: التضخم في الإئتمان **أسباب نشوء التضخم:** - تضخم ناشئ عن تكاليف الزيادة في الأجور - تضخم ناشئ عن الطلب النقدي, عدم الزيادة في الإنتاج و إرتفاع الأسعار - تضخم حاصل من تغييرات في الطلب الكلي في الإقتصاد - تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الإقتصادي تجاه دول أخري - زيادة الفوائد النقدية
البطالة	**نسبة البطالة في تونس:** 15.3% (2014), 15.2% (2015), 15.4% (2016) البطالة هي ظاهرة إقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع إزدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معني في المجتمعات الريفية التقليدية. العاطل هو كل شخص قادر علي العمل وراغب فيه, و يبحث عنه, و لكن دون جدوي. من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ و المعاقين و المسنين و المتقاعدين و من فقد الأمل في العثور علي عمل و أصحاب العمل المؤقت و من هم في غني عن العمل لا يتم إعتبارهم عاطلين عن العمل. **قياس نسبة البطالة:** معدل البطالة = (عدد العاطلين / عدد القوة العاملة) * 100 معدل مشاركة القوة العاملة = (قوة عاملة / النسبة الفاعلة) * 100
التجارة الخارجية	**التصدير:** 16.61 مليار $ (2014), 14.07 مليار $ (2015), 12.88 مليار $ (2016) **المنتجات المصدرة:** ملابس, منتجات شبه المصنعة و النسيج, المنتجات الزراعية, المنتجات الميكانيكية و الفوسفاط و المواد الكيميائية, الهيدروكربونات, معدات كهربائية. **كبار الحرفاء:** فرنسا (29.7%), إيطاليا (17.1%), و ألمانيا (11.5%) و ليبيا (5.4%) (2014) فرنسا (28.5%), إيطاليا (17.2%), ألمانيا (10.9%) و ليبيا (6.1%) و إسبانيا (4.2%) (2015) **التوريد.** 23.4 مليار $ (2014), 19.1 مليار $ (2015), 17.75 مليار $ (2016) **المنتجات الموردة:** سلع المنسوجات المستوردة, الآلات و المعدات, و الهيدروكربونات, المواد الكيميائية و المواد الغذائية

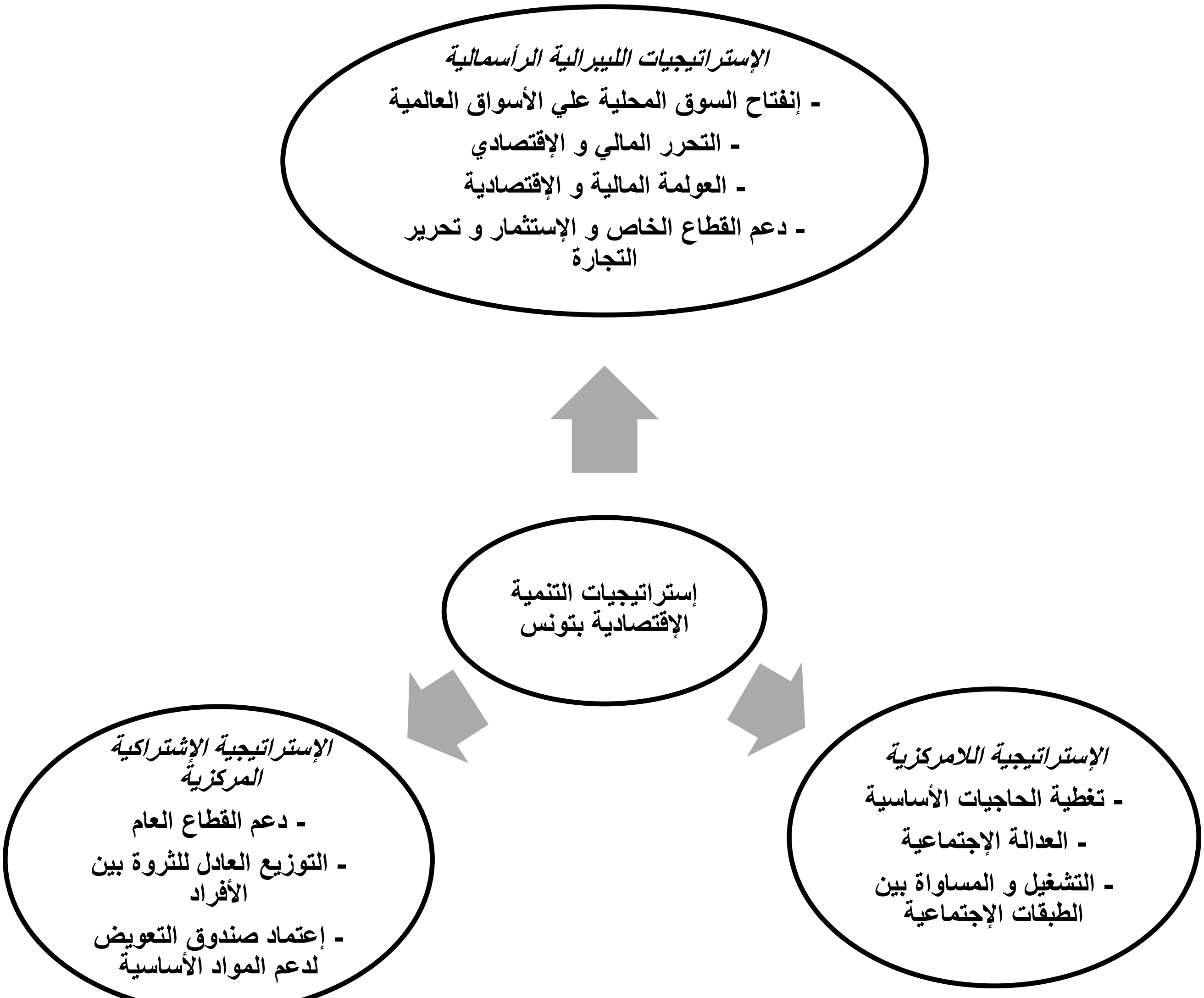
	كبار الموردين: فرنسا (19.9%), إيطاليا (19.5%), ألمانيا (7.6%), الصين (5.5%) (2014) فرنسا (19.4%), إيطاليا (16.4%), الجزائر (8.2%), ألمانيا (7.4%) و الصين (6%) (2015) تتركز التجارة علي تبادل السلع أو الخدمات, و التبادل قد يحدث بين طرفين (تجارة ثنائية) أو بين أطراف عدة (تجارة متعددة الجوانب) **الميزان التجاري** = (الصادرات – الواردات), إذا الصادرات أكثر من الواردات يسجل الميزان التجاري فائض, أما إذا كانت الواردات أكثر من الصادرات يسجل الميزان التجاري عجز
المالية العمومية	**الدين العام:** 49.9% (2014), 54.6% (2015), 57.3% (2016) من الناتج المحلي الإجمالي **الدين الخارجي:** 29.56 (2014), 25.45 (2015), 27.23 (2016) مليار $ **المداخيل العامة:** 12.43 (2014), 9.88 (2016) مليار $ **المصاريف العامة:** 15.53 (2014), 11.77 (2016) مليار $ المالية العامة أو المحاسبة الحكومية هو العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة علي الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة أو الإستخدامات, و توزيع العبء الناتج عن ذلك علي الأفراد في المجتمع. تقوم المحاسبة الحكومية بالدور الخاص بالصرف و التحصيل في ضوء الموازنة العامة و يقوم فريق العمل الحكومي المنوط به القيام بدور المراقبة و المتابعة ليتأكد من طرق الصرف و التحصيل و لا يمكن التعديل في الموازنة إلا بقرار جديد. **العجز المالي** = المصاريف العامة أكثر من المداخيل العامة **الفائض المالي** = المداخيل العامة أكثر من المصاريف العامة
ميزان المدفوعات	**الميزانية:** عجز (-) أو فائض (+), سجلت تونس - 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي (2016) هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم, خلال فترة معينة من الزمن, بين بلد و مختلف البلدان الأجنبية. لتفسير بيانات ميزان المدفوعات بشكل صحيح, فمن الضروري أن نفهم كيف يتم إنشاء حساب ميزان المدفوعات. و تشمل هذه المعاملات المدفوعات لصادرات البلاد و الواردات من السلع و الخدمات و رؤوس الموال و التحويلات المالية. **حساب ميزان المدفوعات:** الحساب الجاري + الحساب المالي + حساب رأس المال + موازنة البند = 0
الإستثمارات	**الإستثمار في رأس المال الثابت:** 18.8% **الإستثمار في المخزون:** 1.6% **مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الداخل:** 36.39 (2015), 37.27 (2016) مليار $ **مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج:** 285 (2015), 285 (2016) مليون $ الإستثمار علي مستوي الإقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي علي المشروعات الجديدة. **أهمية الإستثمار:** 1- زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي و إرتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوي معيشة المواطنين 2- توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين 3- توفير فرص عمل و تقليل نسبة البطالة 4- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة 5- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة 6- إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكوين الرأسمالي. **أهم أنواع الإستثمار:** 1- الإستثمار الوطني 2- الإستثمار الأجنبي 3- الإستثمار المباشر 4- الإستثمار الغير مباشر 5- الإستثمار الحقيقي 6- الإستثمار المالي
الحوكمة	الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة, و هي تتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات, أو منح السلطة, أو التحقق من الأداء. و هي تتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة أو القيادة. و في بعض الأحيان مجموعة من الناس تشكل حكومة لإدارة هذه العمليات و النظم.

	قياس الحوكمة: منها مؤشر الفساد المالي و الأخلاقي, الرشوة, الإستقرار السياسي و مكافحة الإرهاب, دور القانون و الديمقرطية
الأزمة المالية	في عام 2015, أدت الهجمات الإرهابية المتعاقبة ضد قطاع السياحة و إضرابات العمال في قطاع الفوسفاط, و التي ضمت حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي, إلي إبطاء النمو إلي أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي. الأزمة إما أن تكون عنيفة أو بطيئة, و قد تكون محلية يقتصر أثرها علي بلد أو دولة معينة أو تكون عامة شاملة لعدة دول أو العالم بأسره, و تعرف أيضا بأنها توقف في إرتفاع الأسعار للسلع و الخدمات. **أزمة عملة:** إنهيار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية نتيجة إنخفاض مستوي الإنتاجية و الإستثمار مما يؤدي إلي إختلال في الميزان التجاري و يعرض الإقتصاد إلي الإنهيار. **أزمة بنكية:** سحب الودائع من البنوك و إفلاس و غلق بعض البنوك خاصة منها الإستثمارية و التجارية نتيجة إنعدام الثقة و الإضطراب في الأسواق المالية و بالتالي تؤثر علي الإستثمارات مما يؤدي إلي الخروج الفجئ بالجملة للمستثمرين الأجانب. **أزمة ديون سيادية:** تفاقم المديونية و عجز الحكومة علي تسديد أقساط الدين مع تراجع الإستثمار و نقص في الإحتياطيات من العملة الأجنبية خاصة منها علي مستوي تغطية التبادل التجاري من الواردات و الصادرات. **أزمة سيولة مالية:** تنتج عن الإضطرابات بالأسواق المالية و خاصة البورصة و عن التضخم المالي و تفاقم العجز في الميزانية و الميزان التجاري مع فقدان الثقة في الإئتمان المصرفي و بالتالي سحب فجئ للودائع البنكية و الإدخار مما يسبب أيضا أزمة بنكية.

المصدر: **The world Factbook و موسوعة ويكيبيديا العلمية الحرة**

الإحصائيات و الرسوم البيانية

صورة عدد 1: إستراتيجيات التنمية الإقتصادية بتونس



المصدر: شخصي

صورة عدد 2: المراحل التي مر بها الإقتصاد التونسي منذ الإستقلال

المرحلة	الفترة	الخصائص
المرحلة الأولي بعد الإستقلال	**تأميم الشركات و الإدارات (1956 – 1961)**	- نظام رأسمالي إستفاد من البنية التحتية و شركات المستعمر الأجنبي - الإستفادة من العملة الأجنبية
	التجربة الإشتراكية (1961 – 1969)	- نظام إشتراكي إستفاد من عائدات الجباية و الضريبة و تونسة الإقتصاد إلي قطاع عام
	التجربة الرأسمالية المقيدة (1970 – 1982)	- نظام ليبرالي رأسمالي مقيد إستفاد من عائدات المواد الخام (نفط – غاز طبيعي – فوسفاط)
	أزمة مالية و إقتصادية خانقة (1982 – 1986)	- عجز مالي و تفاقم المديونية و إضطرابات و إحتجاجات شعبية و نقابية
المرحلة الثانية بعد الإستقلال	**التحرر و الإنفتاح الإقتصادي (1987 – 1995)**	- نظام ليبرالي رأسمالي إستفاد من المديونية و خطط الإنقاذ من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي
	الإصلاح الاداري و التأهيل الإقتصادي (1995 – 2008)	- التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي و الإستفادة من الموارد المالية المتأتية من الإندماج التجاري و الإقتصادي
	الأزمة الإجتماعية و الإقتصادية الخانقة (2008 – 2010)	- تفاقم ظاهرة البطالة - الفساد المالي و الأخلاقي - التعذيب, إنتهاك حرمة الفرد و المعطيات الشخصية - إحتجاجات إجتماعية - الدكتاتورية و قمع الحريات
المرحلة الأولي بعد الثورة	**الثورة الإجتماعية و الإنفتاح الإقتصادي (2011 – 2013)**	- نظام لامركزي ليبرالي إجتماعي و نظام إسلامي معتدل - نمو إقتصادي سنة 2012 - تلبية الحاجيات الإجتماعية
المرحلة الثانية بعد الثورة	**بوادر الركود الإقتصادي (2014 – 2016)**	- نظام راسمالي علماني يعتمد علي الإنفتاح الإقتصادي و دعم القطاع الخاص و الإستثمارات - التخطيط لبرنامج التنمية تونس 2016 - 2020

المصدر: شخصي

جدول عدد 1: المخططات التنموية التونسية منذ الإستقلال

المخطط التنموي	نوعية	تاريخ الإنجاز	الأهداف
المخطط الأول	ثلاثي	1964-1962	- برنامج تنموي إشتراكي - تحسين ظروف العيش و العدالة الإجتماعية و توزيع الثروة علي مختلف الأفراد و الجهات - إعتماد تشريعات تضبط النظام الجبائي التونسي و الموارد المالية الجبائية
المخطط الثاني	رباعي	1968-1965	- إعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية - خطة إقتصادية تهدف لتحقيق نمو إقتصادي مرتفع, القضاء علي البطالة, إعادة توزيع الناتج القومي الخام, طرق ووسائل تنظيم الإقتصاد الكلي و الإدخار و الإستثمار - إنشاء مصانع حكومية ضخمة و دعم تدخل الدولة في جميع قطاعات الإقتصاد - مواصلة إعتماد موارد الدولة المالية المتأتية بالأساس من الجباية
المخطط الثالث	رباعي	1972-1969	- تقليص القطاع العام و تشجيع القطاع الخاص - برنامج تنموي رأسمالي مقيد
المخطط الرابع	رباعي	1976-1973	- التركيز علي الصناعات التحويلية - التشجيع علي التصدير و التجارة الحرة - التشجيع علي التصنيع و تحسين الإنتاجية و تحفيز الإستثمارات - تعزيز الإستثمار في القطاع السياحي
المخطط الخامس	خماسي	1981-1977	- إنشاء منطقة صناعية بصفاقس - تحرير التجارة و الإنفتاح علي الأسواق الخارجية - إعتماد علي الموارد المالية المتأتية من المواد الخام المحلية (النفط – الغاز الطبيعي – الفوسفاط) - إستثمارات في البنية التحتية - زيادات غير مسبوقة في الأجور
المخطط السادس	خماسي	1986-1982	- مخطط إنقاذ فلاحي من خلال التصدي لظاهرة الجفاف - تجميد الزيادة في الأجور و مواصلة فرض قيود إضافية علي الإستيراد - مواجهة المصاعب الإقتصادية من عجز مالي و إرتفاع الديون و الإضطرابات الإجتماعية
المخطط السابع	خماسي	1991-1987	- إنقاذ الإقتصاد من الأزمة الإقتصادية و الإجتماعية - الإعتماد علي الموارد المالية المتأتية من المديونية خاصة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي
المخطط الثامن	خماسي	1996-1992	- برنامج التأهيل الشامل للإقتصاد التونسي - إصلاح النظام الجبائي حتي يواكب التطورات المحلية و يندمج في المنظومة العالمية - مراجعة الرسوم الجمركية - مراجعة نظام الوظيفة العمومية و التأجير - تحسين التغطية الإجتماعية لمختلف الطبقات

			- بدء التحرر التجاري
المخطط التاسع	سداسي	2001-1997	- الإصلاح الإداري و التأهيل الإقتصادي - تحرير التجارة التونسية من خلال إبرام العديد من إتفاقيات التجارة الحرة خاصة منها التبادل التجاري الحر مع الإتحاد الأوروبي - الإستفادة من الموارد المالية المتأتية من التجارة و العلاقات الدولية مع الإتحاد الأوروبي
المخطط العاشر	سداسي	2006-2001	- التشغيل و الحد من البطالة - إنجازات تهم الشباب و التربية و التكوين و التعليم العالي - تطوير قطاع الصحة - الشباب و الرياضة و التنشيط و الترفيه - كسب التحدي المتمثل في التشغيل و الإعتماد علي إقتصاد المعرفة و تعزيز القدرة التنافسية - تحقيق متوسط معدل نمو سنوي قدره 5.5% و التي بلغت فقط 4.5%. زيادة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 3.5% و الصناعات الكيمياوية بنسة 3% و الغزل و النسيج و الملابس و الجلود 4% - إنشاء 380000 وظيفة علي الأقل - متوسط الزيادة السنوية في مجال الإستثمار من 7.7% و هو حجم الإستثمارات ب 47.2 مليار دينار - تقوية البنية التحتية (الطرق و الموانئ), إعادة هيكلة شركات النقل الوطنية, و تحرير نقل الركاب بين المدن و تركيب خط رئيسي للنقل بين المدن
المخطط الحادي عشر	سداسي	2011-2007	- تحقيق متوسط معدل نمو سنوي قدره 6.1% - تحسين الربح في الإنتاجية لعوامل الإنتاج في حدود 47.6% - إرتفاع متوسط دخل الفرد من 5700 دينار بحلول سنة 2011 - الزيادة في معدل الإستثمار الكلي من 25% في سنة 2011 و زيادة في نصيب الإستثمار الخاص من 56.5% إلي 63.5% و الحصة المخصصة للتنمية الإقليمية من 17% إلي 20% - تقدم معدل نمو الصادرات بنسبة 6% سنويا في المتوسط - النمو في مساهمة الصادرات بالنمو من 23.9% إلي 37.3% في حين من المتوقع أن لا تنمو الزيادة في الواردات عن 5.7% سنويا - خلق 412000 وظيفة علي الأقل, و التي تغطي 93.6% من الطلب الإضافي علي أن تستقر البطالة في 13.4% من القوي العاملة - إرتفاع نسبة التأطير من 13.8% إلي 18.2%
المخطط الثاني عشر	خماسي	2015-2011	- مرحلة ثورة إجتماعية و إنقطاع جزئي عن تنفيذ المخطط التنموي سنة 2011
المخطط الثالث عشر	خماسي	2020-2016	- بلوغ نسق تنمية في حدود 4% بداية من سنة 2020 - تنمية المشاريع الكبري خاصة بالبنية التحتية و خاصة عبر الشراكة بين القطاع العام و الخاص

			- الإستفادة من الموارد المالية المتأتية من المساعدات و الهبات و القروض العالمية من قبل المؤسسات و المنظمات العالمية و الدول الصديقة و الحليفة - برنامج واعد يعتمد علي الوعود الأجنبية - الحوكمة الرشيدة و الإصلاح الإداري و مكافحة الفساد - الإنتقال من إقتصاد ضعيف المردودية إلي قطب إقتصادي - التطور البشري و التضامن الإجتماعي - تحقيق طموحات الجهات - الإقتصاد الأخضر, عمود التنمية الشاملة - بلوغ نسبة نمو 4% بحلول سنة 2020 - خفض نسبة البطالة من 15.5% في 2016 إلي 12% و إحداث 400 ألف فرصة عمل بحلول 2020

<u>المصدر:</u> المدرسة الوطنية للإدارة التونسية و موسوعة ويكيبيديا العلمية الحرة

جدول عدد 2: أهم الإيجابيات و السلبيات خلال كل مرحلة إقتصادية

المراحل الإقتصادية	السلبيات	الإيجابيات
المرحلة الأولى بعد الإستقلال: **(1956 – 1986)**	- النقص في الإمكانيات - حاشية فاسدة و إستغلال نفوذ	- عائدات مالية من المواد الخام (إكتشاف حقول نفط و غاز طبيعي و فسفاط) - تطوير البنية التحتية للإقتصاد
المرحلة الثانية بعد الإستقلال: **(1987 – 2010)**	- فساد مالي و أخلاقي - المحسوبية - الدكتاتورية	- برنامج التأهيل الشامل - التحرر التجاري - الإندماج في العولمة الإقتصادية و المالية - تحسين البنية التحتية و إنجازات كبري
المرحلة الأولى بعد الثورة: **(2011 – 2014)**	- الإغتيالات - ظاهرة الإرهاب و الضعف في مواجهة التطرف الديني بالقيروان و الإعتداءات علي الأجانب و البعثات الدبلوماسية - الإحتجاجات الشعبية و النقابية	- الإنتدابات - الزيادة في الأجور - الإنفتاح الديمقراطي
المرحلة الثانية بعد الثورة: **(2015 – 2019)**	- ضعف في إدارة الشؤون الإقتصادية و الإدارية - مواصلة الإحتجاجات النقابية - الركود الإقتصادي	- تطوير البنية التحتية للطرقات و المرافق العامة

المصدر: شخصي

<u>جدول عدد 3</u> : العشرة بنوك التونسية الرئيسية

ترتيب	شركة	صافي الدخل المصرفي ($ آلاف) 2014	إجمالي الميزانية البنكية ($ آلاف) 2014
1	بنك تونس العربي الدولي	261 000	4 685 000
2	البنك الوطني الفلاحي	204 000	4 805 000
3	البنك التجاري	141 000	2 839 000
4	الشركة التونسية للبنك	140 000	3 929 000
5	بنك الأمان	135 000	4 279 000
6	بنك الإسكان	132 000	3 346 000
7	البنك التونسي	105 000	2 157 000
8	الاتحاد الدولي للبنوك	105 000	2 153 000
9	البنك العربي التونسي	93 000	2 696 000
10	الاتحاد المصرفي للتجارة و صناعة	81 000	1 519 000

<u>المصدر:</u> موسوعة وكيبيديا الحرة عن جون أفريك

<u>جدول عدد 4</u>: عشر شركات تونسية كبرى

ترتيب	شركة	نشاط	عائدات ($ بالآلاف)	صافي الدخل ($ بالآلاف)
1	الشركة التونسية للكهرباء والغاز	إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	1 871 821	-158 896
2	المجتمع التونسي لصناعات التكرير	الهيدروكربونات و مصفاة	(2012) 1744049	-
3	الشركة التونسية للأنشطة البترولية	الهيدروكربونات	1 442 906	277 873
4	مجمع بولينا	مجموعة متنوعة	1 389 894	42 399
5	المجمع التونسي الكيميائي	الصناعات الكيماوية	(2012) 1065772	-
6	شركة البترول الوطنية للتوزيع (عجيل)	الهيدروكربونات والخدمات الإضافية	962 204	-
7	اتصالات تونس	شركة الاتصالات	882 756	-
8	الخطوط التونسية	نقل جوي	762 069	-135 492
9	تونيزيانا	شركة الاتصالات	687 181	-
10	الصيدلية المركزية التونسية	صناعة الأدوية	(2012) 654421	-

<u>المصدر:</u> موسوعة وكيبيديا الحرة عن جون أفريك

جدول عدد 5: التنمية البشرية بتونس

مؤشر التنمية البشرية (IDH)

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
96	تونس	0.486	0.536	0.567	0.607	0.654	0.688	0.714	0.715	0.719	0.720	0.721

مؤشر التعليم

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
96	تونس	0.298	0.363	0.403	0.459	0.528	0.583	0.622	0.630	0.634	0.634	0.634

* الاستدامة البيئية

* انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد (طن)

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011
96	تونس	1.5	1.6	1.6	1.8	2.1	2.3	2.5	2.4

* استنزاف الموارد الطبيعية (٪ من إجمالي الدخل القومي)

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس	9.1	6.5	3.1	2.5	3.6	4.1	5.5	6.1	5.3	4.6

مؤشر الصحة

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
96	تونس	0.646	0.705	0.751	0.792	0.818	0.834	0.840	0.840	0.840	0.842	0.843

مؤشر الدخل

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
96	تونس	0.596	0.602	0.604	0.616	0.647	0.671	0.696	0.691	0.697	0.699	0.702

* التجارة والتدفقات المالية

* الصادرات والواردات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الترتيب	البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس	94.2	93.7	82.5	90.3	104.9	105.6	107.5	103.2

* الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الترتيب	البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس	0.6	1.5	3.5	2.2	3.0	0.9	3.4	2.3

* صافي المساعدات العمومية المقبوضة للتنمية (٪ من إجمالي الدخل القومي)

الترتيب	البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس	3.3	0.4	1.1	1.2	1.3	2.1	2.4	1.6

التحويلات المالية، والمدخلات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

الترتيب	البلد	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس	4.5	3.8	3.7	4.3	4.6	4.4	5.0	4.9

معدل البطالة (٪ من القوى العاملة)

الترتيب	البلد	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013
96	تونس					15.7	14.2	13.0	18.3	17.6	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية

جدول عدد 6: التصنيف السيادي التونسي

الترتيب المعين من قبل وكالات التصنيف الدولية خاصة بالجمهورية التونسية.				
السنة	الوكالة			
	R&I	فيتش	موديز	ستاندرد & بورز
	BBB+			
	نظرة مستقبلية مستقرة			
1994	janv.1994			
	BBB+	BBB-	Baa3	
	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	
1995		Sept. 1995	avr-95	
	BBB+	BBB-	Baa3	
1996	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	
	BBB+	BBB-	Baa3	BBB-
	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة
1997				avr-97
	BBB+	BBB-	Baa3	BBB-
1998	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة
	BBB+	BBB-	Baa3	BBB-
1999	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة
	BBB+	BBB-	Baa3	BBB
	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	توقعات إيجابية	نظرة مستقبلة مستقرة
2000			04-févr-00	21-mars-00
	BBB+	BBB	Baa3	BBB
	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	توقعات إيجابية	نظرة مستقبلة مستقرة
2001		24-mai-01		
	BBB+	BBB	Baa3	BBB
2002	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	توقعات إيجابية	نظرة مستقبلة مستقرة
	BBB+	BBB	Baa2	BBB
	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة
2003			17-avr-03	
	BBB+	BBB	Baa2	BBB
2004	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة	نظرة مستقبلة مستقرة

	BBB+	BBB	Baa2	BBB
2005	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
	BBB+	BBB	Baa2	BBB
	توقعات إيجابية	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
2006	16-févr-06			
	A -	BBB	Baa2	BBB
	نظرة مستقبلية مستقرة			
2007	30-mars-07	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
	A -	BBB	Baa2	BBB
2008	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
	A -	BBB	Baa2	BBB
2009	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
	A -	BBB	Baa2	BBB
2010	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة
	BBB			BBB
	تحت المراقبة			تحت المراقبة
	توقعات سلبية	BBB	Baa3	توقعات سلبية
	17 Janvier 2011	تحت المراقبة	Baa3	18-janv-11
		توقعات سلبية	توقعات سلبية	BBB-
		14-janv-11	19-janv-11	توقعات مستقرة
	BBB	BBB -		16-mars-11
		توقعات سلبية		
		02-mars-11		BBB-
	توقعات سلبية			توقعات سلبية
2011	31-août-11			28-juil-11
		BBB-		
		توقعات سلبية		
		27-févr-12		
		BB+		BB
2012		توقعات سلبية		نظرة مستقبلية مستقرة
		11-déc-12		23-mai-12

	BBB-	BB-	Ba1	BB-
	توقعات سلبية	توقعات سلبية	تحت المراقبة	توقعات سلبية
	26/02/2013	30-oct-13	28/02/2013	19/02/2013
2013			Ba2	B
			توقعات سلبية	توقعات سلبية
			29/05/2013	16/08/2013
			Ba3	
			توقعات سلبية	
			26/11/2013	
	BBB-	BB-	Ba3	
	قيد الاستعراض مع آثار سلبية	توقعات سلبية	توقعات سلبية	
	24-mars-14	25-avr-14	30 mai 2014.	
2014	----------------------------	----------------------------		
	BBB-	BB-		
	توقعات سلبية	توقعات سلبية		
	15-oct-14	24-oct-14		
	BB+	BB-	Ba3	
	توقعات سلبية	نظرة مستقبلية مستقرة	نظرة مستقبلية مستقرة	
2015	24-déc-15	27-mars-15	25-mai-15	
		BB-	Ba3	
		توقعات سلبية	نظرة مستقبلية مستقرة	
		04-mars-16	29-févr-16	
2016				
		BB-		
		توقعات سلبية		
		26 Aout 2016		

المصدر: الجمهورية التونسية – بوابة وزارة المالية

جدول عدد 7: مؤتمر تونس 2016-2020

الوفود المشاركة في المؤتمر:
تونس
الباجي قائد السبسي (رئيس الجمهورية التونسية)، يوسف الشاهد (رئيس الحكومة التونسية)، أعضاء حكومته، رجال أعمال واقتصاديين.
فرنسا
مانويل فالس (رئيس الوزراء الفرنسي)، كلود بارتولون (رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية)، أودري أزولاي (وزيرة الثقافة)، ماتياس فاكل (كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية وترويج السياحة والفرنسيين بالخارج).
قطر
تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني (أمير قطر)، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (وزير الخارجية)، علي شريف العمادي (وزير المالية).
الجزائر
عبد المالك سلال (رئيس حكومة الجزائر)، عبد القادر مساهل (وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية)، عبد السلام بوشوارب (وزير الصناعة والمناجم).
تركيا
نور الدين جانيكلي (نائب رئيس وزراء تركيا)، مولود تشاويش أوغلو (وزير الخارجية)، فاتح متين (مساعد وزير الإقتصاد).
الاتحاد الأوروبي
يوهانس هان (المفوض الأوروبي لشؤون التوسيع وسياسة الجوار الأوروبي).
ألمانيا
كريستيان فولف (رئيس ألمانيا السابق)، غونتر نوكه (الممثل الشخصي ومستشار الشؤون الأفريقية للمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل)، يواكيم روكر (الممثل الخاص للحكومة الاتحادية المكلف بالشراكة من أجل الاستقرار في الشرق الأوسط).
كندا
ماري كلود بيبو (وزيرة التنمية الدولية والفرانكوفونية)، جوفروا مونبوتي (رئيس المكتب المكلف بالشؤون الدولية)، سيباستيان كاريار (مكلف بإدارة العلاقات مع المغرب العربي).
الولايات المتحدة
آرون كومار (المدير العام لخدمة التجارة الخارجية في وزارة التجارة الأمريكية والأمين المساعد للأسواق العالمية).
ماليزيا
مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق).

الكويت

أنس خالد الصالح (نائب رئيس الوزراء، وزير المالية والنفط).

الأردن

جواد العناني (نائب رئيس الوزراء للشؤون الإقتصادية ووزير الدولة لشؤون الإستثمار).

العراق

نصير العاني (رئيس ديوان رئيس الجمهورية العراقية).

بلجيكا

كريس بيترز (نائب رئيس الوزراء، الوزير الاتحادي للتشغيل والاقتصاد والمستهلكين، مكلف بالتجارة الخارجية).

سويسرا

صموئيل شميد (رئيس الاتحاد السويسري الأسبق)

الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي

كل من أنطونيو غوتيريس (الأمين العام المكلف للأمم المتحدة) وكريستين لاغارد (مديرة صندوق النقد الدولي) تكلموا عبر الفيديو المباشر.

المؤسسات و المنظمات:

البنك الإفريقي للتنمية
الوكالة الفرنسية للتنمية
جهاز قطر للاستثمار
الصندوق السعودي للتنمية
جهاز أبوظبي للاستثمار
وكالة ألمانيا للتعاون الدولي
وكالة اليابان للتعاون الدولي
وكالة كوريا للتعاون الدولي
وكالة تركيا للتعاون الدولي
بنك الاستثمار الأوروبي
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية
بنك الصين للتصدير والاستيراد
مؤسسة الائتمان لإعادة الإعمار
صندوق النقد الدولي

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
صندوق النقد العربي
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
صندوق أبوظبي للتنمية
البنك الإسلامي للتنمية
البنك الدولي
الأمم المتحدة
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الاتحاد الأفريقي
اتحاد المغرب العربي
الاتحاد الأوروبي
الاتحاد من أجل المتوسط
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الشركات المستدعاة:

مؤسسة برتلسمان	ماريوت الدولية
مؤسسة بيل ومليندا غيتس	مايكروسوفت
مجموعة بي جي	حركة شركات فرنسا
هايرز هولدينغ	مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
مجموعة أبراج	مؤسسة نوفارتيس للتنمية المستدامة
بنك الصين للتنمية	مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار
إيرباص	مؤسسة روبرت بوش
بنك كوريا للتصدير والاستيراد	سيبكو 3
مؤسسة فورد	مؤسسة روكفيلر
جنرال إلكتريك	مؤسسة سيمنز
جوجل	توتال
هيلتون العالمية	مدينة تونس الإقتصادية
شركة المملكة القابضة	مؤسسة ويليام وفلورا هيولت
بنك اليابان للتعاون الدولي	صندوق الصين وأفريقيا للتنمية
منظمة التجارة الخارجية اليابانية	شركة الصين لهندسة الميناء

المشاريع المقدمة:

قدمت تونس 146 مشروعا للدول والمؤسسات والمنظمات المشاركة في المؤتمر، منها 68 مشروعا عموميا و 45 مشروعا خاصا و 33 مشروعا بين القطاعين الخاص والعام.

مجموع ال 146 مشروع يناهز 47 مليار يورو أي 50 مليار دولار أمريكي

نتائج مؤتمر الإنقاذ الإقتصادي 2016-2020

قطر: قدمت مساعدة مالية لتونس قيمتها 1.250 مليار دولار أمريكي.

فرنسا: الوكالة الفرنسية للتنمية ستنفق سنويا 250 مليون يورو في شكل استثمارات لمدة 4 سنوات وتتمثل أساسا في تحويل للديون التونسية لإستثمارات

كندا: تقديم 24 مليون دولار في شكل استثمارات.

الكويت: تقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: 1.5 مليار دولار في شكل استثمارات.

بنك الاستثمار الأوروبي : مساعدة مالية ب 2.5 مليار يورو حتى موفى سنة 2020

السعودية: 500 مليون دولار لتمويل عدة مشاريع و 100 مليون دولار في شكل هبة مالية.

<u>الاتحاد الأوروبي</u>: 407 مليون دولار و 5 مشاريع بقيمة 248 مليون يورو من قبل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية ومعهد الإئتمان لإعادة الإعمار. **<u>البنك الدولي</u>**: مساعدة مالية ب 4 مليار دولار لمدة 4 سنوات. **<u>ألمانيا</u>**: 1.3 مليار دولار لمدة 4 سنوات. **<u>البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية</u>**: 650 مليون يورو لمدة 5 سنوات. **<u>تركيا</u>**: 500 مليون دولار كمساعدة مالية. **<u>البنك الأفريقي للتنمية</u>**: 2 مليار دولار حتى 2020

<u>المصدر:</u> موسوعة ويكيبيديا الحرة

جدول عدد 8: المؤشرات الإقتصادية التونسية من 1960 إلي 1986

Indicator Name	Indicator Code	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
Current account balance (% of GDP)	BN.CAB.XOKA.GD.ZS																	-8,79513256	-11,0875645	-7,69005944	-4,17560766	-4,0384373	-5,38198247	-8,13854539	-6,82802007	-9,26290488	-6,9105399	-6,70328988
Current account balance (BoP, current US$)	BN.CAB.XOKA.CD																	-396478340	-566499593	-458946147	-300150691	-353126383	-453621123	-661940537	-570151747	-764642781	-581189241	-604511799
Domestic credit provided by financial sector (% of GDP)	FS.AST.DOMS.GD.ZS						42,841822	47,263678	48,5766667	47,5935393	47,4390136	48,4383272	44,8252383	40,6018735	43,9101016	42,9537408	49,0289422	54,0613037	55,9649163	57,742542	55,7856947	54,4062138	59,3648006	64,6951128	68,4425292	71,4379328	76,5622872	82,0107257
Domestic credit to private sector (% of GDP)	FS.AST.PRVT.GD.ZS						29,2867576	33,3236962	35,772807	36,2265956	36,2511813	35,8679195	34,6782796	33,7015457	37,7340398	37,3717535	43,423395	45,9110709	47,6757151	48,7396836	46,5980151	46,4494845	51,2950745	56,3034094	60,1429403	62,5154856	66,802502	71,1859673
Domestic credit to private sector by banks (% of GDP)	FD.AST.PRVT.GD.ZS						28,6198347	32,6863678	34,8531579	34,9308452	34,6030715	33,7208841	32,3170676	31,089555	34,3767046	33,4709911	38,651717	39,1818417	39,7920982	39,7344096	37,2301848	37,690185	42,1948342	45,9306053	47,1878937	47,1593007	49,5943462	52,1817776
Exports of goods and services (% of GDP)	NE.EXP.GNFS.ZS						19,0467038	21,0430009	21,2105263	20,9346088	22,1352628	21,995765	24,1034952	25,3489461	26,0575002	35,3663264	31,0439876	29,0843249	29,5816415	30,9634043	38,9801506	40,2372546	41,3719366	36,9099159	34,364249	32,9626973	32,1032159	30,1826714
Foreign direct investment, net (BoP, current US$)	BN.KLT.DINV.CD																	-109614600	-93250961,9	-93711516,9	-49205031,3	-234594451	-293638673	-338588510	-185630801	-114567689	-113841192	-62969979,1
GDP growth (annual %)	NY.GDP.MKTP.KD.ZG							3,45486789	0,16195247	10,4097286	4,74781541	4,66963178	10,5601975	17,7427183	-0,6546435	8,07478233	7,15609991	7,87685265	3,41109585	6,44047353	6,56752117	7,4187396	5,51407283	-0,4937376	4,68191738	5,74884326	5,64857324	-1,44698841
GDP per capita (current US$)	NY.GDP.PCAP.CD						214,049162	220,009613	224,649614	246,226315	256,380574	280,717397	323,572817	422,617882	506,760984	645,451947	771,450809	785,033608	867,502603	986,52876	1156,4592	1369,69523	1285,77814	1208,67676	1209,27043	1172,1453	1158,37019	1203,60039
General government final consumption expenditure (% of GDP)	NE.CON.GOVT.ZS						15,183548	14,4556267	13,8596491	17,1397209	17,4394566	16,8607729	15,660463	14,5761124	15,1480935	13,2252229	14,6146778	15,1629591	16,1823076	16,3492894	15,2087611	14,4668832	14,7933686	16,5223545	16,9192498	16,8704385	17,0411638	17,7755433
Gross domestic savings (% of GDP)	NY.GDS.TOTL.ZS						32,5581395	32,8453797	31,877193	33,009252	31,9108092	18,3959767	21,1870177	23,3255269	20,9241727	28,9636904	26,14563	25,7268495	22,1132351	22,9840171	26,440794	23,9966106	23,8611245	21,1972359	25,1406997	24,5337159	24,1326247	19,4807553
Imports of goods and services (% of GDP)	NE.IMP.GNFS.ZS						14,395541	13,4858188	14,5263158	10,8514976	12,6698169	24,7485442	24,4325919	24,7400468	26,4136194	32,2070035	32,9160446	34,0144853	38,0126831	38,7374693	41,9678303	45,6009038	49,8390197	47,4398468	42,7197826	44,3281767	38,1331662	37,3023853
Population, total	SP.POP.TOTL	4220701	4277371	4350811	4436643	4530835	4630000	4731395	4832923	4933131	5031211	5127000	5208154	5294325	5388709	5493722	5611000	5742339	5889693	6049539	6215690	6384000	6555185	6729178	6905136	7042550	7260361	7492633
Real interest rate (%)	FR.INR.RINR																			0,73739776	-2,84256054	-4,91916961	-2,96791953	-6,47169375	-3,72732005	1,41968609	5,81857768	5,45194491
Short-term debt (% of total external debt)	DT.DOD.DSTC.ZS											7,2946	7,2434	7,17	7,2594	7,241	7,2605	7,206	8,943	9,5159	5,5713	3,8581	3,6968	3,6083	3,2346	4,1315	3,7509	3,8464
Short-term debt (% of total reserves)	DT.DOD.DSTC.IR.ZS											73,4582955	33,0008614	23,8746484	20,2441056	16,7093338	20,3533495	24,2668747	53,4839404	58,6692014	28,5064765	19,470685	21,8742747	19,7041652	20,5846625	36,4944436	62,3974688	60,4527095
Trade (% of GDP)	NE.TRD.GNFS.ZS						33,4422449	34,5288198	35,7368421	31,7861063	34,8050797	46,7443092	48,5360872	50,088993	52,4711196	67,5733299	63,9600322	63,0988101	67,5943246	69,7008736	80,9479808	85,8381585	91,2109563	84,3497627	77,0840317	77,2908739	70,236382	67,4850567
Indicator Name	Indicator Code	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
Bank credit to bank deposits (%)	GFDD.SI.04	132,7764	136,9207	132,5727	120,2023	123,8902	136,1581	145,6951	153,1195	154,569	151,369	146,9565	137,8037	132,061	130,9433	131,0754	135,1895	135,9616	135,7319	131,7921	122,0354	118,7298	126,0395	136,8507	146,4972	147,0365	147,2081	147,8042
Bank deposits to GDP (%)	GFDD.OI.02	15,40096	15,32386	18,3292	19,42649	21,42889	19,57659	20,56835	21,61447	21,37683	22,29533	22,02475	22,21698	21,87119	24,13385	22,52193	25,29841	27,21444	27,38704	28,3965	29,09285	28,81185	29,45776	30,13633				
Central bank assets to GDP (%)	GFDD.DI.06	1,849192	2,298295	4,407322	6,625	8,477751	8,350086	8,830193	8,384825	7,13141	7,044448	6,618648	5,670733	4,677424	4,268957	3,111739	2,727145	2,455794	2,144715	1,983192	1,674521	1,314489	1,145207	1,257941				
Deposit money bank assets to deposit money bank assets and central bank assets (%)	GFDD.DI.04	92,67165	91,23795	86,30276	80,76518	79,16324	79,20274	79,82714	81,83309	83,92996	84,33403	84,63121	85,75349	87,32241	89,27171	91,3065	93,13801	94,23121	95,04298	95,51234	96,05581	96,78145	97,37741	97,37971	98,06797	98,40452	98,76129	98,58308
Deposit money banks' assets to GDP (%)	GFDD.DI.02	23,3842	23,93182	27,76939	27,81774	32,20874	31,79983	34,94245	37,76956	37,24565	37,92211	36,44687	34,13363	32,2178	35,52263	32,6821	37,01562	40,11454	41,12147	42,20891	40,7809	39,52661	42,52179	46,74987				
Financial system deposits to GDP (%)	GFDD.DI.08	16,27768	16,20739	19,36696	20,39255	22,48323	20,6577	21,76505	22,86447	22,55998	23,50546	23,19269	23,35974	23,26426	26,0955	24,81008	28,65355	31,37212	31,73443	33,04006	33,91715	33,31062	33,90379	34,89587				
Private credit by deposit money banks and other financial institutions to GDP (%)	GFDD.DI.12	20,44883	20,98153	24,29951	23,63148	27,02762	27,12858	30,5387	33,80781	34,04517	35,12256	34,09138	32,61972	31,08534	34,39968	32,63067	38,2305	42,31604	43,57311	44,70729	43,37589	41,9122	44,83316	49,5779				
Private credit by deposit money banks to GDP (%)	GFDD.DI.01	20,44883	20,98153	24,29951	23,35108	26,5483	26,6551	29,96707	33,09597	33,04195	33,74823	32,36679	30,61581	28,88332	31,60167	29,52071	34,20079	37,00119	37,17296	37,42434	35,50358	34,20826	37,12843	41,24177				
Indicator Name	Indicator Code	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
Concessional debt (% of total external debt)	DT.DOD.ALLC.ZS											56,0116	58,1086	59,8919	62,1745	61,6181	60,9293	59,0761	42,9186	39,7172	38,2847	39,2997	40,5418	42,0838	39,2328	38,4465	37,5753	35,7041
External debt stocks (% of exports of goods, services and primary income)	DT.DOD.DECT.EX.ZS																	97,0923373	167,425812	176,665654	130,778964	105,288113	100,746456	121,592265	137,555806	146,543278	180,196155	216,724574
External debt stocks (% of GNI)	DT.DOD.DECT.GN.ZS											43,7026635	41,5383676	34,8332689	33,7776834	29,4842797	26,6095357	29,9023545	45,7808062	51,3591953	49,2678144	41,8169546	44,4388374	48,1854554	50,2680613	51,2141199	60,6391172	69,1553295
External debt stocks, total (DOD, current US$)	DT.DOD.DECT.CD											603180000	676472000	753134000	881777000	1008319000	1115792000	1290715000	2248217000	2954539000	3410541000	3533401000	3611173000	3777324000	4063243000	4097301000	4886590000	5944695000
Total reserves (includes gold, current US$)	FI.RES.TOTL.CD											59897932,2	148480973	226181341	316200682	436959373	398032765	383275560	375924060	479213954	666557300	700155131	610305951	691731919	638499659	463854174	293749095	378244420

Source: World Development Indicators WDI, GFDD, IDS (World Bank)

جدول عدد 9: المؤشرات الإقتصادية التونسية من 1987 إلي 2010

Indicator Name	Indicator Code	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Current account balance (% of GDP)	BN.CAB.XOKA.GD.ZS	-0,56005422	2,07836785	-2,15847357	-3,77018867	-3,58997627	-7,12080444	-9,0564337	-3,43386538	-4,29257498	-2,43883721	-2,86790555	-3,09730386	-1,92531161	-3,82564541	-3,80889073	-3,22379939	-2,66084995	-1,41666982	-0,92734834	-1,80163014	-2,35662579	-3,81493148	-2,83914509	-4,77729583
Current account balance (BoP, current US$)	BN.CAB.XOKA.CD	-54304376	209838104	-218050624	-463377609	-469381593	-1103531451	-1323049589	-536797749	-773988898	-477702917	-594986022	-675316692	-441737444	-821488066	-840473687	-746061146	-730485399	-441762124	-299283200	-619372288	-916917594	-1711248030	-1233748681	-2104443202
Domestic credit provided by financial sector (% of GDP)	FS.AST.DOMS.GD.ZS	61,195363	59,2450177	66,3975328	62,544588	60,8464685	71,5618278	71,5397599	71,1041432	71,204389	65,2299083	61,9042688	62,1832565	63,6433579	66,3688237	66,9671743	67,6302954	65,3961547	64,1515039	63,5363115	63,7926098	64,3756639	65,6009991	68,4219032	74,1184499
Domestic credit to private sector (% of GDP)	FS.AST.PRVT.GD.ZS	52,2175152	51,4308477	58,9441183	55,0763335	53,7573324	66,1702637	67,1803655	67,5439869	68,4319954	63,2366899	58,9446246	59,9114127	59,4689151	59,9890124	61,5108847	62,3029658	60,7479738	58,950629	58,2917055	57,327912	57,8508167	59,890495	62,2474436	69,1119238
Domestic credit to private sector by banks (% of GDP)	FD.AST.PRVT.GD.ZS	49,9857753	51,3749278	58,8919071	55,0763335	53,7573324	54,0047206	53,9262361	53,813922	54,3861704	49,1576237	45,9382219	46,4899003	46,4881062	53,397988	54,882428	55,6403679	55,1058284	55,2733106	55,5222994	54,7235198	55,1483449	57,2450288	59,2625585	65,6988637
Exports of goods and services (% of GDP)	NE.EXP.GNFS.ZS	34,8263288	42,0178741	44,3456136	43,5570513	40,3656225	39,5350873	40,4453393	44,9322743	44,9043503	42,1093762	39,1140807	38,5197865	37,9790416	39,5467039	42,8166885	40,7845867	39,4834522	42,2211408	44,932292	46,0270075	51,0861106	56,1743004	45,8336458	50,4780785
Foreign direct investment, net (BoP, current US$)	BN.KLT.DINV.CD	-90507293,4	-59454129,5	-73736926	-77419354,8	-122212258	-521237704	-561897567	-426077035	-269627280	-237310481	-332758140	-650727788	-347320281	-750720444	-451514809	-790302917	-539481939	-592147522	-712714847	-3239909093	-1515345044	-2600674976	-1525244858	-1334497695
GDP growth (annual %)	NY.GDP.MKTP.KD.ZG	6,7013711	0,07215908	1,74669913	7,94981944	3,9045453	7,80572886	2,18982889	3,17841139	2,35166989	7,14608084	5,44094344	4,78376257	6,05463452	4,70985995	3,79618383	1,32256362	4,70241181	6,23579387	3,48653582	5,24419518	6,70962039	4,23777684	3,04344895	3,51060864
GDP per capita (current US$)	NY.GDP.PCAP.CD	1261,75477	1284,90486	1269,31318	1507,23146	1571,82835	1825,37913	1704,22376	1779,30767	2012,93627	2154,98694	2251,3929	2336,08394	2426,38836	2247,91299	2286,50046	2373,83648	2790,00437	3139,5372	3217,96865	3394,42898	3805,15294	4342,82318	4162,50967	4176,59159
General government final consumption expenditure (% of GDP)	NE.CON.GOVT.ZS	16,9477182	16,5831467	17,2629537	16,3567776	16,5710628	16,0012549	16,2579274	16,3287761	16,2891894	15,5509984	16,337596	16,428557	16,2747375	16,6712533	16,5715906	17,2266226	17,2011093	16,9223401	16,9193475	16,7086632	16,5074774	16,0878486	16,2622799	16,3591382
Gross domestic savings (% of GDP)	NY.GDS.TOTL.ZS	22,494493	21,0701337	20,5956266	20,0208955	21,0336858	22,2642969	21,7192935	21,7044607	20,7948721	23,5121654	22,1863368	21,977243	22,6732266	22,7201843	22,2607217	20,0380531	19,9000376	20,7723759	21,2927802	21,5648951	21,9328156	22,8941626	22,2935854	21,9119525
Imports of goods and services (% of GDP)	NE.IMP.GNFS.ZS	35,8157132	41,6576219	47,6616023	50,6042142	45,3203977	46,4650002	47,9656285	47,8721117	48,8100963	43,6109785	41,3866297	41,4596717	39,9260724	42,9092219	46,7352307	44,5570705	42,9066556	44,7271529	45,3189558	47,9108434	52,9893615	59,2218254	48,535547	55,2785289
Inflation, consumer prices (annual %)	FP.CPI.TOTL.ZG	8,22580645	7,1969697	7,74088604	6,54529307	8,1937151	5,82434515	3,97495632	4,73323064	6,24415029	3,72514473	3,65202621	3,1253658	2,69012486	2,96230795	1,98333333	2,72103285	2,71259247	3,63228005	2,01778641	4,49051352	3,41654665	4,92069632	3,5248138	4,41626897
Labor force, total	SL.TLF.TOTL.IN				2489168	2560133	2638875	2694169	2788020	2876980	2962029	3039382	3096603	3157103	3210844	3254612	3306329	3355092	3401544	3444934	3522672	3596791	3669776	3741635	3808591
Population, total	SP.POP.TOTL	7684751	7857619	7958694	8154400	8318200	8489900	8572200	8785700	8957500	9089300	9214900	9333300	9455900	9552500	9650600	9748900	9839800	9932400	10029000	10127900	10225100	10328900	10439600	10547100
Short-term debt (% of total external debt)	DT.DOD.DSTC.ZS	3,7378	4,9202	5,3862	8,2481	8,1221	9,8633	9,0763	11,5072	12,1078	13,8499	13,7052	9,592	12,9086	14,0024	20,4627	19,889	18,0271	17,1029	17,4924	17,8707	19,4353	20,2522	21,2802	22,1559
Short-term debt (% of total reserves)	DT.DOD.DSTC.IR.ZS	41,3801544	34,2862155	36,2368004	73,1854448	77,3837645	91,2149515	84,1273972	71,6338769	77,5580299	79,6889915	75,4029974	54,3933236	66,1481523	84,9618982	128,953695	130,277928	107,520579	82,9791753	68,9255115	48,2606594	49,6139495	47,9054898	42,8112545	50,9906143
Trade (% of GDP)	NE.TRD.GNFS.ZS	70,642042	83,6754959	92,0072159	94,1612656	85,6860202	86,0000876	88,4109677	92,804386	93,7144466	85,7203548	80,5007104	79,9794583	77,9051139	82,4559258	89,5519191	85,3416572	82,3901078	86,9482937	90,2512479	93,9378509	104,075472	115,396126	94,3691928	105,756607
Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)	SL.UEM.TOTL.ZS					16,7999992	15,6999998	14,6999998	15,3999996	14,5	15,1999998	15,8999996	17,2999992	16	15,6999998	15,1000004	15,3000002	14,5	13,8999996	14,1999998	12,5	12,3999996	12,3999996	13,3000002	13
Indicator Name	Indicator Code	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Bank credit to bank deposits (%)	GFDD.SI.04	136,6226	130,0795	129,4233	133,8849	136,5735	143,2177	145,8504	143,8753	145,4858	139,645	127,6106	126,376	124,0167	124,8738	129,3292	129,7304	129,8394	128,8661	127,401	124,1976	119,9554	117,9194	116,2821	118,5634
Bank deposits to GDP (%)	GFDD.OI.02	36,06282	37,41537	40,49089	39,94777	38,07318	35,40079	35,65326	35,92423	35,94532	34,94956	37,28749	38,61177	39,37155	43,66491	45,41518	46,90047	45,69032	45,58771	41,76995	42,69698	43,77898	45,34374	48,23429	50,9197
Central bank assets to GDP (%)	GFDD.DI.06	0,8731068	0,6975236	0,5361419	0,5441827	0,6641874	0,7761893	0,8129616	0,6813016	0,5253818	0,4921241	0,3888842	0,3479661	0,4080429	0,4983194	0,5838882	0,5560097	0,3640498	0,2464609	0,2147577	0,3490471	0,343729	0,1924513	0,1744688	0,144085
Deposit money bank assets to deposit money bank assets and central bank assets (%)	GFDD.DI.04	98,49162	98,77102	99,10722	99,10547	98,87762	98,6229	98,55996	98,77837	99,05239	99,03419	99,2266	99,32936	99,21905	99,16708	99,09793	99,16466	99,4375	99,61761	99,63406	99,40571	99,41026	99,67092	99,7133	99,77863
Deposit money banks' assets to GDP (%)	GFDD.DI.02	57,01085	56,05869	59,51626	60,29009	58,51229	55,58776	55,64125	55,08863	54,91751	50,46257	49,89365	51,53788	51,84117	59,32955	64,14361	66,00449	64,35636	64,20689	58,4714	58,38424	57,94022	58,29013	60,68058	64,94584
Financial system deposits to GDP (%)	GFDD.DI.08	36,06282	37,41537	40,49089	39,94777	38,07318	36,58729	38,14172	38,52324	38,52585	37,43393	39,70573	41,26036	42,3718	46,50055	48,00784	49,79462	48,58495	47,89565	43,28246	44,00139	45,07571	46,71833	49,80259	52,88745
Private credit by deposit money banks and other financial institutions to GDP (%)	GFDD.DI.12	49,26997	48,66973	52,40465	53,48404	51,99788	56,65121	64,25449	64,63406	65,72086	62,09007	61,12977	62,70486	62,59489	64,9998	65,81419	68,07396	65,82964	63,59266	56,24151	55,54897	54,99244	55,95558	58,7462	63,41306
Private credit by deposit money banks to GDP (%)	GFDD.DI.01	49,26997	48,66973	52,40465	53,48404	51,99788	50,70018	52,0004	51,6861	52,29535	48,80532	47,58281	48,79602	48,82731	54,52606	58,73507	60,84415	59,32405	58,74711	53,21532	53,02863	52,51526	53,46906	56,08784	60,37212
Indicator Name	Indicator Code	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Concessional debt (% of total external debt)	DT.DOD.ALLC.ZS	36,0494	35,4191	35,8165	35,4914	34,042	33,164	32,8141	31,4192	27,4897	24,3937	22,1536	22,5147	21,3808	22,6827	20,0989	19,2518	19,3753	19,1115	19,7138	20,3974	20,2415	19,9771	20,2099	21,2816
External debt stocks (% of exports of goods, services and primary income)	DT.DOD.DECT.EX.ZS	202,790608	158,126188	156,866238	145,096893	159,84263	139,734415	148,382238	137,710796	133,601369	138,490703	136,123084	126,52539	134,103429	131,233949	133,715237	160,637222	162,926821	141,934345	120,413287	114,80855	99,8931506	83,5146299	112,859387	99,6284095
External debt stocks (% of GNI)	DT.DOD.DECT.GN.ZS	74,022002	70,8468559	72,4774028	64,7164615	65,9149492	57,8380647	63,5274041	65,2053732	63,0005844	61,3439794	56,5975836	51,8031552	54,0489551	55,3242443	61,0563906	69,8063649	68,5738524	65,3341225	58,5006003	56,9108653	55,6989183	50,6129774	54,9234497	53,525185
External debt stocks, total (DOD, current US$)	DT.DOD.DECT.CD	6817910000	6800241000	6974801000	7689860000	8251262000	8542690000	8693830000	9614054000	1,0819E+10	1,1379E+10	1,1229E+10	1,0846E+10	1,1912E+10	1,1355E+10	1,2916E+10	1,5491E+10	1,8109E+10	1,9558E+10	1,7922E+10	1,8665E+10	2,0505E+10	2,1381E+10	2,2722E+10	2,2472E+10
Total reserves (includes gold, current US$)	FI.RES.TOTL.CD	615850771	975873234	1036736124	866664132	866047296	923750971	937958414	1544397774	1605270631	1897641403	1978069024	1850076419	2261512479	1811048115	1989226504	2290303363	2945362884	3935738594	4436695951	6773162160	7850771202	8849300109	1,1057E+10	9459270123

Source: World Development Indicators WDI, GFDD, IDS (World Bank)

جدول عدد 10: المؤشرات الإقتصادية التونسية من 2011 إلي 2015

Indicator Name	Indicator Code	2011	2012	2013	2014	2015
Current account balance (% of GDP)	BN.CAB.XOKA.GD.ZS	-7,39074869	-8,2616336	-8,38528838	-9,11825445	-8,94968826
Current account balance (BoP, current US$)	BN.CAB.XOKA.CD	-3385748280	-3721384859	-3878661667	-4340583445	-3849716434
Domestic credit provided by financial sector (% of GDP)	FS.AST.DOMS.GD.ZS	83,1680172	83,3806224	84,7753934	86,4250087	90,2143534
Domestic credit to private sector (% of GDP)	FS.AST.PRVT.GD.ZS	76,494787	76,2609158	76,9491121	78,0911329	79,5993418
Domestic credit to private sector by banks (% of GDP)	FD.AST.PRVT.GD.ZS	72,759374	72,4061887	73,0772201	74,1094697	75,3839324
Exports of goods and services (% of GDP)	NE.EXP.GNFS.ZS	49,3386797	49,3959875	47,7398957	45,5695654	40,7919562
Foreign direct investment, net (BoP, current US$)	BN.KLT.DINV.CD	-432666012	-1554269129	-1058622582	-1024754444	-965678965
GDP growth (annual %)	NY.GDP.MKTP.KD.ZG	-1,91717772	3,9976662	2,99565705	2,86812367	0,99464252
GDP per capita (current US$)	NY.GDP.PCAP.CD	4291,87604	4179,46434	4248,89128	4328,9042	3872,51208
General government final consumption expenditure (% of GDP)	NE.CON.GOVT.ZS	18,0006264	18,2194458	18,6427665	18,7034746	19,381382
Gross domestic savings (% of GDP)	NY.GDS.TOTL.ZS	16,1253609	15,4806018	13,6843758	12,8116957	10,654504
Imports of goods and services (% of GDP)	NE.IMP.GNFS.ZS	56,5556765	58,6087599	57,0554906	56,5519204	51,7807875
Inflation, consumer prices (annual %)	FP.CPI.TOTL.ZG	3,54402935	5,1381171	5,79854462	4,9377353	4,85718228
Labor force, total	SL.TLF.TOTL.IN	3876613	3932100	3978063	4023313	
Population, total	SP.POP.TOTL	10673800	10777500	10886500	10996600	11107800
Short-term debt (% of total external debt)	DT.DOD.DSTC.ZS	21,8594	24,6604	25,6097	25,9582	24,0273
Short-term debt (% of total reserves)	DT.DOD.DSTC.IR.ZS	63,5732946	71,4580215	87,0435079	91,3001263	
Trade (% of GDP)	NE.TRD.GNFS.ZS	105,894356	108,004747	104,795386	102,121486	92,5727437
Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)	SL.UEM.TOTL.ZS	18,2999992	14	13,3000002	13,3000002	
Indicator Name	Indicator Code	2011	2012	2013	2014	2015
Bank credit to bank deposits (%)	GFDD.SI.04	126,6266	129,5764	128,9312	130,7652	
Bank deposits to GDP (%)	GFDD.OI.02	53,93144	53,65276	54,61172	54,13084	
Central bank assets to GDP (%)	GFDD.DI.06	0,1298113	0,4741415	1,008106	0,8936864	
Deposit money bank assets to deposit money bank assets and central bank assets (%)	GFDD.DI.04	99,82262	99,36636	98,67971	98,84815	
Deposit money banks' assets to GDP (%)	GFDD.DI.02	73,0564	74,35413	75,34673	76,69328	
Financial system deposits to GDP (%)	GFDD.DI.08	56,25151	55,98111	56,97857	56,55087	
Private credit by deposit money banks and other financial institutions to GDP (%)	GFDD.DI.12	71,76646	73,10853	74,10207	74,5144	
Private credit by deposit money banks to GDP (%)	GFDD.DI.01	68,29157	69,52132	70,41154	70,78428	
Indicator Name	Indicator Code	2011	2012	2013	2014	2015
Concessional debt (% of total external debt)	DT.DOD.ALLC.ZS	21,9764	20,3091	21,2606	21,0488	20,8156
External debt stocks (% of exports of goods, services and primary income)	DT.DOD.DECT.EX.ZS	98,6569682	111,774051	113,984898	119,31599	152,611777
External debt stocks (% of GNI)	DT.DOD.DECT.GN.ZS	51,8710273	58,5574483	58,0647687	57,4410931	65,5661096
External debt stocks, total (DOD, current US$)	DT.DOD.DECT.CD	2,2642E+10	2,5261E+10	2,5661E+10	2,6372E+10	2,7363E+10
Total reserves (includes gold, current US$)	FI.RES.TOTL.CD	7453549953	8357241433	7287446746	7235103535	

Source: World Development Indicators WDI, GFDD, IDS (World Bank)

جدول عدد 11: مؤشرات الحوكمة و الفساد المالي في تونس من 1996 إلي 2015

Country Name	Country Code	Indicator Name	Indicator Code	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Tunisia	TUN	Control of Corruption: Estimate	CC.EST	-0,22141337	-0,03078394	-0,02804925	0,55066991	0,32289085	0,23952512	-0,08522088	-0,07007015	-0,10491664	-0,17926712	-0,10892344	-0,14870587	-0,16836089	-0,14118266	-0,13509792	-0,09328756	-0,11067709
Tunisia	TUN	Control of Corruption: Percentile Rank	CC.PER.RNK	49,2682915	57,5609741	59,0243912	72,1951218	66,3414612	61,9512177	54,6341476	57,0731697	56,3106804	53,3980598	56,9377975	54,7619057	55,9241714	54,9763031	54,9763031	55,7692299	55,2884598
Tunisia	TUN	Government Effectiveness: Estimate	GE.EST	0,40997872	0,55295479	0,5238108	0,62550271	0,55481845	0,47632179	0,42226726	0,58255678	0,471073	0,32132807	0,4031682	0,23937374	0,02900185	-0,04403381	-0,07019523	-0,11820782	-0,10389267
Tunisia	TUN	Government Effectiveness: Percentile Rank	GE.PER.RNK	66,8292694	72,68293	71,2195129	73,6585388	71,2195129	70,2439041	65,8536606	71,7073135	68,9320374	66,0194168	65,5502396	63,1578941	55,9241714	53,5545006	51,6587677	48,0769234	49,0384598
Tunisia	TUN	Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Estimate	PV.EST	0,15517725	0,19951764	0,27451	0,07311083	0,30362889	0,13626227	0,04494391	0,23767968	0,18843262	0,11989875	0,05803595	-0,04040528	-0,36883897	-0,74212247	-0,9306826	-0,85349864	-0,86701125
Tunisia	TUN	Political Stability and Absence of Violence/Terrorism: Percentile Rank	PV.PER.RNK	49,7584534	52,6570053	56,52174	45,4106293	56,0386467	50,2415466	47,3429947	53,623188	50,2415466	49,0384598	47,393364	44,0758286	34,5971565	22,2748814	18,4834118	18,0952377	19,0476189
Tunisia	TUN	Regulatory Quality: Estimate	RQ.EST	0,01237855	-0,08033845	-0,06224121	-0,15475383	0,00259368	-0,07515376	-0,10906137	0,11601212	0,05337048	0,07352998	0,00271499	-0,01942638	-0,19117258	-0,19193891	-0,33063319	-0,38609871	-0,39445943
Tunisia	TUN	Regulatory Quality: Percentile Rank	RQ.PER.RNK	52,9411774	50,4901962	51,9607849	48,0392151	53,9215698	51,4705887	51,9607849	55,3921585	55,3398056	54,8543701	53,1100464	53,1100464	46,4454994	45,9715652	40,7582932	38,4615402	38,9423065
Tunisia	TUN	Rule of Law: Estimate	RL.EST	-0,20213464	-0,14502558	-0,15063486	-0,03917772	-0,08628968	0,1451508	0,09858098	0,19714564	0,1699381	0,14247204	0,19965887	0,12214778	-0,13645561	-0,14670461	-0,20758748	-0,13305685	-0,05256331
Tunisia	TUN	Rule of Law: Percentile Rank	RL.PER.RNK	45,9330139	46,8899536	47,3684196	50,7177048	49,7607651	58,3732071	55,9808617	57,8947372	58,3732071	57,6923065	60,6635056	59,715641	51,1737099	51,1737099	48,8262901	52,8846169	56,25
Tunisia	TUN	Voice and Accountability: Estimate	VA.EST	-0,44915891	-0,66342127	-0,65803772	-0,90564334	-0,93666512	-0,88818526	-0,96926045	-1,23168802	-1,32051384	-1,28844607	-1,31397355	-1,37419534	-0,39265212	-0,21409288	-0,12101254	0,15788782	0,19214286
Tunisia	TUN	Voice and Accountability: Percentile Rank	VA.PER.RNK	35,0961533	29,3269234	27,8846149	22,5961533	22,1153851	22,1153851	20,6730766	12,5	9,61538506	11,0576925	9,9526062	9,9526062	34,7417831	42,7230034	44,6009407	54,187191	54,6798019

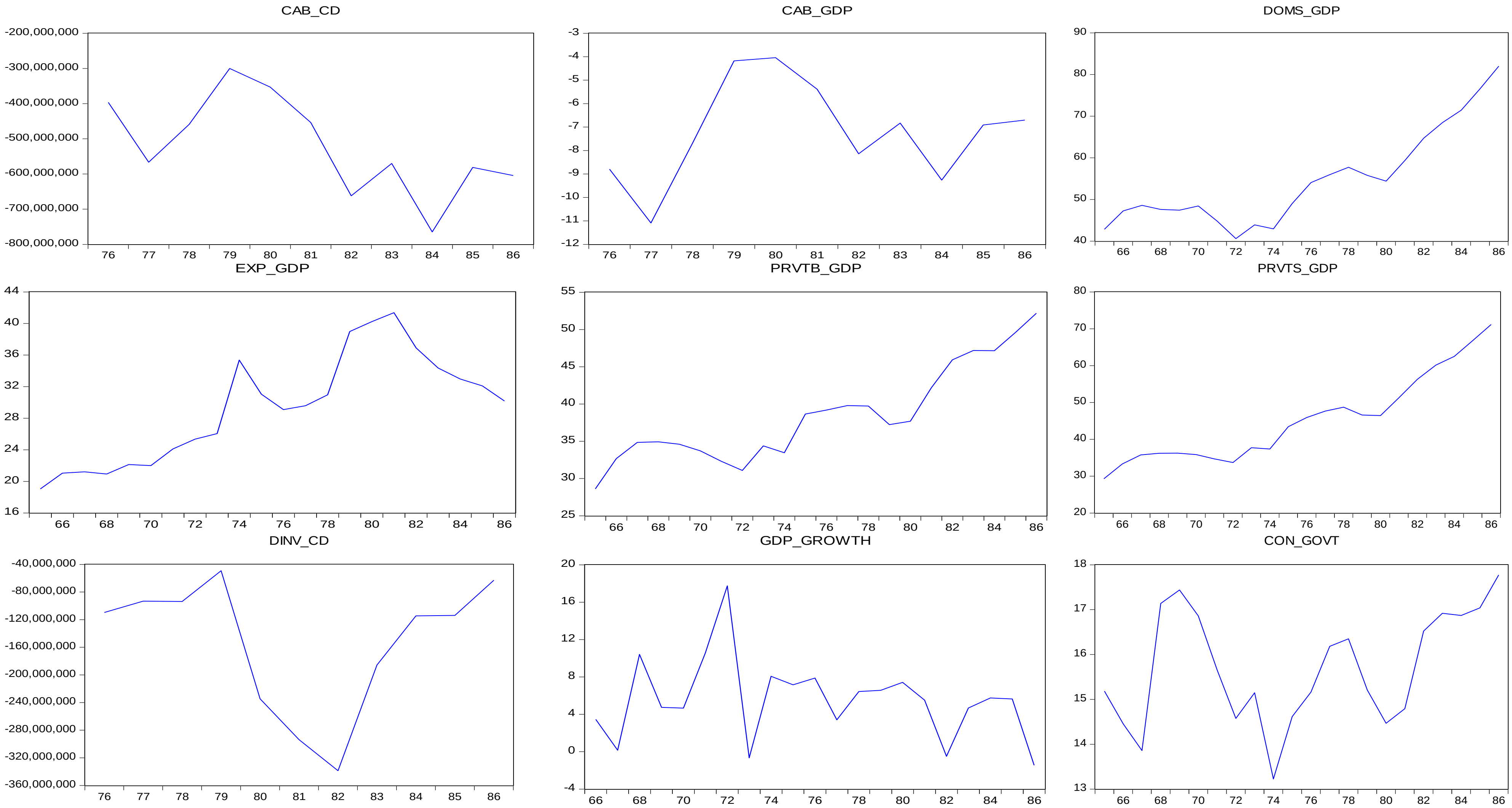
Source: World Governance Indicators WGI (World Bank)

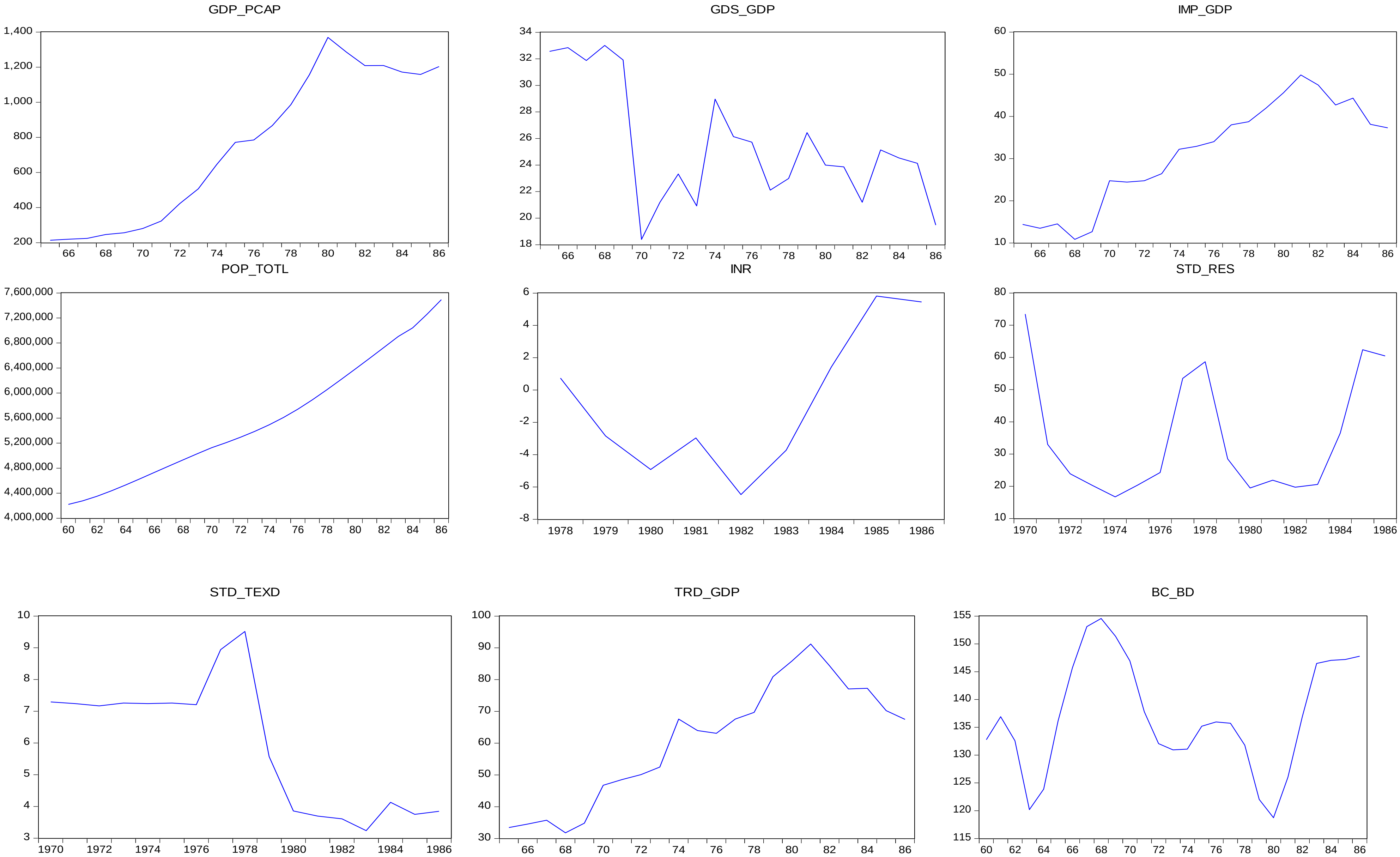
جدول عدد 12: مؤشرات التحرر من الفساد و التحرر الإقتصادي بتونس من 1995 إلي 2016

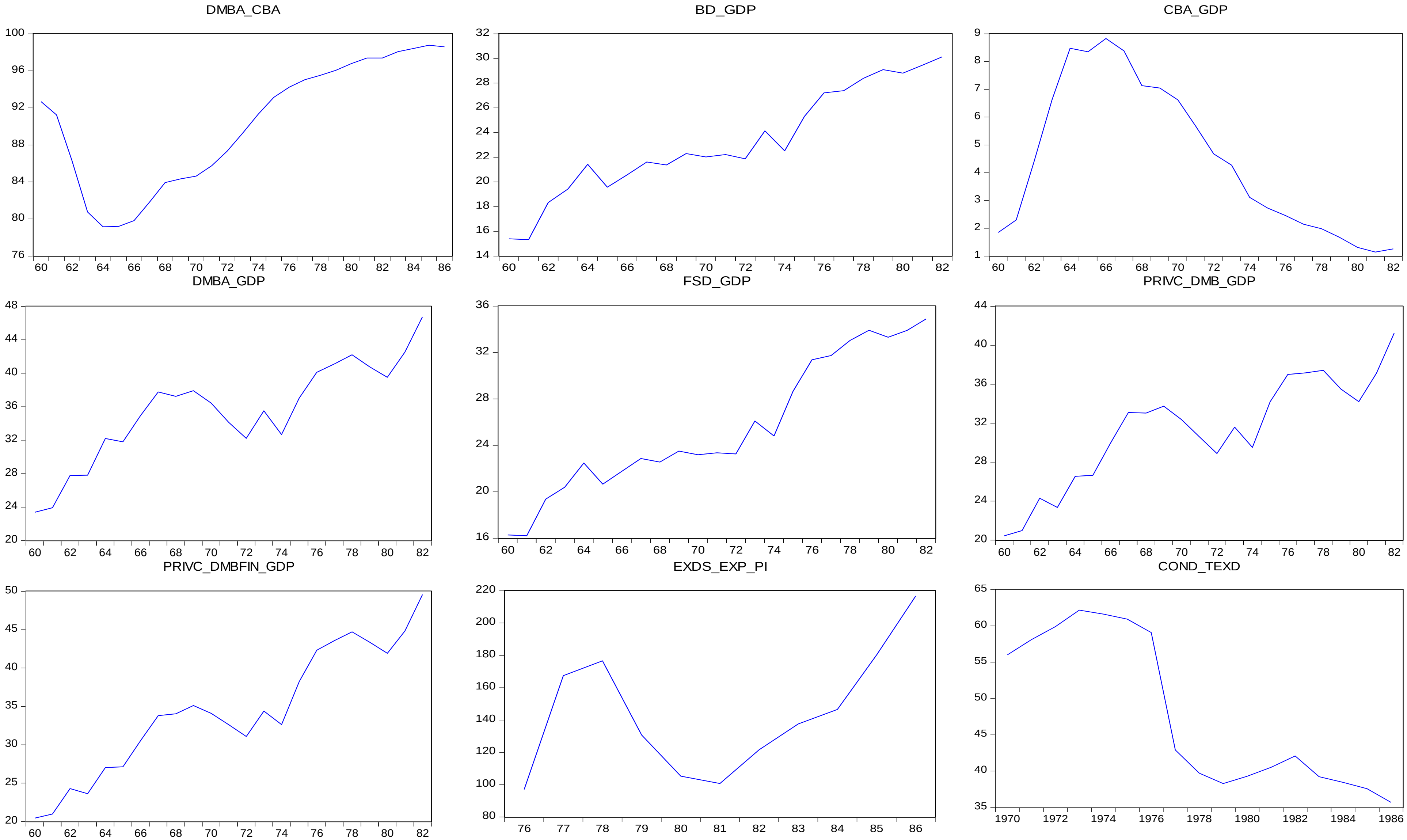
Country	INDEX YEAR	OVERALL SCORE	PROPERTY RIGHTS	FREEDOM FROM CORRUPTION	FISCAL FREEDOM	GOVERNMENT SPENDING	BUSINESS FREEDOM	LABOR FREEDOM	MONETARY FREEDOM	TRADE FREEDOM	INVESTMENT FREEDOM	FINANCIAL FREEDOM
Tunisia	2016	57.6	40.0	40.0	74.0	73.4	81.3	64.0	75.6	62.2	35.0	30.0
Tunisia	2015	57.7	40.0	41.0	74.3	70.8	81.2	69.1	74.8	61.2	35.0	30.0
Tunisia	2014	57.3	40.0	39.2	74.3	63.8	80.7	72.6	75.9	61.8	35.0	30.0
Tunisia	2013	57.0	40.0	38.0	74.5	63.7	82.8	70.1	77.8	58.1	35.0	30.0
Tunisia	2012	58.6	40.0	43.0	74.8	71.5	82.9	74.1	76.9	58.1	35.0	30.0
Tunisia	2011	58.5	50.0	42.0	73.7	77.6	80.2	65.7	77.3	53.5	35.0	30.0
Tunisia	2010	58.9	50.0	44.0	74.4	78.5	80.2	67.4	76.5	53.5	35.0	30.0
Tunisia	2009	58.0	50.0	42.0	76.5	78.3	81.6	60.1	78.4	53.0	30.0	30.0
Tunisia	2008	60.1	50.0	46.0	76.4	77.1	80.1	62.3	77.6	71.8	30.0	30.0
Tunisia	2007	60.3	50.0	49.0	73.3	78.5	78.9	61.0	80.1	71.8	30.0	30.0
Tunisia	2006	57.5	50.0	50.0	73.3	77.8	80.3	61.7	83.5	38.6	30.0	30.0
Tunisia	2005	55.4	50.0	49.0	70.9	76.8	70.0	62.7	84.7	30.2	30.0	30.0
Tunisia	2004	58.4	50.0	48.0	70.8	69.3	70.0	N/A	84.9	32.4	50.0	50.0
Tunisia	2003	58.1	50.0	53.0	68.8	67.9	70.0	N/A	85.4	27.4	50.0	50.0
Tunisia	2002	60.2	50.0	52.0	68.8	69.3	70.0	N/A	84.3	27.2	70.0	50.0
Tunisia	2001	60.8	50.0	50.0	68.7	58.9	70.0	N/A	84.2	45.2	70.0	50.0
Tunisia	2000	61.3	50.0	50.0	69.3	71.2	70.0	N/A	83.5	38.2	70.0	50.0
Tunisia	1999	61.1	50.0	50.0	69.2	62.0	70.0	N/A	82.5	46.6	70.0	50.0
Tunisia	1998	63.9	50.0	50.0	69.3	64.3	85.0	N/A	81.7	35.0	70.0	70.0
Tunisia	1997	63.8	50.0	50.0	68.8	65.7	85.0	N/A	80.0	35.0	70.0	70.0
Tunisia	1996	63.9	50.0	50.0	69.5	64.3	85.0	N/A	81.4	35.0	70.0	70.0
Tunisia	1995	63.4	50.0	50.0	69.7	69.1	85.0	N/A	81.1	45.4	70.0	50.0

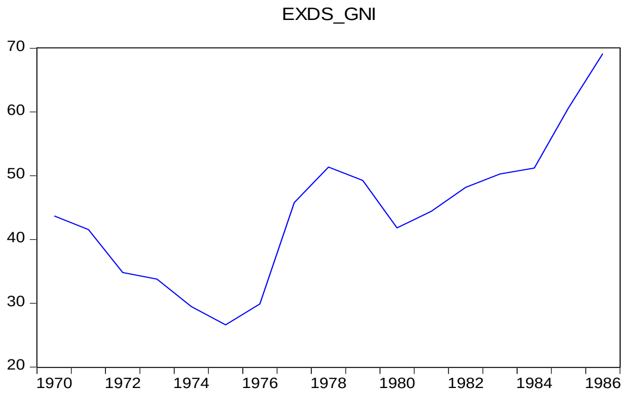
Source: The Heritage Foundation (Index of Economic Freedom)

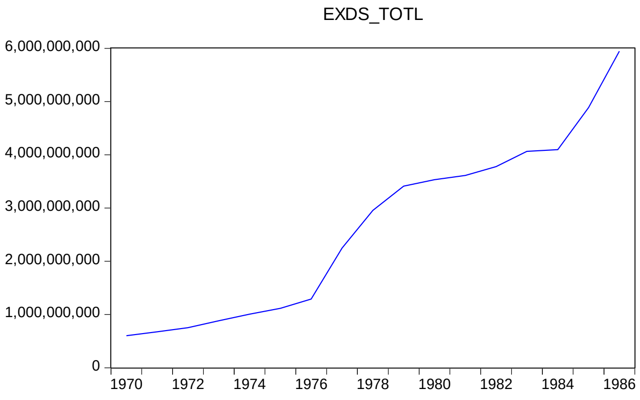
رسم بياني عدد 1: المؤشرات الإقتصادية التونسية (1960-1986)

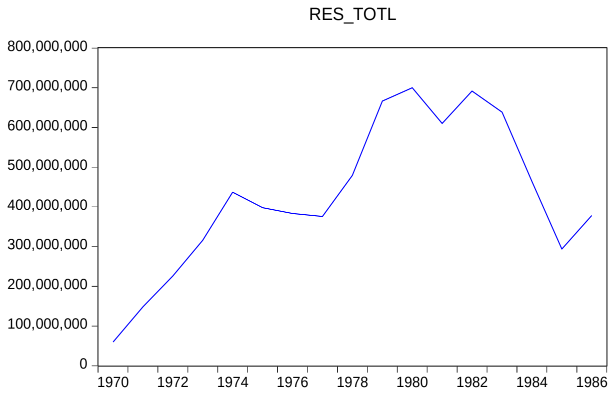



GDP_PCAP
1,400
1,200
1,000
800
600
400
200
66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
GDS_GDP
34
32
30
28
26
24
22
20
18
66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
IMP_GDP
60
50
40
30
20
10
66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
POP_TOTL
7,600,000
7,200,000
6,800,000
6,400,000
6,000,000
5,600,000
5,200,000
4,800,000
4,400,000
4,000,000
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
INR
6
4
2
0
-2
-4
-6
-8
1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986
STD_RES
80
70
60
50
40
30
20
10
1970 1972 1974 1976 1978 1980 1982 1984 1986
STD_TEXD
10
9
8
7
6
5
4
3
1970 1972 1974 1976 1978 1980 1982 1984 1986
TRD_GDP
100
90
80
70
60
50
40
30
66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
BC_BD
155
150
145
140
135
130
125
120
115
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86

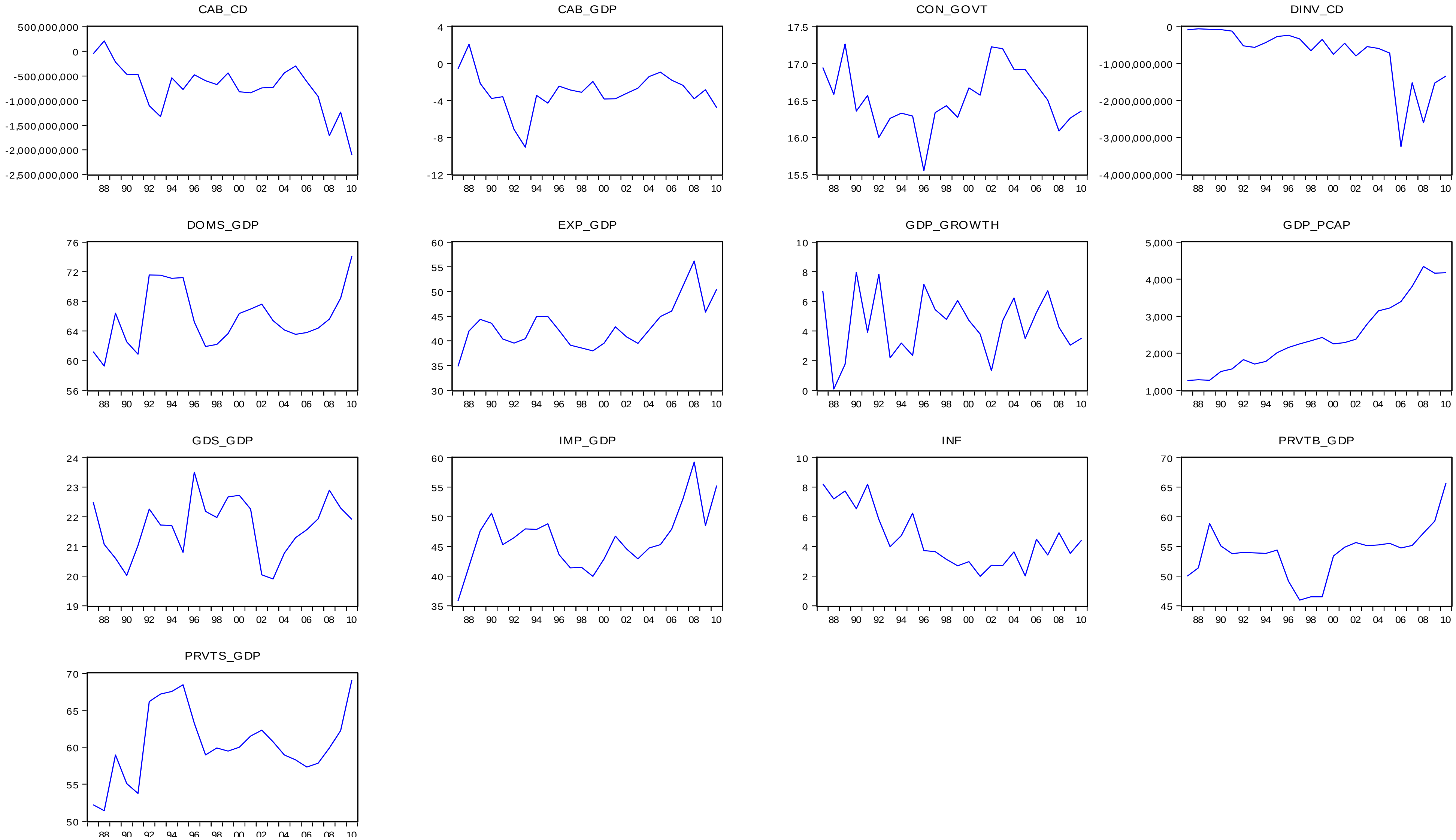

DMBA_CBA
100
96
92
88
84
80
76
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82 84 86
BD_GDP
32
30
28
26
24
22
20
18
16
14
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
CBA_GDP
9
8
7
6
5
4
3
2
1
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
DMBA_GDP
48
44
40
36
32
28
24
20
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
FSD_GDP
36
32
28
24
20
16
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
PRIVC_DMB_GDP
44
40
36
32
28
24
20
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
PRIVC_DMBFIN_GDP
50
45
40
35
30
25
20
60 62 64 66 68 70 72 74 76 78 80 82
EXDS_EXP_PI
220
200
180
160
140
120
100
80
76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86
COND_TEXD
65
60
55
50
45
40
35
1970 1972 1974 1976 1978 1980 1982 1984 1986

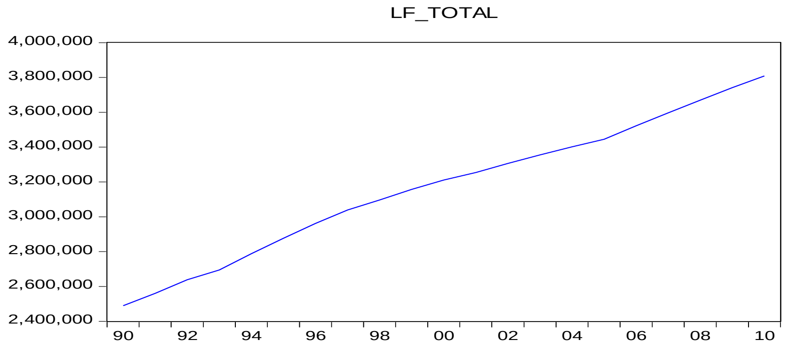

EXDS_GNI
70
60
50
40
30
20
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986

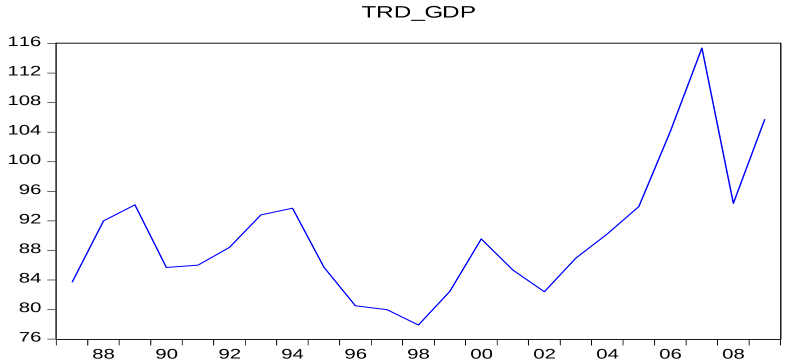

EXDS_TOTL
6,000,000,000
5,000,000,000
4,000,000,000
3,000,000,000
2,000,000,000
1,000,000,000
0
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986

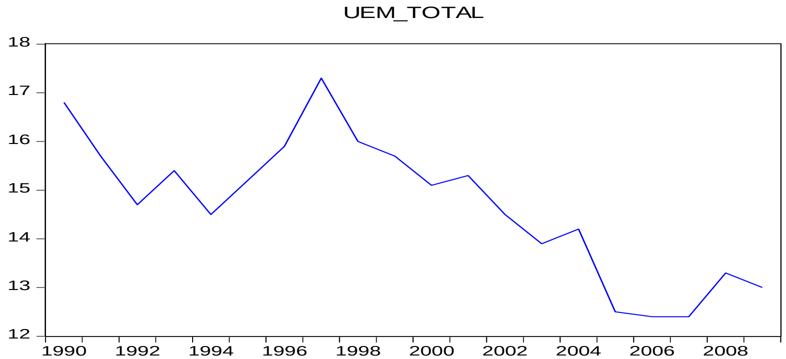

RES_TOTL
800,000,000
700,000,000
600,000,000
500,000,000
400,000,000
300,000,000
200,000,000
100,000,000
0
1970
1972
1974
1976
1978
1980
1982
1984
1986

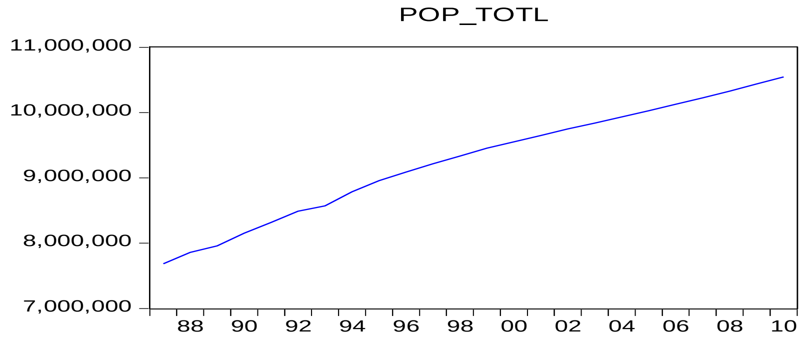
رسم بياني عدد 2: المؤشرات الإقتصادية التونسية (2010-1987)

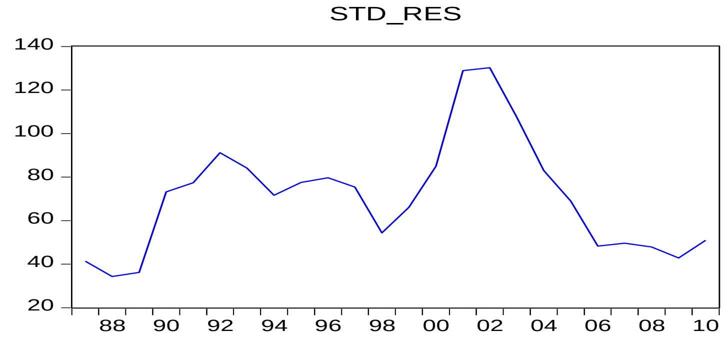


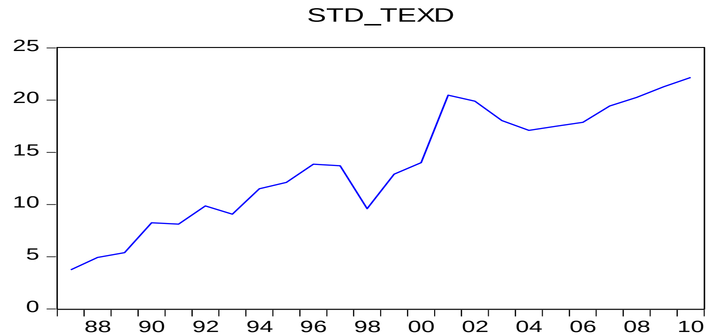

LF_TOTAL
4,000,000
3,800,000
3,600,000
3,400,000
3,200,000
3,000,000
2,800,000
2,600,000
2,400,000
90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

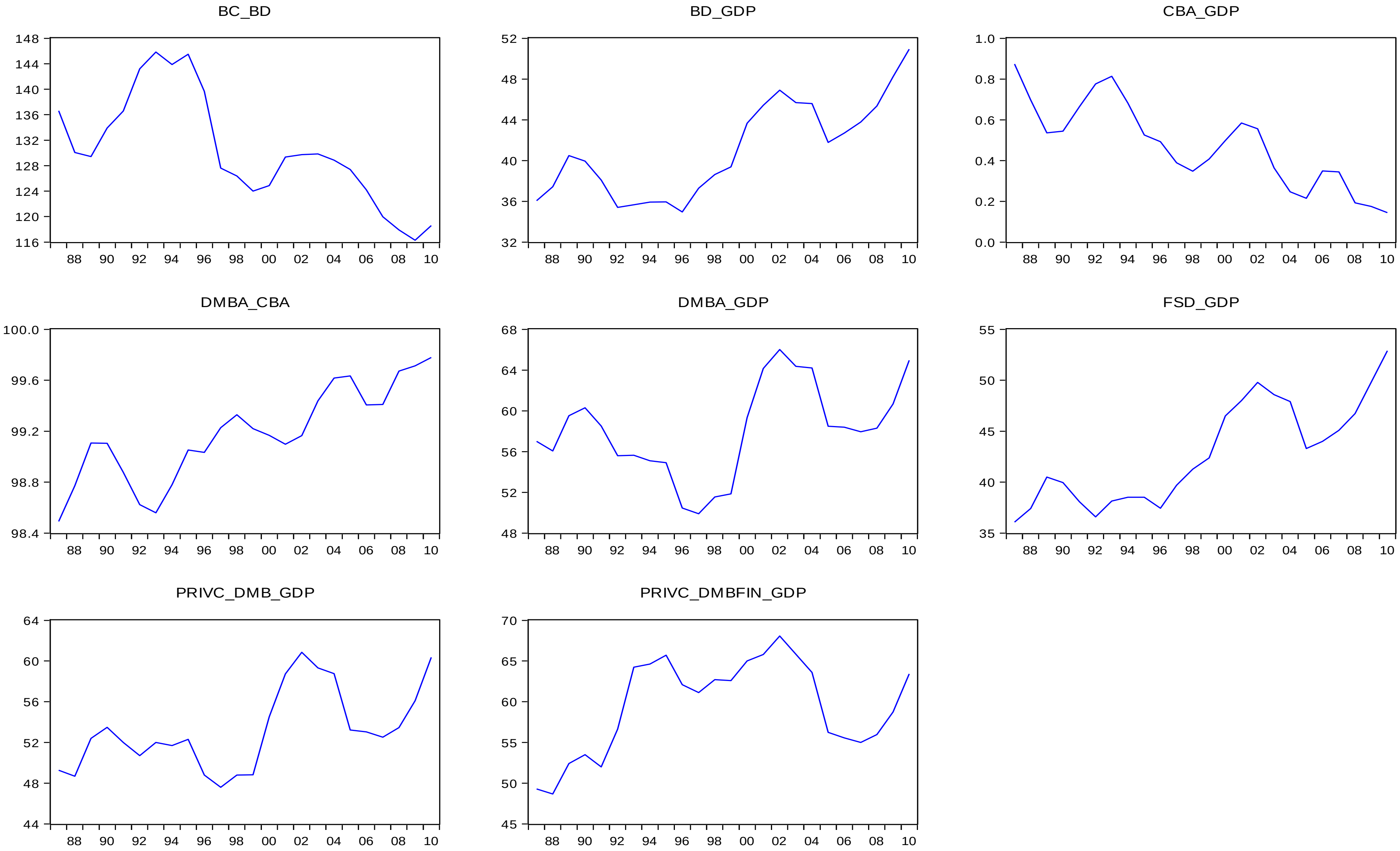

TRD_GDP
116
112
108
104
100
96
92
88
84
80
76
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08

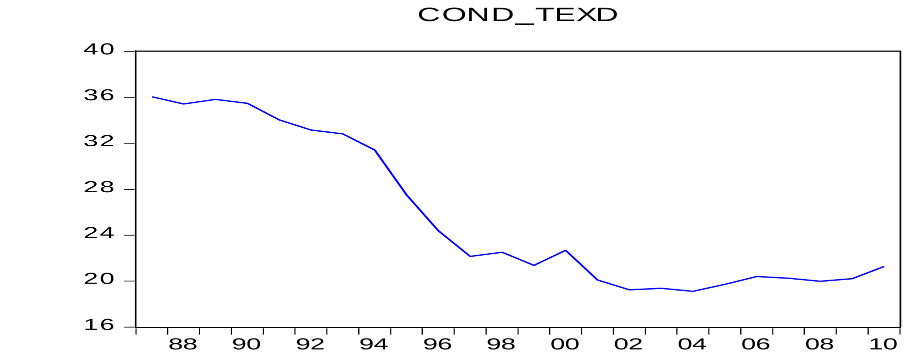

UEM_TOTAL
18
17
16
15
14
13
12
1990 1992 1994 1996 1998 2000 2002 2004 2006 2008

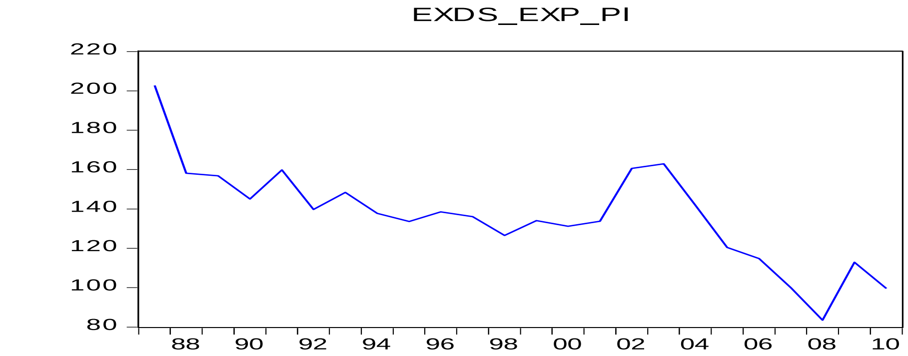

POP_TOTL
11,000,000
10,000,000
9,000,000
8,000,000
7,000,000
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

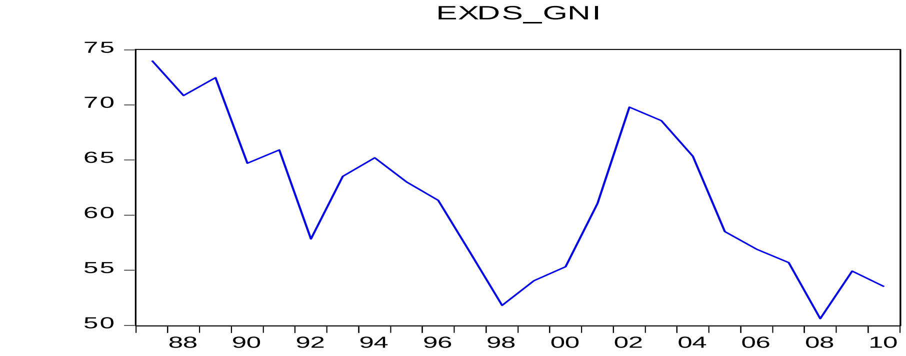

STD_RES
140
120
100
80
60
40
20
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

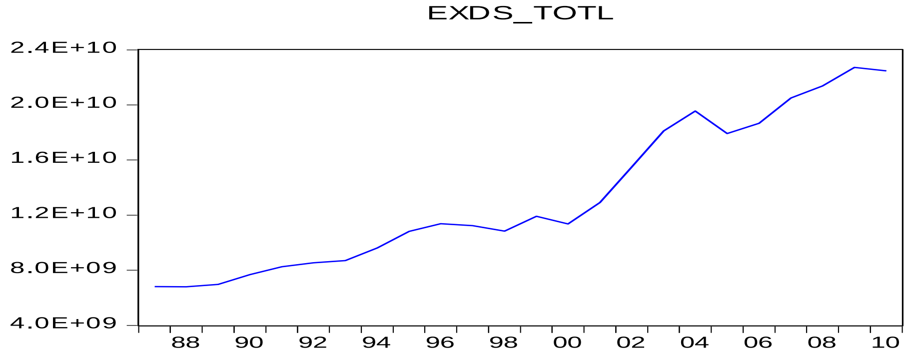

STD_TEXD
25
20
15
10
5
0
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

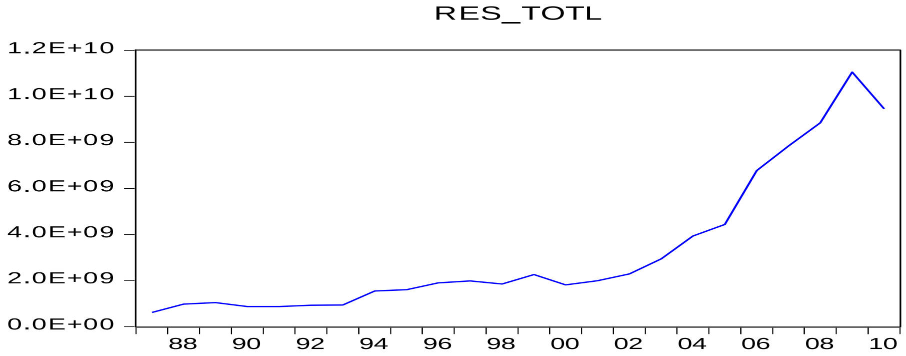

BC_BD
148
144
140
136
132
128
124
120
116
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
BD_GDP
52
48
44
40
36
32
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
CBA_GDP
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
0.0
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
DMBA_CBA
100.0
99.6
99.2
98.8
98.4
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
DMBA_GDP
68
64
60
56
52
48
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
FSD_GDP
55
50
45
40
35
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
PRIVC_DMB_GDP
64
60
56
52
48
44
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10
PRIVC_DMBFIN_GDP
70
65
60
55
50
45
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10


COND_TEXD
40
36
32
28
24
20
16
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

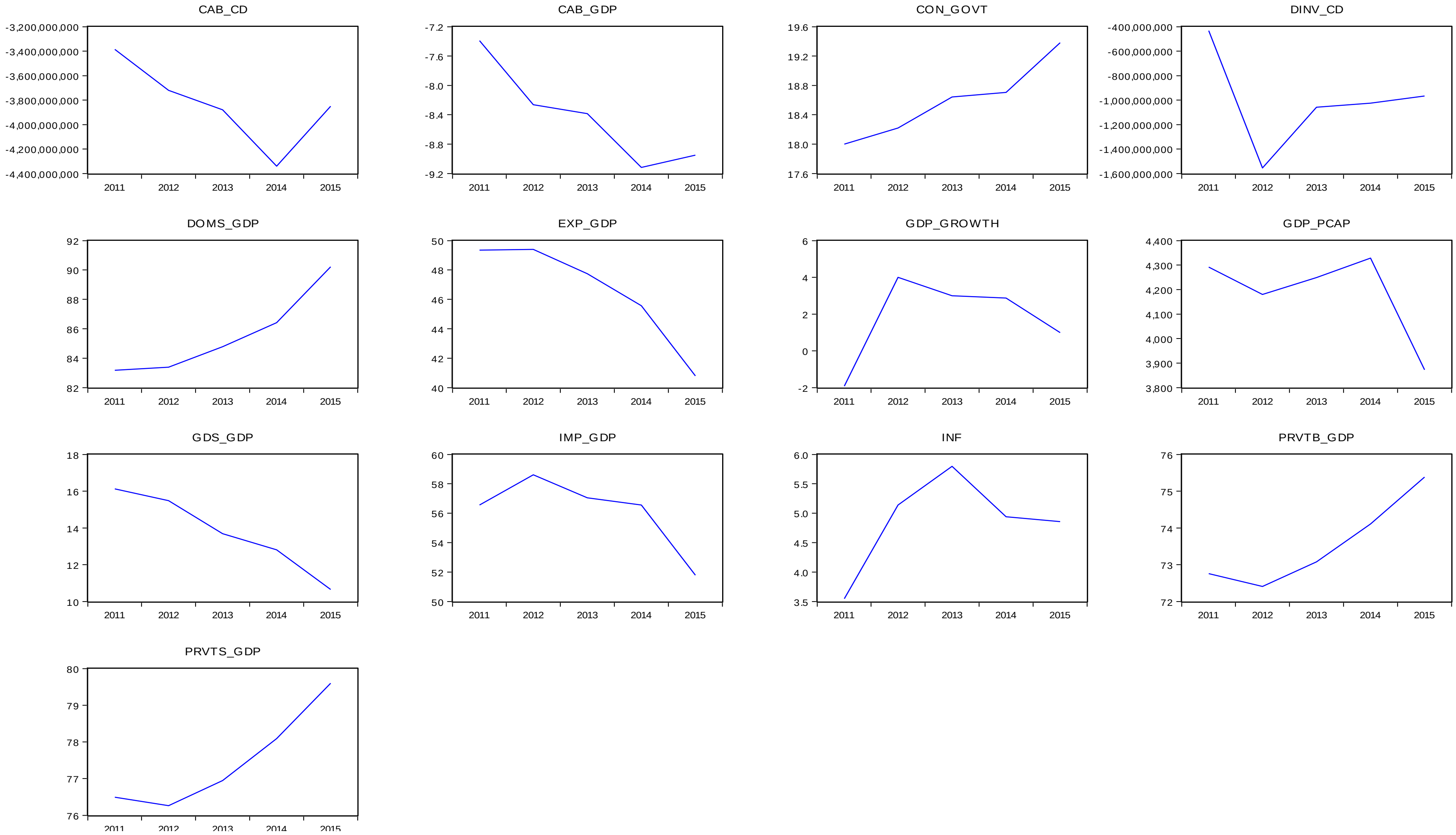

EXDS_EXP_PI
220
200
180
160
140
120
100
80
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

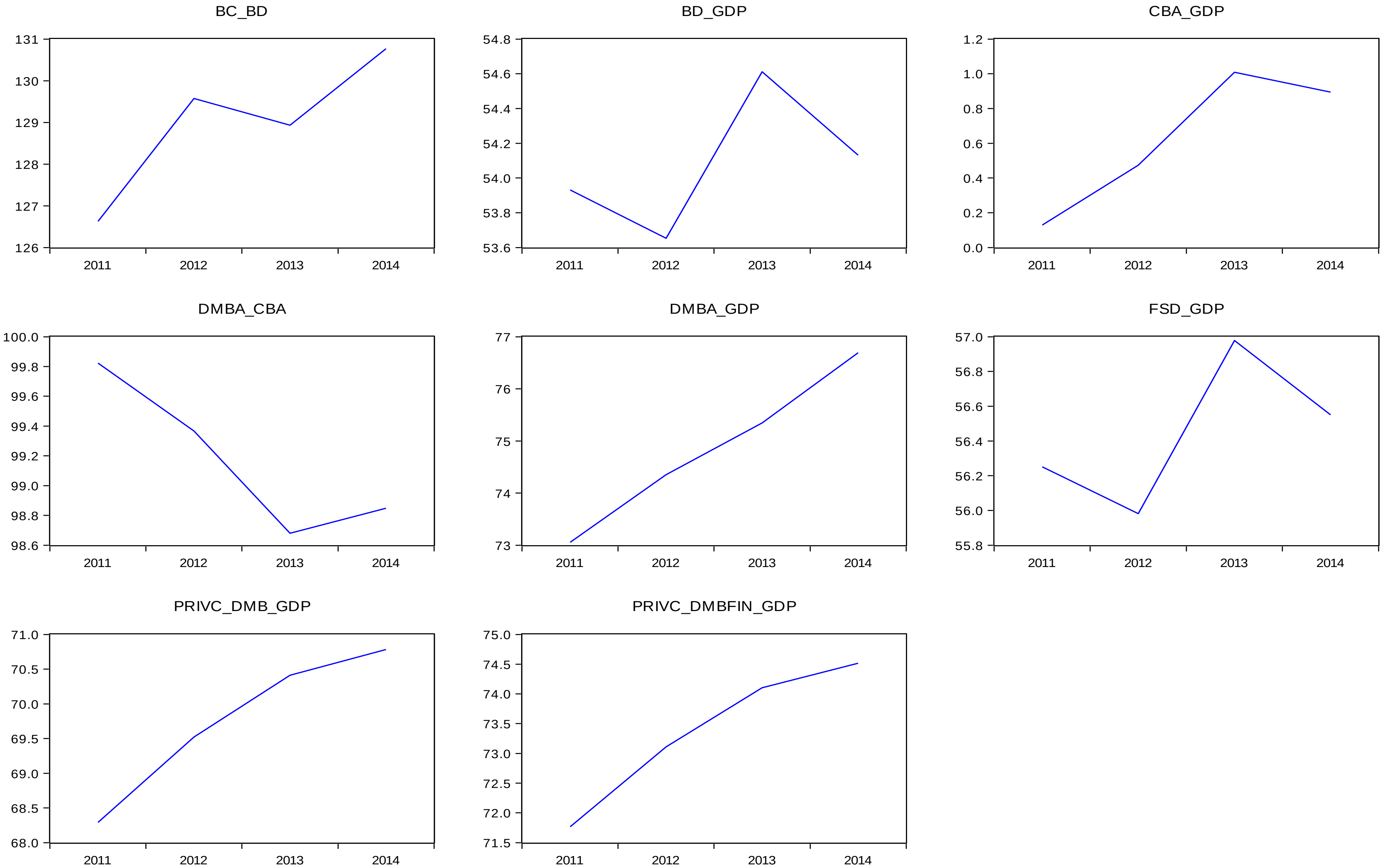

EXDS_GNI
75
70
65
60
55
50
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

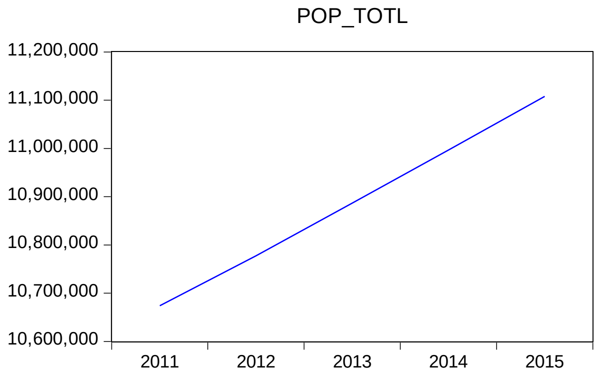

EXDS_TOTL
2.4E+10
2.0E+10
1.6E+10
1.2E+10
8.0E+09
4.0E+09
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

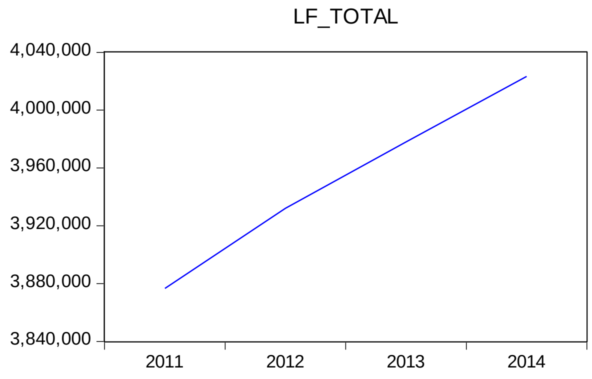

RES_TOTL
1.2E+10
1.0E+10
8.0E+09
6.0E+09
4.0E+09
2.0E+09
0.0E+00
88 90 92 94 96 98 00 02 04 06 08 10

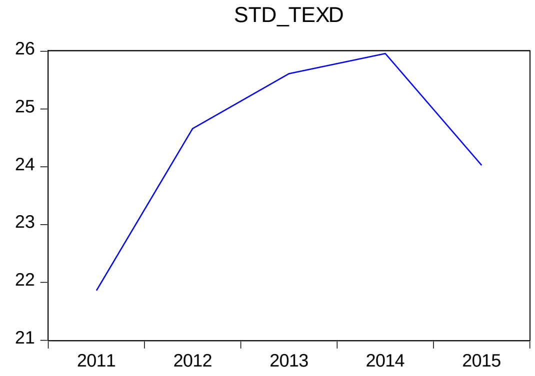
رسم بياني عدد 3: المؤشرات الإقتصادية التونسية (2015-2011)

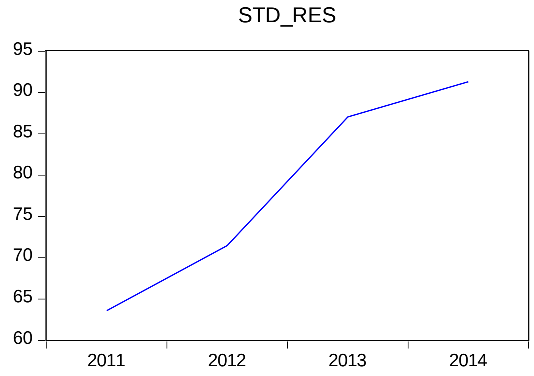


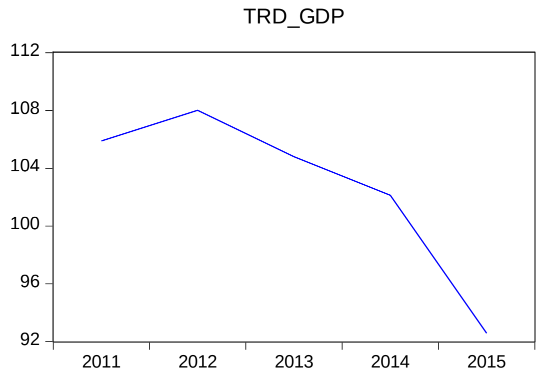

BC_BD
131
130
129
128
127
126
2011
2012
2013
2014
BD_GDP
54.8
54.6
54.4
54.2
54.0
53.8
53.6
2011
2012
2013
2014
CBA_GDP
1.2
1.0
0.8
0.6
0.4
0.2
0.0
2011
2012
2013
2014
DMBA_CBA
100.0
99.8
99.6
99.4
99.2
99.0
98.8
98.6
2011
2012
2013
2014
DMBA_GDP
77
76
75
74
73
2011
2012
2013
2014
FSD_GDP
57.0
56.8
56.6
56.4
56.2
56.0
55.8
2011
2012
2013
2014
PRIVC_DMB_GDP
71.0
70.5
70.0
69.5
69.0
68.5
68.0
2011
2012
2013
2014
PRIVC_DMBFIN_GDP
75.0
74.5
74.0
73.5
73.0
72.5
72.0
71.5
2011
2012
2013
2014

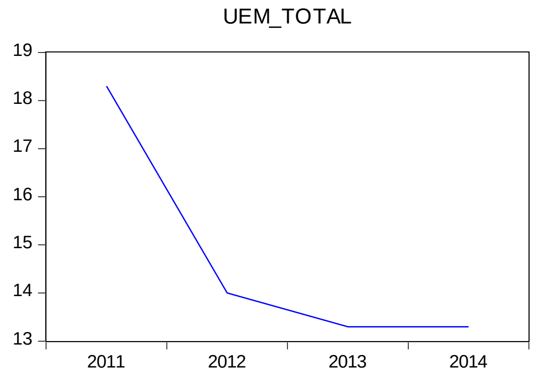

POP_TOTL
11,200,000
11,100,000
11,000,000
10,900,000
10,800,000
10,700,000
10,600,000
2011
2012
2013
2014
2015

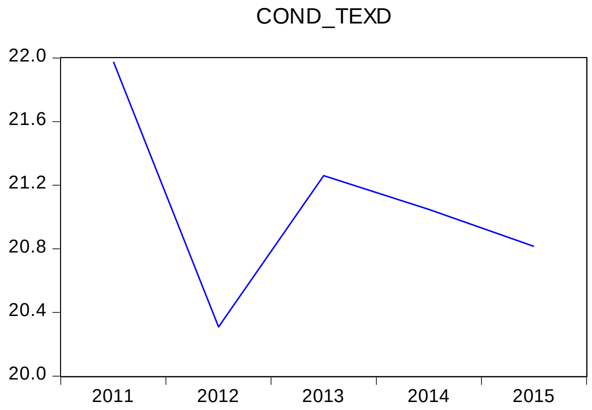

LF_TOTAL
4,040,000
4,000,000
3,960,000
3,920,000
3,880,000
3,840,000
2011
2012
2013
2014

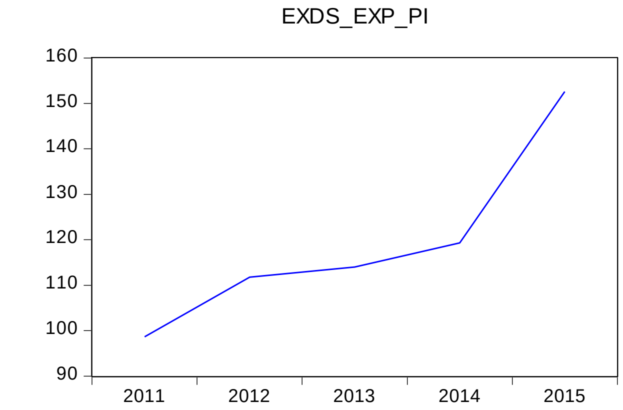

STD_TEXD
26
25
24
23
22
21
2011
2012
2013
2014
2015

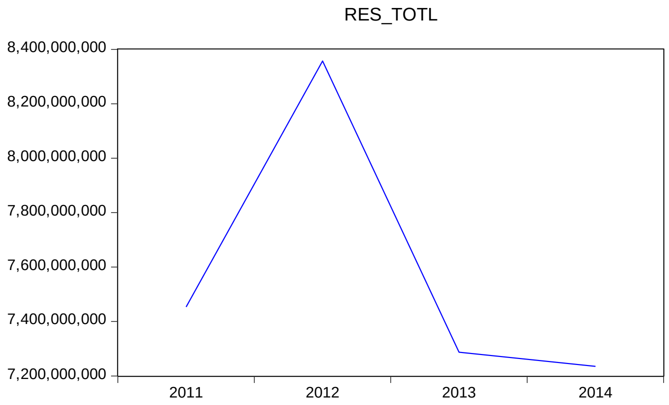

STD_RES
95
90
85
80
75
70
65
60
2011
2012
2013
2014

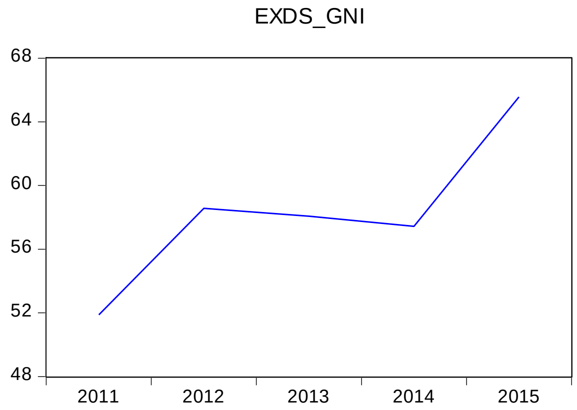

TRD_GDP
112
108
104
100
96
92
2011
2012
2013
2014
2015

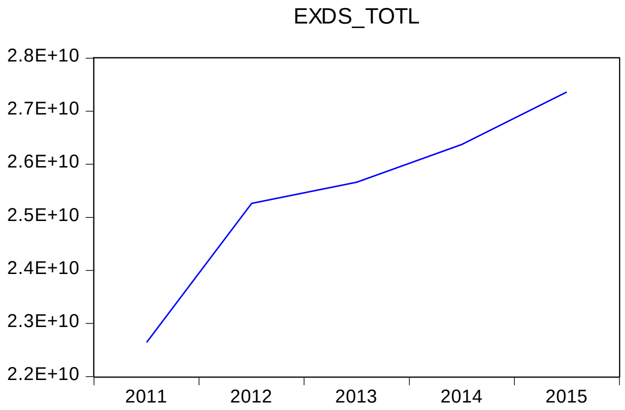

UEM_TOTAL
19
18
17
16
15
14
13
2011
2012
2013
2014


COND_TEXD
22.0
21.6
21.2
20.8
20.4
20.0
2011
2012
2013
2014
2015

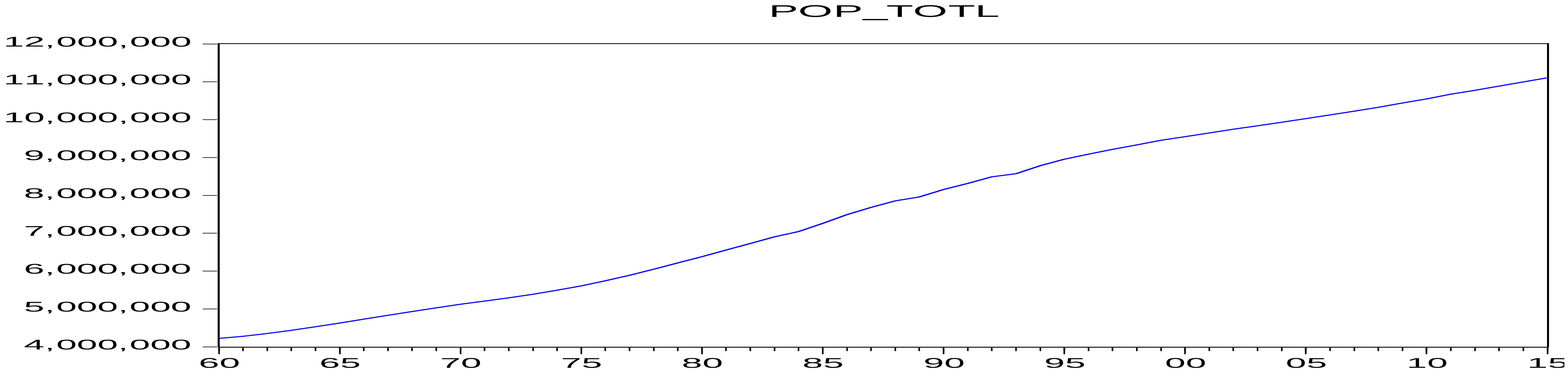

EXDS_EXP_PI
160
150
140
130
120
110
100
90
2011
2012
2013
2014
2015

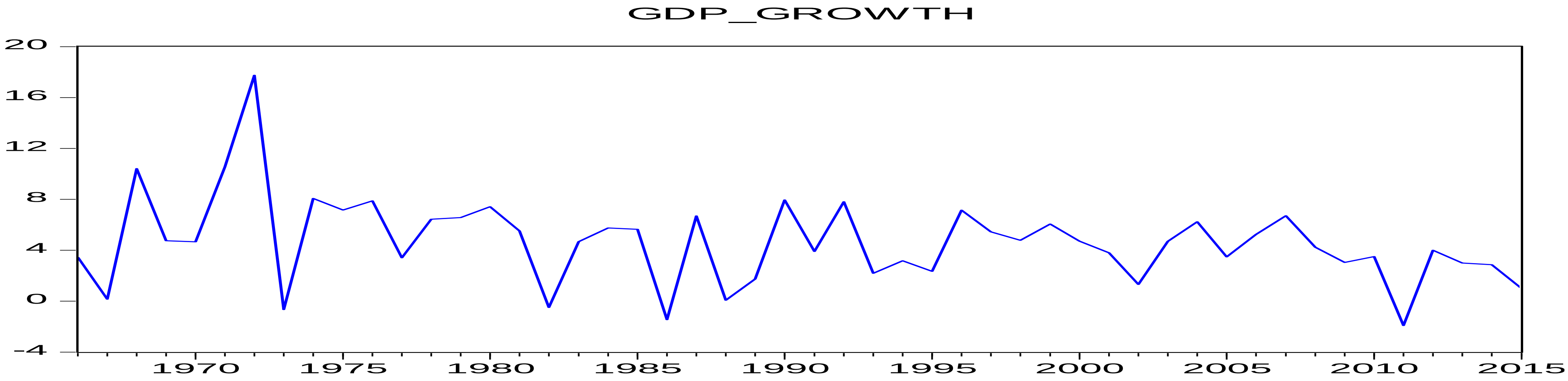

RES_TOTL
8,400,000,000
8,200,000,000
8,000,000,000
7,800,000,000
7,600,000,000
7,400,000,000
7,200,000,000
2011
2012
2013
2014

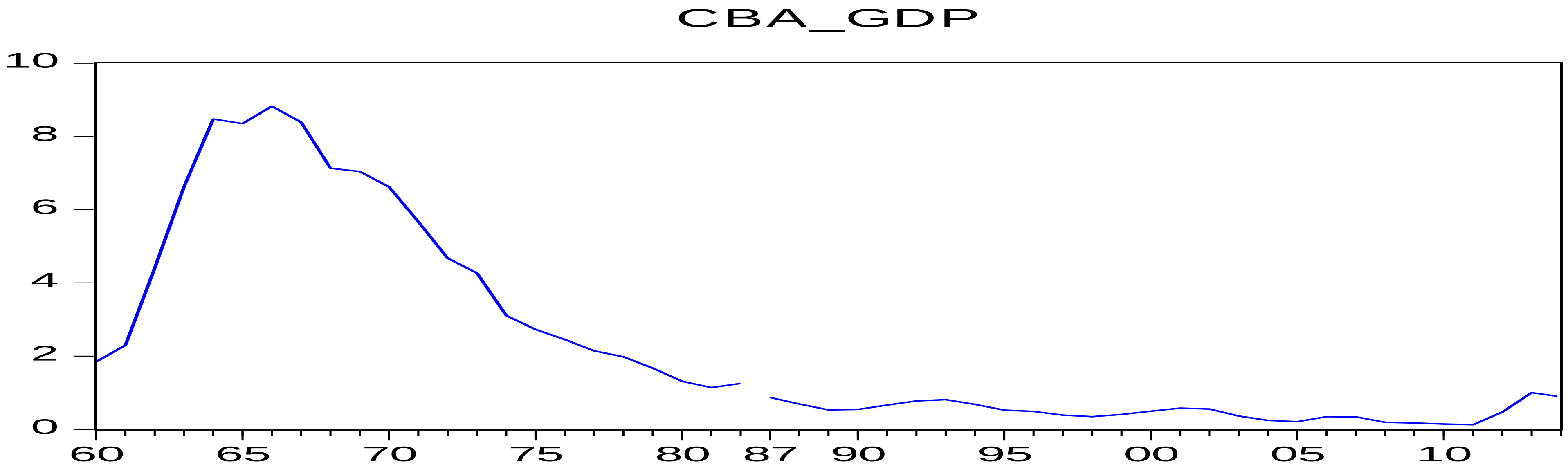

EXDS_GNI
68
64
60
56
52
48
2011
2012
2013
2014
2015

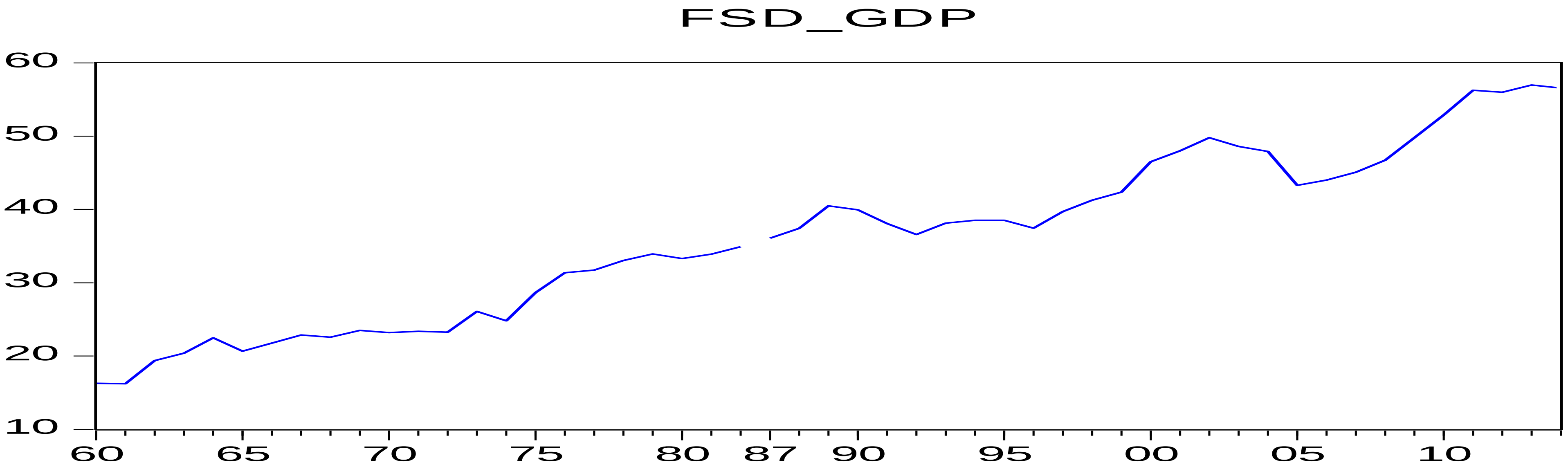

EXDS_TOTL
2.8E+10
2.7E+10
2.6E+10
2.5E+10
2.4E+10
2.3E+10
2.2E+10
2011
2012
2013
2014
2015

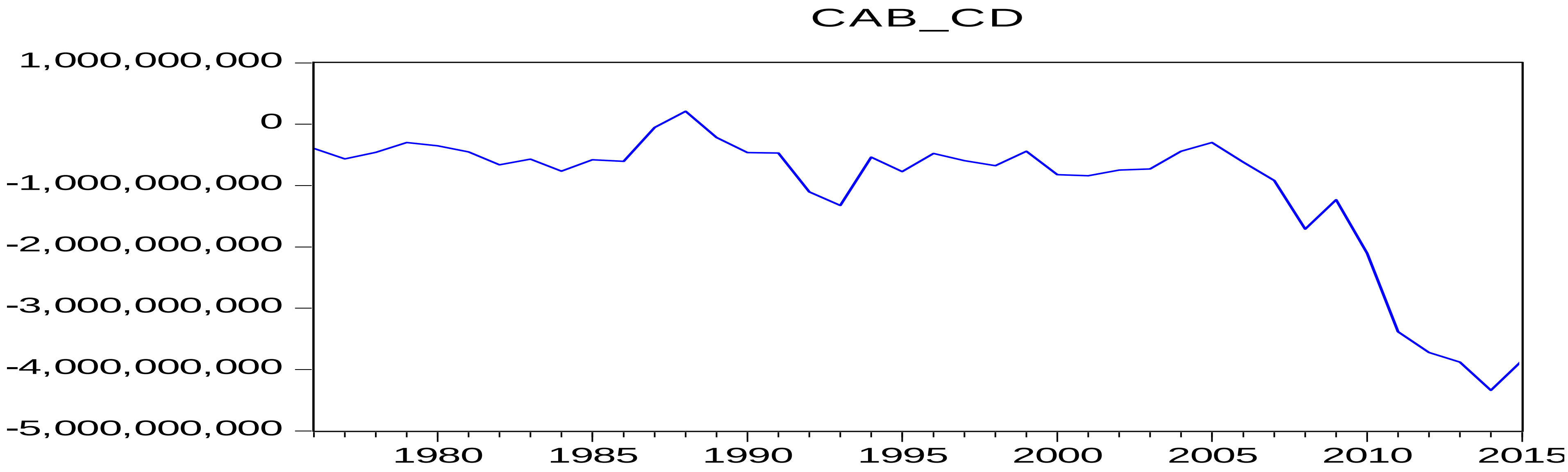
<u>رسم بياني عدد 4:</u> المؤشرات الإقتصادية التونسية (1960-2015)

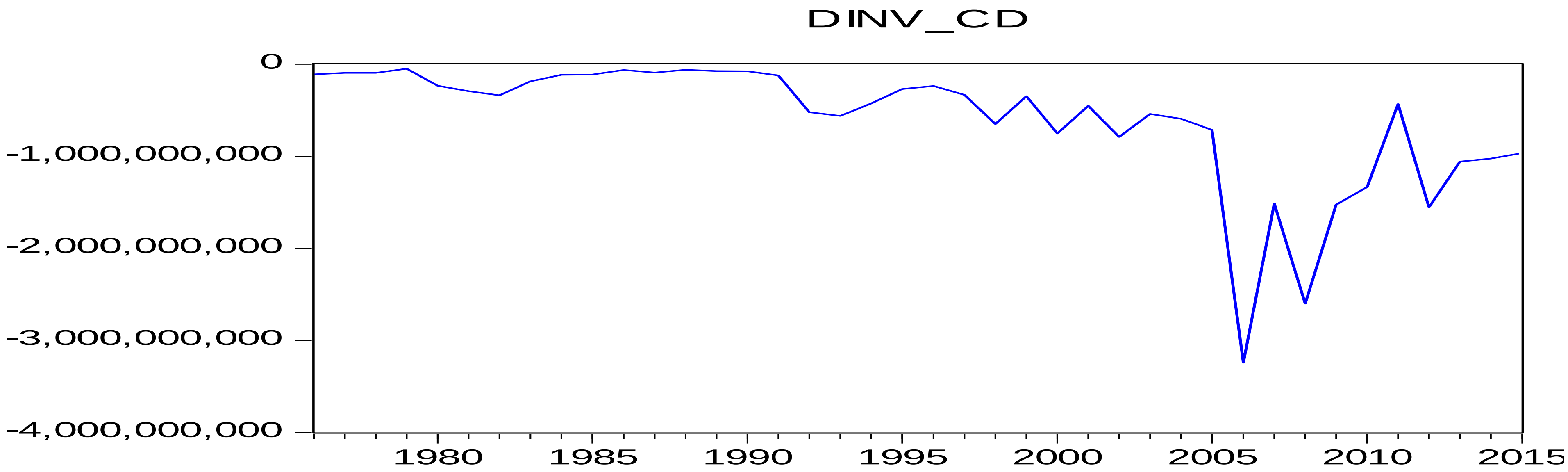


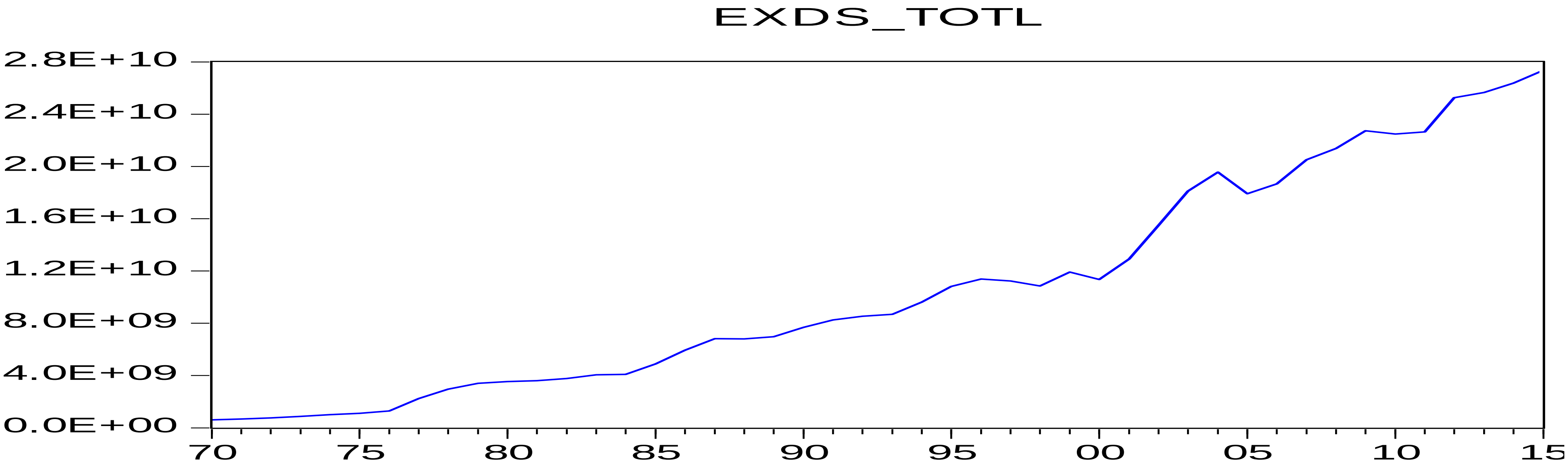


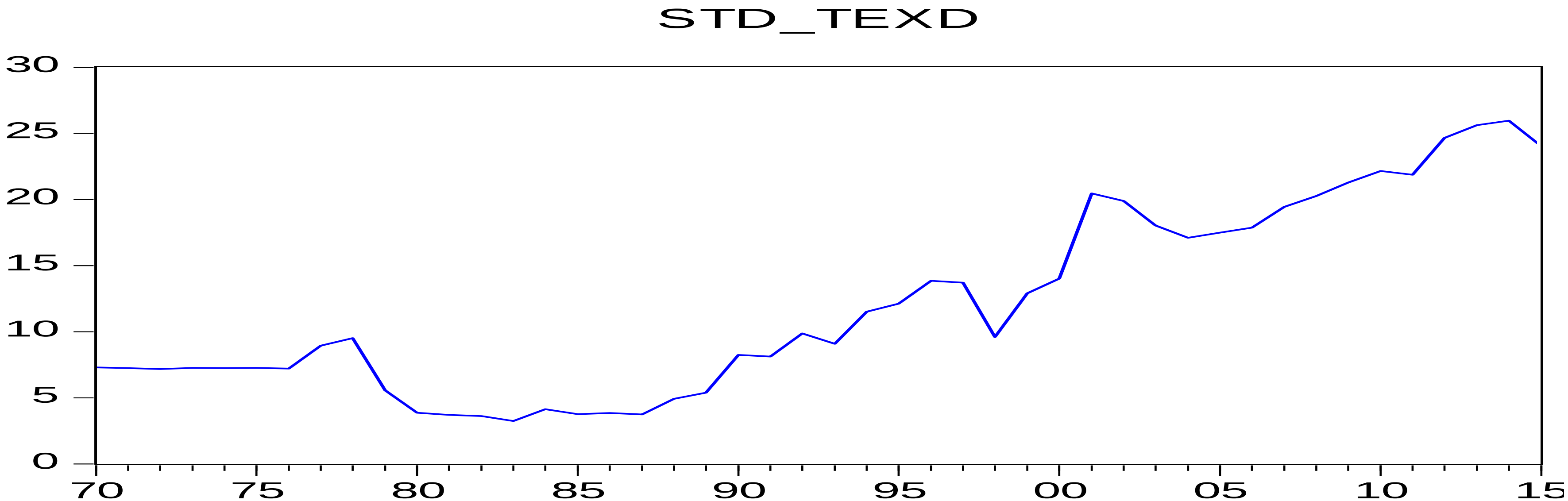

CBA_GDP
10
8
6
4
2
0
60
65
70
75
80
87
90
95
00
05
10

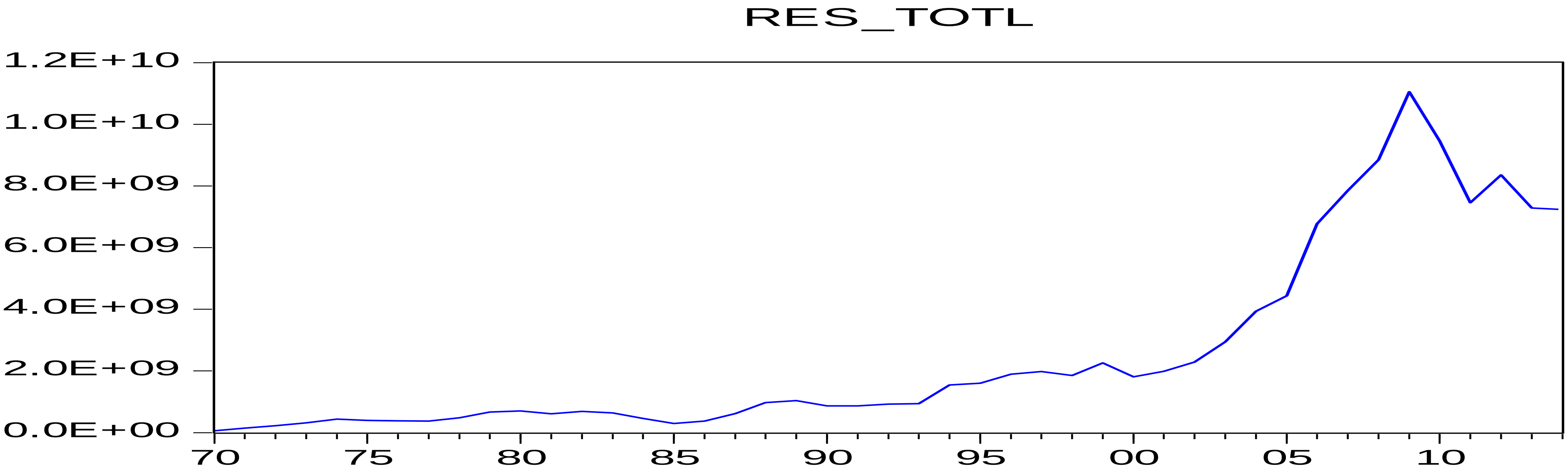

FSD_GDP
60
50
40
30
20
10
60
65
70
75
80
87
90
95
00
05
10

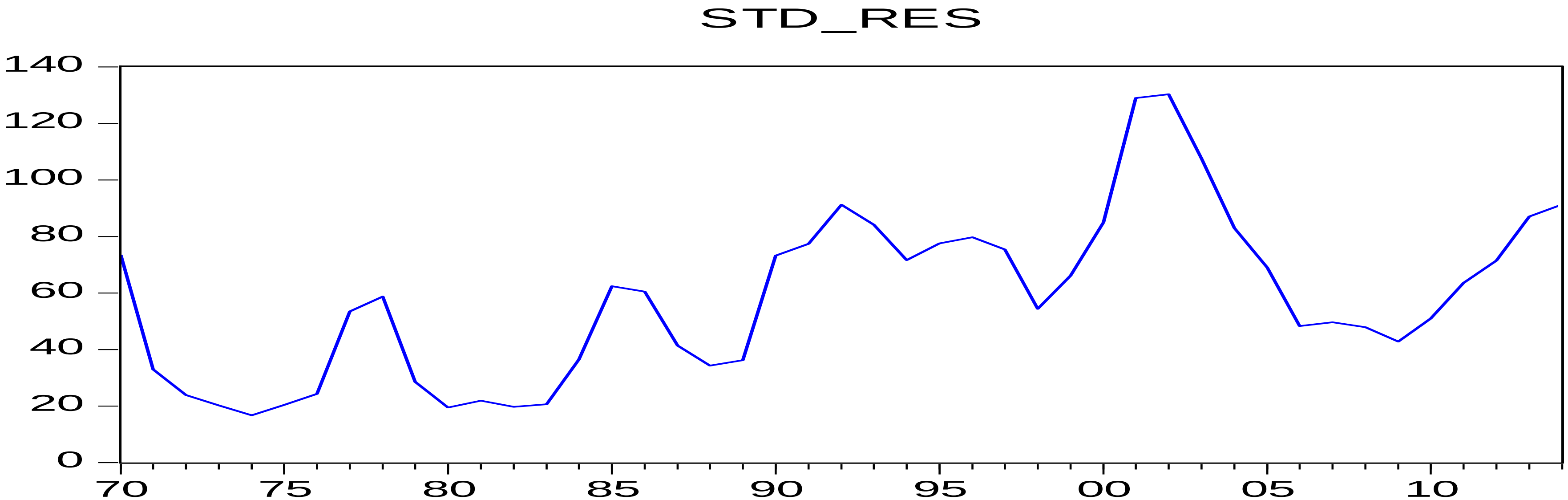

CAB_CD
1,000,000,000
0
-1,000,000,000
-2,000,000,000
-3,000,000,000
-4,000,000,000
-5,000,000,000
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015

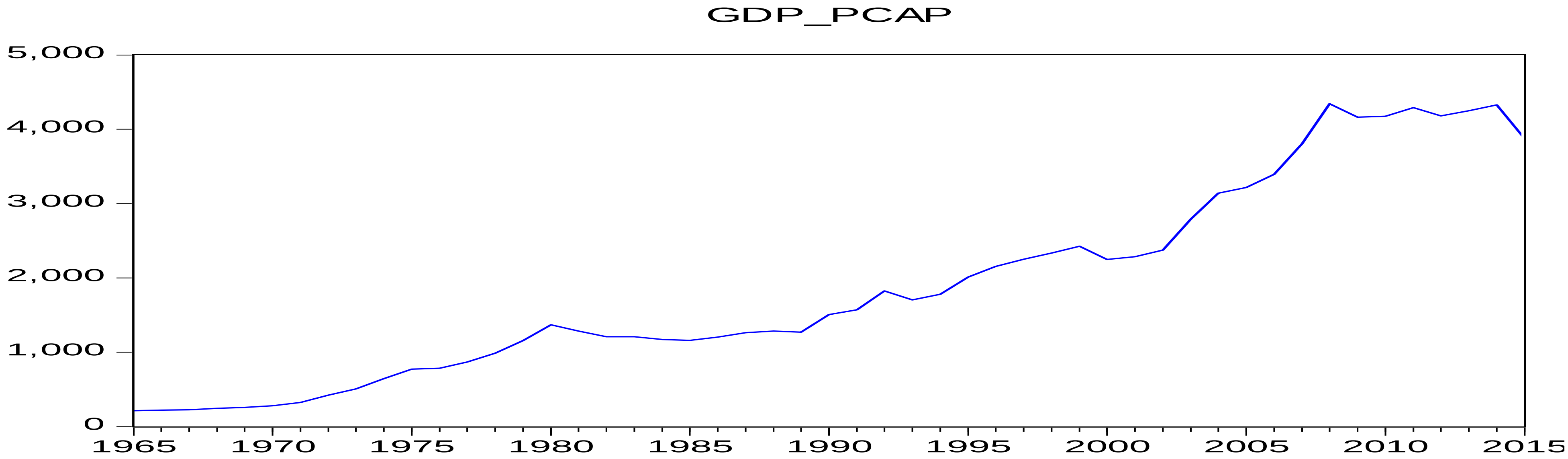

DINV_CD
0
-1,000,000,000
-2,000,000,000
-3,000,000,000
-4,000,000,000
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015


EXDS_TOTL
2.8E+10
2.4E+10
2.0E+10
1.6E+10
1.2E+10
8.0E+09
4.0E+09
0.0E+00
70
75
80
85
90
95
00
05
10
15

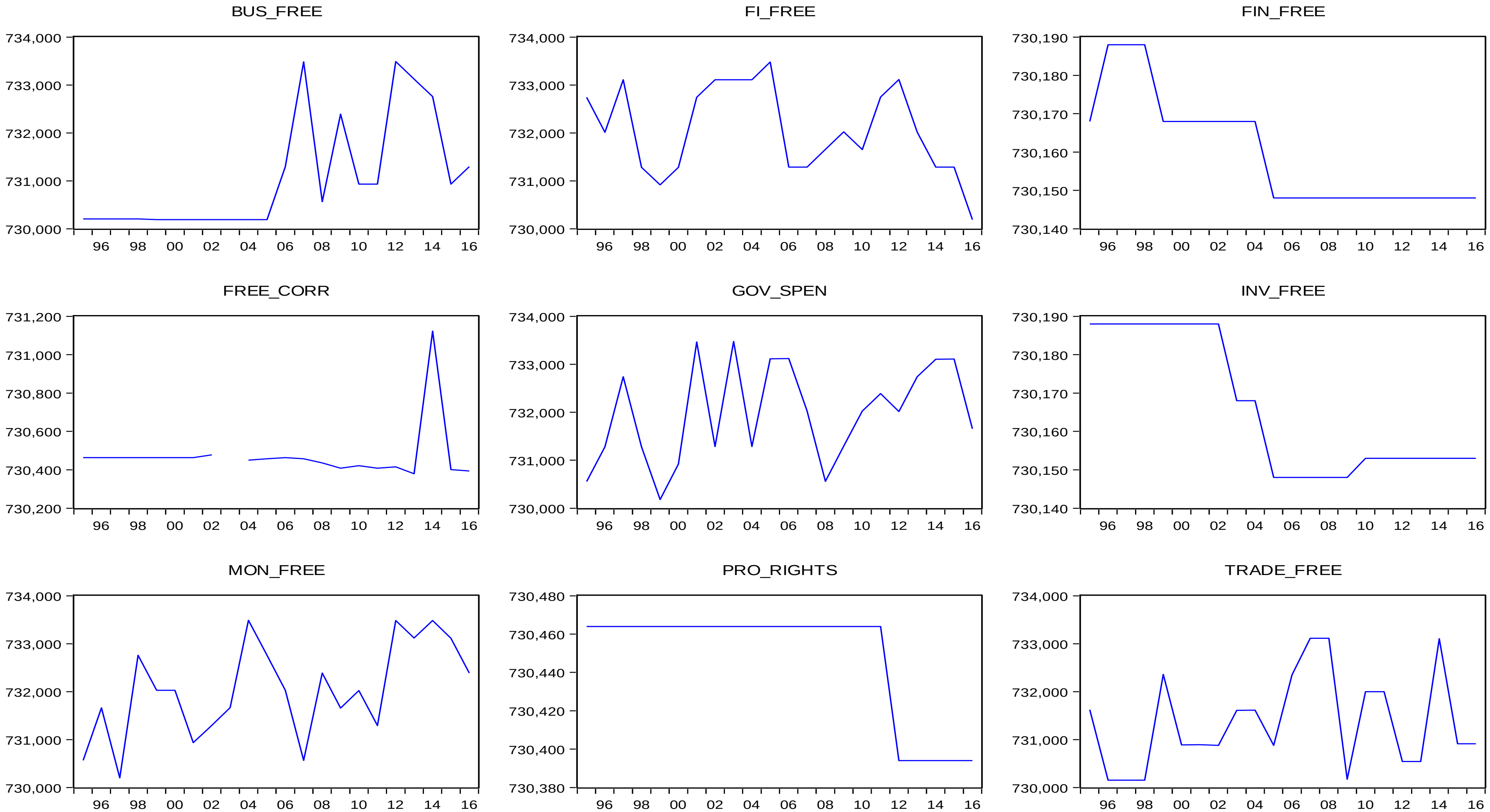

STD_TEXD
30
25
20
15
10
5
0
70
75
80
85
90
95
00
05
10
15

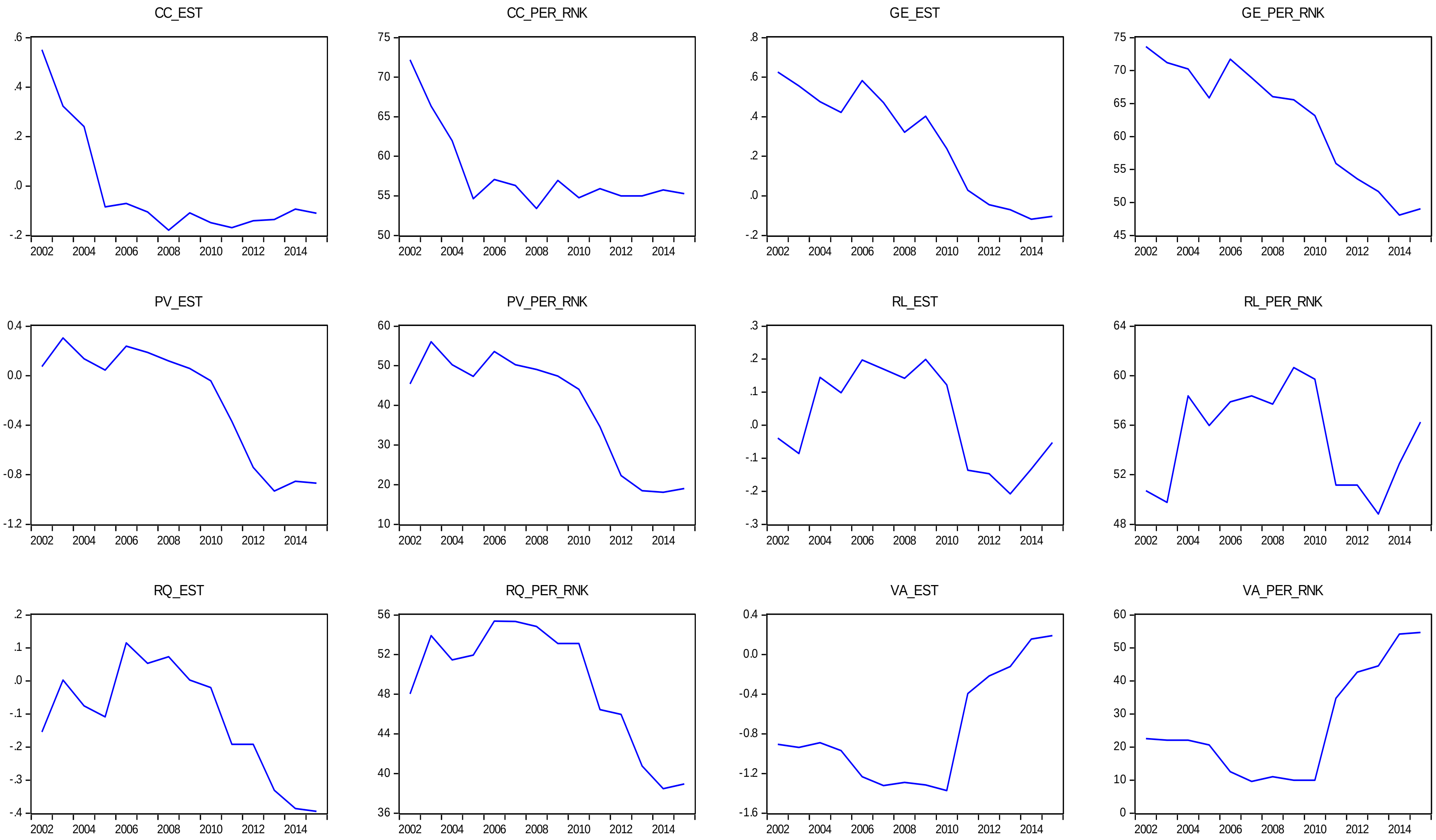

RES_TOTL
1.2E+10
1.0E+10
8.0E+09
6.0E+09
4.0E+09
2.0E+09
0.0E+00
70
75
80
85
90
95
00
05
10


STD_RES
140
120
100
80
60
40
20
0
70
75
80
85
90
95
00
05
10


GDP_PCAP
5,000
4,000
3,000
2,000
1,000
0
1965
1970
1975
1980
1985
1990
1995
2000
2005
2010
2015

رسم بياني عدد 5: مؤشرات الحوكمة و الفساد المالي بتونس




CC_EST
CC_PER_RNK
GE_EST
GE_PER_RNK
PV_EST
PV_PER_RNK
RL_EST
RL_PER_RNK
RQ_EST
RQ_PER_RNK
VA_EST
VA_PER_RNK
2002 2004 2006 2008 2010 2012 2014